

كفاح شعب مصر: (٣)

مصر تحت الاحتلال الإنجليزي

الجزء الثالث

تأليف

دكتور/ محمد مورو



٢٣ ش سكة المدينة - ناهيا - جيزة - ج. م. ٤٠
تليفاكس / ٣٢٥٠٢٠٢



اسم الكتاب : كفاح شعب مصر (٣)
مصر تحت الاحتلال الإنجليزي

المؤلف : د. محمد مورو

الغلاف : أحمد يحيى البدوى

رقم الإيداع : ٢٠٠٧/٨١٤٤

الطبعة الأولى: مايو / ٢٠٠٧م

ربيع ثاني ١٤٢٨هـ

جميع حقوق الطبع محفوظة



مكتبة ومطبعة العبد

٢٣ شارع مكة المدينة - ناهيا - إسبانية - جيزة ش ٢٠٢٠٢٥٠٢٣ ع

مقدمة

عقب هزيمة الثورة العربية، ودخول الإنجليز مصر سنة ١٨٨٢ بدأت حقبة جديدة في تاريخ النضال المصري، وفي تاريخ الصراع بين مصر كشعب مسلم وبين إنجلترا كمثل للاستعمار الصليبي الأوروبي، كان الإنجليز بنجاحهم في دخول مصر سنة ١٨٨٢، قد حققوا هدفًا هامًا من أهداف الحملة الاستعمارية على بلاد العالم الإسلامي، وهو الهدف الذي طالما حلموا به وعملوا من أجله بدءًا من الحروب الصليبية ومرورًا بالحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ وحملة فريزر ١٨٠٧.

وبدخول الإنجليز مصر بدأت حقبة جديدة من الصراع بين التكتيك الاستعماري وبين الكفاح الشعبي في مصر، وهو الأمر الذي ظلل مساحات التاريخ منذ ١٨٨٢، وحتى خروج الاستعمار الإنجليزي في ١٩٥٤، لتشهد المنطقة نوعًا جديدًا من الاستعمار يحمل طابعًا جديدًا، وهو الاستعمار الأمريكي.

وهكذا فإن هذه الدراسة سوف تهتم بشكل أساسي بتتبع أساليب وتكتيكات الاستعمار الإنجليزي في مصر لتحقيق الأهداف الثابتة للحملة الاستعمارية والظاهرة الاستعمارية، وكذلك الاهتمام بحركات المقاومة الشعبية ضد هذا الاستعمار وضد أساليبه وتكتيكاته.

التكتيك الاستعماري

عندما فشلت المحاولات الاستعمارية الأولى في احتلال مصر سنة ١٧٩٨ و ١٨٠٧ أدركت القوي الاستعمارية أن هناك عوامل يجب القضاء عليها قبل التفكير في احتلال مصر لأنه طالما ظلت تلك العوامل موجودة في الواقع فإن احتلال مصر يعد ضرباً من المستحيل.

وهكذا بدأت محاولات اختراق الواقع المصري سلمياً، ومحاولة صياغة المجتمع المصري بطريقة تفقده القدرة على المقاومة والصمود.

كانت تلك العوامل تتمثل في:

- شعور قوي بالانتماء إلى الإسلام كدين وكتقافة وكحضارة رافضة ومغايرة للحضارة الأوروبية، بل وتذكر الجماهير أنها في حالة صراع حضاري مع أوروبا.
 - تركيبة اقتصادية واجتماعية وسياسية تحقق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في عمليات المقاومة، وتمنع أو تقف عائقاً أمام محاولات الاختراق الثقافي والاقتصادي.
 - وجود مؤسسات شعبية قادرة على حشد الجماهير وتعبئتها مثل الأزهر مثلاً.
- وهكذا شهدت سنوات ١٨٠٧: ١٨٨٢ محاولات مستمرة لضرب ذلك الشعور وتلك التركيبة والقضاء على كل المؤسسات القادرة على الحشد والتعبئة.
- استطاع الاستعمار من خلال وسائل متعددة أن يحقق ذلك من خلال أصابع محلية متمثلة في حكومات محمد علي وسعيد وإسماعيل وتوفيق.

فقد استطاع محمد على أن يدمر البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حققت الصمود أمام الاستعمار وأن تقلص إلى حد كبير دور الأزهر كمؤسسة للحشد والتعبئة ، كما فتح سعيد وإسماعيل الباب واسعاً أمام الاختراق الاقتصادي والثقافي لبلادنا.

وكانت الثورة العربية، محاولة إسلامية واحدة، للتصدي لذلك كله ومحاولة ضرب النفوذ الأجنبي وإعادة بناء مصر إسلامياً لتكون قاعدة للإسلام تعيد إليه شبابه أو على الأقل تعرقل المشروع الاستعماري في شمال أفريقيا. وعندما لاح هذا الخطر، قامت أوروبا بتسوية خلافاتها وأطلقت يد إنجلترا في مصر مقابل نزع الثورة العربية والقضاء على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحقق الصمود والمقاومة.

وكان الاحتلال الإنجليزي يعرف أن احتلال القاهرة والقضاء على الثورة العربية لا يكفي لدول الاحتلال وتحقيق أهدافه، ولكن لابد من القضاء على جذور الثورة، وعلى عوامل الثورة في المجتمع المصري، وهكذا استخدم الاستعمار الإنجليزي كل الأساليب والتكتيكات التقليدية والمستحدثة لتحقيق ذلك. وفي السنوات العشر الأولى للاحتلال قامت إنجلترا بإلغاء الدستور والقضاء على الجيش المصري والبحرية المصرية وجردت البلاد من كل قوة عربية وصاغت الاقتصاد المصري بطريقة تحقق أكبر قدر من النهب والتعبئة، وأكرهت الحكومة المصرية على إخلاء السودان تمهيداً للانفراد به وفصله عن مصر نهائياً كما قامت بزرع مؤسسات وأفكار التغريب في التربة المصرية.

السيطرة على الجيش والبوليس

أستهدف الإنجليز منذ اللحظة الأولى للاحتلال القضاء على الجيش المصري وإضعافه والسيطرة عليه وتحويله إلى جهاز للقمع ضد حركة الشعب بلا من أن يكون كما هي العادة درعا لحماية استقلال البلاد وخوض معاركها المصرية.

وهكذا لم يمض خمسة أيام فقط على الاحتلال حتى استصدر الإنجليز قرارا خديويا بإلغاء الجيش المصري "صدر هذا المرسوم في ١٩ سبتمبر ١٨٨٢، وكان الإنجليز قد دخلوا القاهرة في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢" وبموجب هذا المرسوم تم تسريح جميع جنود وضباط الجيش المصري، وتم تشكيل جيش جديد هزيل قوامه ٦ آلاف جندي يكون تحت قيادة سردار إنجليزي وظل هذا المنصب محصوراً في القواد الإنجليز طوال عهد الاحتلال " السير افلن وود حتى عام ١٨٨٥، السير جرنفل ١٨٨٥، ١٨٩٢، اللورد كتشز ١٨٩٢، ١٨٩٩، السير ونجت ١٨٩٩، ١٩١٩، السير ستاك ١٩١٩، ١٩٢٤". كما تم إسناد كل المناصب القيادية في الجيش من مشاه ومدفعية وفرسان وأركان حرب إلى ضباط إنجليز، وبلغ عددهم ٧٥ ضابطاً، كما تم إقصاء الضباط المصريين عن قلم المخابرات وعن إدارات الجيش الهامة، ومن بقي من المصريين كان يتم إقصاؤه إذا أبدي أي روح وطنية وإذا لم يكن مجرد أداة في يد الإنجليز.

وبالطبع لم يدخر الإنجليز جهداً في إضعاف الجيش المصري، فتم

إلغاء المدارس الحربية فأصبحت واحدة فقط بعد أن كانت تسع مدارس، وأقتصر التعليم في تلك المدارس على معلومات ضئيلة يقوم بتدريسها معلمون من الإنجليز وصار تلاميذها يؤخذون من ساقطي الشهادة الابتدائية، وكل ذلك من أجل تحويل الجيش المصري إلى مجرد أداة قمع في يد الإنجليز. ومما يؤكد ذلك أن المواد الدراسية التي كانت تدرس في المدارس الحربية قبل الاحتلال كانت كالتالي:

قمسوجرافيا، كيمياء، استحقاقات، أبنية عسكرية، طبوغرافيا، مدفعية، ميكانيكا، فنون عسكرية، طبيعة، جبر، هندسة، جغرافيا، قوانين عسكرية، هندسة وصفية، جبر مثلثات مستقيمة، خط، لغة عربية، لغة فرنسية، لغة إنجليزية، لغة ألمانية، فن الإشارة، حساب، رسوم عملي، رسم نظري، لغة حبشية " أما بعد الاحتلال فكانت " لغة إنجليزية، مبادئ طبوغرافيا قانون المشاة " (١).

كما تم إلغاء جميع الترسانات ومصانع صب المدافع وصنع البنادق والذخائر، وصارت مهمات الجيش وذخيرته تشتري من إنجلترا، وحرّم الضباط المصريين من حراسة مستودعات السلاح والذخائر بل كان يسند إلى الضباط الإنجليز ذلك، وصارت الذخيرة لا توزع على الجنود إلا عند التمرين.

أكثر من هذا أن شروط اختبار ضباط جدد أصبحت ضعيفة جدًا وتقتصر على الإمام بالقراءة والكتابة، الحساب، التاريخ، الجغرافيا، اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، الجبر والهندسة، علم ركوب الخيل، بل إن المواد

الثلاثة الأخيرة لم تكن ضرورية، ومن ينجح في هذا الاختبار يعين ضابطاً لمدة ثلاثة أشهر، ثم يثبت إذا حسنت الشهادة في حقه من رئيس الأورطه الإنجليزي الذي يلحق بها^(٣).

أي لاختبار ضباط بلا كفاءة عسكرية، بل مجرد فرد بلا كفاءة حربية أي مجرد ضابط في جيش للقمع الاستعماري ليس إلا.

بل وتم إلغاء قوانين الإصلاحات العسكرية التي كانت الثورة العربية قد نجحت في استصدارها في ٢٢ سبتمبر ١٨٨١، وكان المقصود منها تحسين حالة الضباط والجنود، كما تم إلغاء مرسوم ٢٠ إبريل ١٨٨١.

وعلى مستوى القوات البحرية تم إلغاء تلك القوة، ولم يبق فيها سوى سفينة واحدة هي "المحروسة" خصصت لركوب الخديوي، وعطلت الترسلة بالإسكندرية وتم بيع آلاتها ومعدات وأصبحت أثر بعد عين.

كما ألغيت المدرسة البحرية بالإسكندرية، وعطل الحوض البحري المعد لإصلاح السفن والحق الحوض للقائم، الذي كان بالإسكندرية بمصلحة ولبورات البرمسة الخديوية، وألغى أيضاً حوض السفن بالسويس، وبذلك ألغيت البحرية الحربية إلغاء تاماً، وأصبحت مصر بلا أسطول.

وعلى مستوى البوليس تم تعيين مفتش إنجليزي وقومنداناً عاماً إنجليزياً، وبذلك صارت للإنجليز السيطرة التامة على قوات البوليس^(٣).

دعم الاستبداد .. تقليص الحريات

الحضارة الإسلامية هي حضارة الحرية، والأمة الإسلامية لا تبذع ولا تتقدم إلا في ظلال الحرية، والقضاء على الحرية هدف استعماري ثابت، وإذا كان الاستعمار أحياناً يلجأ إلى إتاحة شيء من الحرية في لحظات المد الثوري بهدف تنفيس الضغط، ومنع انفجار الثورة، فإنه ما أن ينجح في ذبح الثورة فإنه يسفر عنه وجهه الاستبدادي القبيح.

فتم إلغاء الدستور، وتسريح البرلمان وصدر مرسوم جديد في أول مايو سنة ١٨٨٣ بإنشاء مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية، وهما هيئتان مجردتان من كل سلطة على حد تعبير الرافعي^(٥)، وظل هذا النظام مستمرا لمدة ثلاثين سنة منذ ١٨٨٣ إلى ١٩١٣ حيث حل محله نظام الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ - أيضاً لم تكن لها سلطة - وكان الهدف من كل ذلك دعم مؤسسة الاستبداد، وإطلاق يد الخديوي، وبالتالي يد الإنجليز في شئون مصر. وبالطبع قامت السلطات الاستعمارية بمطاردة كل من يفكر في مقاومة الاحتلال واكتظت السجون بالوطنيين، ومنعت الصحافة الوطنية من الصدور، وألغيت الاجتماعات والندوات والخطابة السياسية، بل الصحف المناهضة للاحتلال والتي كانت تصدر بالخارج مثل صحيفة العروة الوثقى منعت من دخول البلاد، وفرضت عقوبات رادعة على من تضبط بحوزته داخل مصر. أي أن الاحتلال قام بمصادرة كل المكاسب الوطنية الدستورية والبرلمانية، ودعم الاستبداد وطارد الوطنيين كشأنه دائماً.

ضرب حالة من التخلف والفساد على البلاد

عمل الاستعمار على تحقيق شكل اجتماعي ملائم لسيطرته، وبحيث يكون هذا الشكل حائلا دون ظهور عوامل قوة أو مقاومة أو صمود لدى الشعب المسلم في مصر فمن ناحية كرس الاستعمار حالة الاغتراب القانوني وإبعاد الشريعة الإسلامية عن الحكم والقضاء بهدف إفقاد الأمة ملامح تميزها وهويتها المستقلة، وإذا كانت تلك المسألة قد بدأت مبكرا في عهد محمد علي وسعيد وإسماعيل، فإن الاحتلال أعطاها شكلها النهائي باستصدار عددا من القوانين المستمدة من القانون الأوروبي ومن النمط القانوني الأوروبي فصدر في سنة ١٨٨٣ القانون المدني وقانون التجارة والقانون التجاري البحري وقانون المرافعات وقانون العقوبات، وقانون تحقيق الجنايات، كما صدرت المراسيم بتنظيم المحاكم والدوائر والنيابة العامة.

وصحيح أن تلك المراسيم حققت شيئا من الانضباط القانوني وسهلت أمر الفصل في المنازعات القضائية، ولكن الاستعمار سمح بذلك في إطار تكريس الهيمنة القانونية في الشكل والمضمون للنمط القانوني الأوروبي على حساب استبعاد الشريعة الإسلامية، بهدف ضرب ملامح الاستقلال والتميز القانوني والقضاء على الهوية التشريعية الوطنية لبلادنا المتمثل في الشريعة الإسلامية، أي أنه نجح في ضرب ملامح الانتماء والمقاومة المتمثل في الشريعة الإسلامية لصالح النمط القانوني الأوروبي الذي يحقق خطوة على طريق الذوبان الحضاري لبلادنا في الحضارة، وهو هدف استعماري ثابت وعلى مستوى الفساد الأخلاقي، نجح الاستعمار في نشر الخمر والميسر

والملاهي في طول البلاد وعرضها حتى أقاصي الصعيد، كما انتشر الربا بصورة فاحشة في كل مكان، كما عمل على زرع أنماط السلوك الغربي والقيم الغربية في التربة المصرية، وكل هذا من أجل تحقيق نوع من الانحطاط الأخلاقي لشعبنا يحول دون ظهور عوامل المقاومة والتصدي، ويحقق في نفس الوقت نوع من التنوير الحضاري لبلادنا في الحضارة الغربية، فضلا عن تحقيق عمليات النهب الاقتصادي عن طريق الخمر والميسر والملاهي والربا التي أدارها الأجانب.

وفي هذا الصدد يقول الراجعي: تدهورت الأحوال الاجتماعية في البلاد تحت الاحتلال تدهورا بالغا، بل وقامت الحكومة برعاية الآفات الاجتماعية القادمة من أوروبا فعمدت طبقات الشعب كبيرها ومتوسطها وصغيرها على السواء مثل الربا الذي سر انتشارا ذريعا في حماية القوانين والنظم، كما انتشرت الخمر الفتاكة بين سكان المدن والريف، وصارت محلات المسكرات تفتح علنا في القرى بين الفلاحين وفي الأحياء الأهلة بالعمال في المدن برعاية الحكومة وحمايتها وفي كنف الامتيازات الأجنبية مما أدى إلى إفساد الصحة والمال والدين والخلق ونقصت القدرة على الإنتاج وزادت حوادث الإجرام بسبب ذلك" (٤).

وعلى مستوى التعليم، فبعد أن كان مجانيا قبل الاحتلال في أقسامه الثلاثة الابتدائي والثانوي والعالي، فقد ألغيت هذه المجانية، كما وقفت حركة إنشاء المدارس بل وأغلق بعضها، وبعد أن كانت العلوم تدرس باللغة العربية تقرر جعل التعليم باللغة الإنجليزية ابتداء من السنة الثالثة من القسم الابتدائي،

وحل المدرسون الإنجليز محل المصريين تدريجيًا.

وفي هذا الصدد يقول الرافعي: رجع التعليم القهري في عهد الاحتلال^(٥).

ويقول تقرير لمجلس شوري القوانين في ديسمبر ١٨٩٤: "إن نشر التعليم قد تدهور كليًا عما كان عليه قبل ذلك، وأن القابضين على زمام نظارة المعارف العمومية وإداراتها قد سعوا بكل اجتهاد إلى تقليل طرق التعليم وسد أبوابه بكل حيلة أمام الأمة"^(٦).

ويقول أدورد لامبير ناظر مدرسة الحقوق الخديوية سابقًا، وكان عضوًا بلجنة امتحان شهادة الدراسة الثانوية: "إن مستوى التعليم في مصر يعادل في الثانوية التعليم الابتدائي في فرنسا"^(٧).

وبالنسبة للتعليم العالي فلم يبق منه إلا أربعة مدارس سنة ١٩١٠ هي الحقوق، والطب، والهندسة، والمعلمين، وانحطت برامج التعليم فيها واقتصرت مهمة التعليم على إعداد موظفين مطبوعين بطابع الولاء للاحتلال الأجنبي. وعصف الاحتلال بالتعليم الحربي والصناعي بالكامل وكذلك البعثات الدراسية في جامعات أوروبا.

كما تعمد الاحتلال أن يستبعد التاريخ الوطني الصحيح من مناهج الدراسة لكي ينشئ جيلًا سحروما من معرفة تاريخ بلاده، ولا يفرق بين معني الاحتلال والاستقلال. بل صارت غاية التعليم محاربة الشعور الوطني وأمانته في النفوس.

إنن فإن السياسة التعليمية الإنجليزية التي رسمها كرومر ودانلوب كانت تستهدف القضاء على التعليم ونشر الجهل من ناحية، وصياغة برامج

التعليم بطريقة تخدم الاحتلال من ناحية أخرى. فكان تقليص ميزانية التعليم وإلغاء المدارس مثل مدرسة الطب البيطري، والزراعة، والآثار المصرية، والفنون الجميلة، ومدرسة المساحة. (٨)

وكان التعليم متاح بالمصروفات وإلغاء المجانية، وكان تدريس العلوم باللغة الإنجليزية وذلك لقهر اللغة العربية وإخماد الإحساس الوطني وتسهيل عملية الاختراق الثقافي الأوروبي لمصر، ويلخص كرومر المسألة كلها قائلاً بلا حياة " إن إبطال التعليم المجاني وازدياد أجرة التعليم في المدارس المتفرجة ليسا من دلائل التأخر ولا هما مضران بمصلحة البلاد الحقيقية فقط، بل هما بمثابة إبطال امتيازات استغرقت حتى الآن كل أموال نظارة المعارف " (٩).

ويضيف كرومر " إن غرض الحكومة في السنين الأخيرة مزدوج، فقد كان قصدها الأول الاقتصار على التعليم البسيط والغرض الثاني هو إعداد فريق منهم لكي يتقلدوا الوظائف الحكومية، فهدف التعليم هو أخراج موظفين لا أدباء ولا علماء " (١٠)

ويكشف أحد معاوني كرومر المسألة أيضاً بكل وقاحة قائلاً " إن الخطأ الكبير في تعليم الفقراء هو أن تعليمهم كان في الغالب علمياً أكثر من اللازم " (١١). ويعلق عبد الله النديم على سياسة التعليم باللغات الأجنبية قائلاً: فإذا حولنا طريقة التعليم باللغة الوطنية إلى التدريس باللغات الأجنبية فقدنا قوميتنا وجنسيتنا وديننا وأصبحنا أجانب بين قومنا" (١٢).

إذا فقد استهدف الاستعمار تقليص التعليم إلى أقصى درجة، ثم صياغة

ما تبقى منه بصورة تخدم أهداف الاحتلال فهو تعليم لتخريج الموظفين، وهو تعليم يستبعد التاريخ الوطني، وهو تعليم ينشر اللغة الإنجليزية خصوصاً، واللغات الأوروبية عموماً، ثم هو تعليم لا يشتمل على العلوم الطبيعية أو الصناعية أي لا يخدم النهضة الصناعية أو التقدم العمراني، ثم هو يطمس الهوية الوطنية.

صياغة البنية الاقتصادية بطريقة تخدم أهداف الاستعمار

من الأهداف الثابتة للاستعمار ضرب أنماط الاقتصاد الوطني عموماً، والصناعي منها خصوصاً، ومن أهدافه الثابتة عدم السماح بظهور نهضة صناعية أو اقتصادية بأية صورة من الصور، ثم صياغة الأنماط الاقتصادية بطريقة تحقق أكبر قدر من النهب والتبعية، وقد ناقشنا وسائل وطرق الاستعمار لتحقيق ذلك في أجزاء سابقة من هذه الدراسة.

وفي هذا الصدد فإنه بمجرد أن نجح الاحتلال الإنجليزي في دخول القاهرة سنة ١٨٨٢ فإنه بدأ يمارس خطته التقليدية في ذلك، فمن ناحية قضى على المدارس الصناعية، والمدارس التعليمية عموماً وقصر التعليم على الجانب الذي يخرج موظفين ليس ألا، وحرّم مصر من كل الخبرات الصناعية والعلمية سواء بإغلاق المدارس العليا التي كانت تدرس تلك المواد أو منع البعثات العلمية إلى جامعات أوروبا.

ومن ناحية ثانية قام بإغلاق ما بقي من مصانع ومعامل حربية أو مدنية ومن ناحية ثالثة طارد كل الحرفيين وأصحاب الصنائع وفرض الضرائب العالية عليهم حتى لا تتطور تلك الحرف والمهن إلى قواعد صناعية وامتدت

تلك المطاردة لتشمل كل شيء صناعي أو حرفي مهما كان صغيراً، فقد أصدر كرومر قانون "الباطنطا" الذي يفرض ضرائباً عالية على كل المشتغلين بالحرف فمادته الأولى تنص "كل إنسان يحترف بمصر حرفة أو مهنة أو فناً أو تجارة أو صناعة ملتزم بدفع رسوم الباطنطا" (١٣).

وعندما تأسست في مصر شركة للغزل والنسيج فرضت الحكومة على إنتاجها ضريبة تعادل مقدار الرسوم الجمركية التي كانت تحصل من الغزل والنسيج القطنية المستوردة، وكانت النتيجة أن أغلقت الشركة أبوابها بعد أن خسرت ١١٢,٠٠٠ جنيه، كما تعرضت صناعة الدخان لرسوم جمركية عالية وضرائب باهظة (١٤).

وعندما أنشأت الجمعية الشرعية التي أسسها الشيخ محمود خطاب السبكي عدداً من المعامل لإنتاج المنسوجات القطنية تدخلت وزارة الشؤون الاجتماعية وأغلقت تلك المعامل بدعوى المحافظة على أموال الجمعية (١٥).

إذن فقد كانت الخطة الاستعمارية هي منع أي شكل من أشكال الصناعة والحرف في مصر، بل ومنع التعليم الذي يحقق قاعدة لتلك الصناعات وكذلك السيطرة التامة على قطاع المصارف والمقاولات ومشروعات النقل والاستيراد والتصدير، أي السماح فقط بتلك المشروعات التي تخدم عمليات النهب والتبعية وتسهيلها مثل الطرق والسكك الحديدية والمقاولات والمصارف، ولكن بشرط أن تكون في يد الأجانب حتى تحقق أكبر قدر من النهب أو لا وحتى لا يتحقق فائض مالي في أيدي المصريين يمكن توجيهه إلى الصناعة.

وقد قفزت الاستثمارات الأجنبية في قطاع النقل والأراضي من ٧٣١ ألف جنيه سنة ١٨٨٣ إلى ٣١ مليون جنيه سنة ١٩١٤، أما في قطاع المصارف فقد قفزت الاستثمارات من ٥,٥ مليون سنة ١٨٨٣ إلى ٥٠,٥ مليون جنيه سنة ١٩١٤، ويورد صبحي وحيد إحصائية عن إجمالي رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في مصر كالتالي: في سنة ١٨٩٢ = ٧,٣ مليون جنيه، وفي سنة ١٩٠٧ = ٨٧,٢ مليون جنيه، وفي سنة ١٩١٢ = ١٠٠,٢ مليون جنيه.

والشيء الوحيد الذي كان مسموحاً به للمصريين هو الاستثمار الزراعي وذلك يحقق أكثر هدف فهو يمتص التراكم المالي لدى الأغنياء في مصر بعيداً عن القطاع الصناعي والتجاري، وهو أيضاً يزيد من مساحة الأرض الزراعية مما يعطي فرصة أكبر لإنتاج المواد الأولية التي تحتاجها مصانع أوروبا.

ولكن ذلك كان بشرطين أولهما أن يقوم بذلك قطاع من الأرستقراطية الزراعية يكون طبقة موالية للاحتلال، يعتمد عليها هذا الاحتلال في تدعيم الزراعة في اتجاه إنتاج المحاصيل التصديرية الأساسية، وهو الأمر الذي يحقق مزيداً من التبعية الاقتصادية.

وفي هذا الصدد فإن الاستعمار قد شجع صدور القوانين التي تتيح الملكية الفردية الزراعية بعد أن كانت ملكية عامة بحكم الشريعة الإسلامية ففي ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨٣ يصدر القانون المدني الأهلي ليرسي دعائم حق الملكية الخاصة للأراضي الزراعية بيعاً وشراءً وإراثاً^(١٦)، ويستمر هذا الاتجاه فيصدر سنة ١٨٩١ قانون آخر يجعل ملكية الأرض بدون شرط دفع المقابل أي أن المنتفع بالأرض يصبح مالكا لها دون قيد أو شرط^(١٧).

وكان من نتيجة ذلك أن تكالب الخديوي والأسرة الخديوية والحاشية على شراء الأرض أو انتزاعها أو استصلاحها وأصبح استصلاح الأرض أو استثمارها هو الطريق المفضل للاستثمار لدى الأغنياء وبخاصة الأرستقراطية وزادت المساحة المنزرعة مما حقق فائضاً مالياً يسمح بشراء البضائع الإنجليزية أولاً، ويزيد من المتاح من المحاصيل التصديرية لإنجلترا من مصر ثانياً. والنتيجة الحتمية لكل ذلك ظهور أرستقراطية زراعية تملك ٧٥% من أراضي مصر سنة ١٩٠٩ وفقاً لتقديرات باير^(١٨)، بل وتصبح المساحة المنزرعة قطناً حوالي مليون فدان سنة ١٨٨٢ وتصل إلى ١,٥ مليون فدان سنة ١٩١٢ وتضطر مصر إلى استيراد القمح وغيره من المواد الغذائية فتزداد قيمة الوارد من الماشية واللحم والسمك والزبد والجبن ونحوها من ٣١٤ ألف جنيه إلى ١,٢ مليون جنيه، كما تزداد قيمة الواردات من الحبوب والخضر والأغذية من ٥١٠ ألف جنيه إلى ٣,٨ مليون جنيه والمحصلة النهائية لكل هذا أن أصبحت مصر مزرعة للسلع والمحاصيل التصديرية مثل القطن وسوقاً للمنتجات الأوروبية، وأن يحرم المصريون من المشاركة في أي نشاط صناعي أو تجاري أو يمنح أي شكل من أشكال الصناعة الصغيرة والكبيرة ويقتصر النشاط الاقتصادي على المقاولات والطرق والنقل لخدمة المشروع الاستعماري، وتصبح مصر سوقاً للمنتجات الأوروبية، أي القضاء على قواعد النهضة عموماً والنهضة الصناعية خصوصاً.

السيطرة على السودان

من الأهداف التقليدية للاستعمار تمزيق وحدة بلاد المسلمين ما أمكن ذلك عموماً، وبخصوص مصر فإن محاولات تمزيق وحدتها مع السودان وتقليص نفوذها في أفريقيا هدف هام وخطير واستراتيجي بالنسبة للاستعمار ويرجع ذلك إلى أدراك الاستعمار أهمية السودان لمصر وأهمية مصر للسودان من ناحية، ورغبته في تكوين إمبراطورية استعمارية أفريقية وبالطبع فإن مصر القوية المتحدة مع السودان ستكون عائقاً أمام ذلك، كما أن النفوذ المصري في أفريقيا يشكل امتداداً طبيعياً للإسلام في أفريقيا وبشكل أعم فقيام نهضة صناعية تعتمد على الخبرات البشرية المصرية والثروات الأفريقية وكل هذا غير مرغوب فيه بالنسبة للاستعمار بل هو مستهدف للتصفية والمنع بكافة السبل والطرق.

وعلى كل حال، فإن السياسة الاستعمارية الإنجليزية في مصر والسودان استطاعت عن طريق استخدام الدهاء والمكر والسيطرة على الحكومة المصرية أن تقلص النفوذ المصري الأفريقي، وأن تسيطر على السودان عملياً باتفاقية ١٨٩٩ المشنومة بل وأن تقتطع من ممتلكات مصر لصالحها أو لصالح إيطاليا أو فرنسا أو ألمانيا.

مناطق كبيرة كانت تحت الحكم المصري

استولى الإنجليز على زيلع وبربرة سنة ١٨٤٤، واستولى الفرنسيون على تاجورة وجيبوتي، واستولت إيطاليا على إرتريا وهرر وكسلا وغيرها.

محاولات خلق الفتنة الطائفية:

الإسلام دين غير طائفي، وحركة النضال الإسلامي في مصر لم تكن يوماً حركة طائفية، والتراث القبطي في مصر يؤكد انتماء الأقباط خصوصاً وغير المسلمين عموماً في مصر إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن، وعلى قاعدة الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن بالنسبة للمسلم وغير المسلم، وشارك الأقباط في مصر في الكفاح الإسلامي ضد الاستعمار الأوروبي، وشذ نفر قليل في هذا الإطار واستطاع الإنجليز أن يستخدموا عدد من هؤلاء الشواذ مثل بطرس غالي وأخنوخ فانوس وغيرهما لزرع بذور الفتنة الطائفية والشقاق بين المسلمين والأقباط في محاولة لضم الأقباط للمشروع الحضاري الغربي، وحاول الاستعمار أن يستغل حادثة اغتيال بطرس غالي على يد إبراهيم الورداني في انتقاد نار الفتنة على أساس أن المقتول مسيحي والقاتل مسلم، ولكن حركة الكفاح الإسلامي في مصر - والتي تضم المسلمين والأقباط على قاعدة الانتماء إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن في مواجهة الحضارة الأوروبية الاستعمارية - استطاعت أن تجهض هذا الأمر وأن تنصدي له، وصحيح أن الإنجليز استطاعوا زرع بذور الفتنة فيما يسمى بالمؤتمر القبطي سنة ١٩١٠ الذي تبني مطالب ما يسمى بالأقليات والذي كانت الأصابع الإنجليزية تقف ورائه، ألا أن المسلمين والأقباط وقفوا صفاً واحدة مع حضارة الإسلام ضد الحضارة الغربية الاستعمارية وأجهضوا تلك المحاولة، ولم يكن غريباً أن يتصدي الكثير من الأقباط لهذا المخطط، ويقفوا ضده ويفضحوه مثل وبصا واصف وعريان مسعد وغيرهما.

زراع الأفكار والمؤسسات التغريبية

في محاولة للقضاء على الهوية والتميز وفي محاولة لتحقيق التذويب الحضاري للبلاد في حضارة الغرب وثقافته وفي محاولة للقضاء على ثقافة الإسلام وحضارته حاول الاستعمار دائماً أن يزرع عدداً من الأفكار والمؤسسات التغريبية، قامت بذلك إرساليات التبشير وبعض المفكرين والأحزاب من أصل وطني أيضاً بعد أن خانوا وطنهم وأصلهم.

وإذا كانت سنوات الثورة قد شهدت انحساراً ملحوظاً لإرساليات التبشير فإنه بمجرد دخول الإنجليز مصر، شهدت البلاد موجة بعد موجة من إرساليات التبشير من كل صوب وحذب، الأمريكية والإنجليزية والفرنسية والألمانية والإيطالية والبلجيكية، البروتستانتية والكاثوليكية وغيرها، واستهدفت تلك الإرساليات من خلال المداين، والمستشفيات، والملاجئ، والمؤسسات الاجتماعية، ونشر الكتب والدوريات، وغيرها استهدفت نشر أنماط السلوك والتفكير الأوروبية في بلادنا، القضاء على القيم والعقائد الإسلامية، بل واستهدفت أيضاً تذويب الكنيسة القبطية المصرية لصالح الكنائس الأوروبية الكاثوليكية والبروتستانتية، وحظيت تلك الإرساليات بكل دعم ومساعدة من سلطات الاحتلال وبالطبع فإن القوى الإسلامية أو القبطية الأصلية في مصر قد تصدت لتلك الإرساليات وتمسكت بالإسلام وثقافة الإسلام وحضارته وقيمه وأنماط سلوكه.

وعلى مستوى نشر الأفكار التغريبية نجد أن الاستعمار استطاع أن يحشد جيشاً كبيراً من المفكرين والمنقذين والصحفيين وغيرهم لتحقيق نوع من

الاختراق الثقافي ونشر الأفكار والقيم الغربية وضرب الأفكار والقيم الإسلامية، فنرى البعض مثلاً يهاجم فكرة الجامعة الإسلامية التي نادى بها الأفغانى، مصطفى كامل، محمد فريد، ويسخر منها لحساب الاحتلال طبعاً الذي كان يرى أن هذه الفكرة خطيرة، ليس على الاحتلال الإنجليزي فحسب بل أوروبا بأسرها، وهكذا وجدنا المتقنين التابعين للاستعمار يهاجمون هذه الفكرة مثل عبد الحميد الزهراوي الذي يقول " أن تلك الجامعة مجرد خيال وأن المسلمين لم يتفقوا سياسياً من عهد عمر ولا دينياً من عهد علي " (٢٠) وعلى نفس النمط سار العديدون مثل الكواكبي الذي دعا إلى خلافة عربية تحت سيطرة الاحتلال الإنجليزي، ثم أنهى الأمر بصدور كتاب على عبد الرازق " الإسلام وأصول الحكم " الذي أنكر فيه فرضية الخلافة ذاتها وذلك في محاولة للقضاء على فكرة الخلافة الإسلامية وخاصة بعد سقوط الخلافة العثمانية، أي أنها جاءت كمحاولة لمنع المسلمين من التفكير في استعادة الخلافة أو محاولة إحيائها.

وهناك الأفكار التغريبية التي تدعو إلى الوطنية المصرية، أو القومية العربية كبديل عن الجامعة الإسلامية، وقد لعب النصارى دوراً هاماً في الترويج لتلك الأفكار، وخاصة نصارى الشام.

وهناك الدعوات إلى ربط مصر بالثقافة والحضارة الأوروبية وقد قاد تلك الدعوات أمثال سلامة موسى وطه حسين الذي دعا إلى ما يسمى بثقافة البحر المتوسط، وهناك أيضاً الدعوات التغريبية إلى الإلحاد التي دعا إليها شبلي شميل، إسماعيل مظهر.

على أن أخطر ما في المسألة، أن هؤلاء الذين دعوا إلى تلك الدعوات المشبوهة والمعادية للفكرة الإسلامية قام بعضهم أيضًا بالدعوة إلى الحرية والتتديد بالاستبداد أو الدعوى إلى العدالة الاجتماعية أو الأفكار الاشتراكية وفي الحقيقة فإن الحرية والعدالة الاجتماعية هما من صحيح الفكر الإسلامي ومن أهم مهمات الحركة الإسلامية ومطلب دائم لكل فرد مسلم أو مجتمع مسلم أو حركة نضال إسلامي، ومن الطبيعي أن تلك الدعوات تساهم في حشد الجماهير حول قيادتها الطبيعية وتسهم في إنكاء النضال ضد الاستعمار والاستبداد ولكن ارتباط تلك الأفكار بهؤلاء الذين يدعون إلى الإلحاد أو هؤلاء الذين يعادون الفكرة الإسلامية قد أحدثت نوعًا من البلبلة وقد كان هذا مقصودًا فالذين خططوا لضرب الجماهير والإسلام والعدالة ربطوا الأفكار المرفوضة جماهيريًا والمشبوهة والمرتبطة بالاستعمار بأفكار العدالة والحرية لتحقيق هدفين أما أن يقبل الناس الأفكار الصحيحة فيها مثل العدالة والحرية فيأخذوا معها الأفكار الخاطئة المعادية للإسلام والمؤيدة للاستعمار وللثقافة الغربية وبذلك يحقق الاستعمار هدفه في القضاء على الفكرة الإسلامية، وعوامل المقاومة في الأمة ويربط الأمة بالثقافة الاستعمارية، إما أن يرفض الناس تلك الأفكار المعادية للإسلام والمؤيدة للحضارة الغربية فيرفضون معها أفكار العدالة والحرية، وبذلك يستريح الحكام المستبدون والاستعمار والطبقات الظالمة من النضال الشعبي من أجل الحرية والعدالة.

وفي الواقع فإن هذا المخطط الاستعماري لم ينقطع حتى اليوم، بل أن الاستعمار الإنجليزي ومن بعده الأمريكي يشجع ظهور المنظمات والأفكار

اليسارية في بلادنا، بل إن مؤرخا محترما مثل الأستاذ طارق البشري أدرك هذه الحقيقة وتعجب من كون المنظمات الماركسية في بلادنا أنشأها اليهود وظلوا على رأسها خدمة لأهداف الصهيونية ولإذابة الشعور الوطني، وهناك أستاذ جامعي مثل الدكتور رعوف عباس أشار في كتابه المنظمات الشيوعية في مصر إلى هذا الأمر، وإذا كان الهدف أحداث بليلة وفصل الكفاح ضد الاستعمار عن الكفاح ضد الاستبداد والظلم لإضعاف القضيتين معاً، فإن حركة النضال الإسلامي وعت دائما هذه النقطة وتمسكت بالربط بين الكفاح ضد الاستعمار وبين النضال ضد الاستبداد والظلم الاجتماعي من خلال الأيديولوجية الإسلامية، وعلى مستوى زرع المؤسسات والأحزاب التغريبية نرى أن الاستعمار شجع ودعم ظهور أحزاب مثل حزب الأمة والحزب الوطني الحر ثم ما خرج من أحزاب من نفس المشكاة وهي مشكاة تأييد الاحتلال أو الدعوة إلى مهادنته، وقد استمر الاحتلال يغذي ظهور تلك الأحزاب، بل واستطاع أن يضع على رأس الحركة الوطنية المصرية في ١٩١٩ أشخاصا تابعين له مثل سعد زغلول وأن يحدث نوعا من التجميد لحركة النضال الإسلامي ضد الاستعمار عن طريق تفريغ الحركة من مضمونها وتحويلها إلى أحزاب علماني يقوده علمانيون مغتربون مثل سعد زغلول لا يؤمنون بالكفاح المسلح، بل بالوسائل الدستورية في مقاومة الاستعمار وأسلوب المفاوضات بل أكثر من هذا أنه عقب ظهور الحركات الإسلامية الشعبية في الثلاثينيات مثل جماعة الإخوان المسلمين ومصر الفتاة شجع الاستعمار وزرع المنظمات الماركسية، والتجمعات الشيوعية في مصر، وهو الأمر الذي اكتشفه كل الباحثين المخضرمين مثل طارق البشري ورعوف عباس (٢١) .

هوامش

- (١) الرافي، مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال، دار المعارف.
- (٢) الوقائع المصرية، ٢٧ فبراير ١٨٨٤.
- (٣) الوقائع المصرية، ٩ يناير ١٩٨٣.
- (٤) الرافي، مرجع سابق.
- (٥) الرافي، مرجع سابق.
- (٦) مضبطة جلسة ٢٤ ديسمبر ١٨٩٤ لمجلس شوري القوانين ص ٥٠. نقلا عن الرافي.
- (٧) أحمد رشاد، مصطفى كامل، حياته وكفاحه.
- (٨) كرومر ن مصر الحديثة.
- (٩) كرومر، نفس المرجع.
- (١٠) رشدي صالح، كرومر في مصر.
- (١١) الحديدي، عبد الله اللنديم، سلسلة أعلام العرب.
- (١٢) البراوي وعليش.
- (١٣) نفس المرجع.
- (١٤) د. حامد خطاب السبكي، الشيخ الإمام محمود خطاب السبكي، دار الاعتصام.
- (١٥) إبراهيم عامر، الأرض والفلاح.
- (١٦) إبراهيم عامر، نفس المرجع.
- (١٧) روز نيشتين - دمار مصر، ترجمة على فكري، تحت عنوان تاريخ مصر قبل الاحتلال وبعده.
- (١٨) نفس المرجع.
- (١٩) محمد محمد حسين، اتجاهات وطنية في الأدب.
- (٢٠) طارق البشري، المسلمون والأقباط في إطار الجماعة الوطنية، الطبعة الثانية، دار الراوي، د. رءوف عباس، أوراق هنري كوريل، دار سينما.
- (٢١) الرافي، الثورة العربية ص ٤٦٤.

وقود جديد في الشعلة الوطنية

ما أن دخل الجيش الإنجليزي مصر، حتى قامت سلطات الاحتلال بمطاردة كل عناصر الثورة وتصفيتّها بلا هوادة، ولكن عبد الله النديم استطاع أن يختفي ٩ سنوات كاملة حافظ فيها على شعلة الثورة متقدّة تحت الرماد . وما أن وجد النديم الظروف تسمح بالعمل العلني حتى خرج من مخبأه وأسأنف كفاحه ضد الاستعمار والاستبداد .

وخلال السنوات التي اختفي فيها النديم، كان النديم يدرس أسباب فشل الثورة العربية، ويبحث عن طريق وعن جيل جديد يحمل الشعلة ويستأنف الكفاح، وفي تلك السنوات كان النديم يرسل عرابي في المنفى، ويرسل الأفغاني في باريس، وكان الأفغاني بدوره قد أصدر جريدة العروة الوثقى من باريس وشن فيها حملات كبيرة ضد الاحتلال الإنجليزي لمصر، وضد الاستعمار الأوروبي لبلاد المسلمين عموماً، ودعا فيها إلى توحيد العالم الإسلامي واستئناف مهمته الحضارية ونبذ التخلف والجمود والاستبداد، وكانت تلك الصحيفة تجد طريقها إلى مصر لتصل إلى الخلايا الثورية وإلى الجماهير رغم أنف الاحتلال واستطاعت أن تشكل رأي عام قويا مناهضاً للاحتلال الأمر الذي جعل سلطات الاحتلال تطارد تلك الصحيفة وتحاول جاهدة منع دخولها إلى البلاد، بل وتستصدر قراراً خديوياً بمعاينة كل من يضبط بحوزته جريدة العروة الوثقى، وتسعى الحكومة الإنجليزية إلى منع دخول العروة الوثقى إلى الهند أيضاً بل وتضغط على فرنسا لمنع إصدار الجريدة من باريس وينتهي المر بإيقاف جريدة العروة الوثقى " استمرت من

١٨٨٣ - ١٨٨٦"، ولكن عبد الله النديم في مصر بنجح في إصدار مجلة الأستاذ في ٢٣ أغسطس ١٨٩٢، ونجحت تلك المجلة في فضح ممارسات الاحتلال على مستوى الاقتصاد والتعليم ودعت إلى مقاومة الاحتلال وآثاره الاجتماعية، ولقيت المجلة إقبالا عظيما من الجمهور فبلغ عدد المشتركين فيها أكثر من ٢٦٠٠ مشترك وكانت تطبع بأعداد كبيرة ونالت من الشهرة ما لم تتله جريدة سواها (٢٢) .

ولم يكتف النديم بإصدار الأستاذ وفضح ممارسات الإنجليز فيها، بل عمل على تشكيل جيل جديد لحمل راية الكفاح ففي بيت لطيف سليم باشا وهو مناضل قديم وهو نفسه البكباشي سليم الذي قاد الضباط في الضربة العنيفة ضد وزارة نوبار سنة ١٨٧٩، في هذا البيت وبعيدا عن عيون الاحتلال وجواسيسه يجتمع عبد الله النديم بمجموعات من طلاب المدارس العليا شارحا لهم أسباب هزيمة الثورة العربية باعثة الأمل في نفوسهم ومعلما لهم أساليب التحرير والدعاية وحشد الجماهير وفنون الخطابة السياسية والإلقاء وإصدار الصحف وتحريرها، وكان من بين هؤلاء الطلاب الزعيم مصطفى كامل، الذي رأى النديم فيه امتداد لروح الثورة فسلمه شعلتها، وبدأت مرحلة جديدة من الكفاح ضد الاحتلال بقيادة مصطفى كامل، وخصوصا أن سلطات الاحتلال لم تطق صبرا على نشاط النديم وحملاته الصحفية فقررت إغلاق جريدة الأستاذ في ١٣ يونيو ١٨٩٣، ونفي عبد الله النديم خارج البلاد .

الحزب الوطني... مصطفى كامل

بإيقاف مجلة الأستاذ سنة ١٨٩٣ ونفي عبد الله النديم خارج مصر، انتقلت راية الكفاح الوطني إلى يد لطيف باشا سليم أحد الثوريين القدامى وقائد انتفاضة ١٨٧٩، وشكل هذا الرجل خلية ثورية معارضة تضم الصحفي والخطيب والقاضي والضابط وأنضم إلى هذه الهيئة مصطفى كامل في أغسطس ١٨٩٣^(١)، وكان مصطفى كامل قد تعرف من خلال لطيف باشا سليم على عبد الله النديم قبل نفيه ومنه تعلم دروس الثورة وأساليبها وفهم حقائق الثورة العربية وأسباب فشلها.

ومنذ ذلك الوقت بدأ مصطفى كامل نشاطه السياسي والكفاحي، وبالطبع لم يكن مصطفى كامل يعمل في فراغ، فقد كان الواقع المصري يحمل في داخله جذور الثورة ومبادئها، وبرغم حالة السكون الظاهري واستبداد الخديوي والاحتلال فإن مبادئ الأفغاني وذكريات الثورة العربية، وحالة من الوعي الكامن كانت موجودة تحت السطح تنتظر اللحظة المناسبة لتعلن عن نفسها.

وفي هذا الصدد فنحن نختلف مع الراجعي، الذي يري أن مصطفى كامل هو منشأ الحركة الوطنية وموجدتها^(٢)، وفي الحقيقة فإن الحركة الوطنية كانت موجودة قبل مصطفى كامل وهذا لا ينقص من قدر الرجل وكفاحه وأن مصطفى كامل ذاته كان ممثلاً لجيل جديد من أجيال تلك الحركة، نعم كانت هناك حالة ثورية كامنة تتمثل في تلاميذ الأفغاني، وخلايا الثورة العربية التي لم تنكشف أو التي لم تطلها يد البطش الاستعماري، وكان هناك حالة من

الوعي الثوري والخبرات الثورية التي تراكمت إبان أحداث الثورة العربية، وكانت سلطات الاحتلال ودعايته غير قادرة على اجتثاث تلك الحالة مهما كانت وسائل البطش، ومهما كانت درجة الهزيمة التي لحقت بالثورة العربية. نفخ مصطفى كامل في تلك الحالة الموجودة والكامنة فتأججت سريعاً لأنها تنطلق من روح الشعب المسلم، التي لا تموت بأذن الله تعالى، بدأ مصطفى كامل، يدرس حالة مصر، ويكتب في الصحف العربية والإفريقية بل وقام بتأليف رواية فتح الأندلس التي ضمنها حوادث فتح المسلمين للأندلس، وهي إشارة هامة إلى فهم التاريخ الإسلامي، وقدره المسلمين على هزيمة أوروبا، وهي دعوة ضمنية إلى الجهاد ضد الاحتلال الإنجليزي لمصر " أخرج مصطفى كامل الرواية في ديسمبر سنة ١٨٩٣ " .

ثم قام مصطفى كامل بعمل دراسة عن المسألة المصرية باللغة الفرنسية لتكون وثيقة احتجاج على الاحتلال الإنجليزي أمام أمراء أوروبا وإثبات لعدم شرعية هذا الاحتلال (١٨٩٤)، ثم ظهر كتابه عن المسألة الشرقية سنة ١٨٩٨، وتحدث فيه عن الصراع بين الإسلام والصليبية، وعن التاريخ الاستعماري والصليبي الأوروبي وعن قدرة الجامعة الإسلامية علي النهوض ببلاد المسلمين والكفاح ضد الاحتلال الأوروبي في كل مكان من البلاد الشرقية وشرح المسألة المصرية بكل أبعادها .

ولم يقتصر مصطفى كامل على إصدار الكتب والدراسات، بل كتب العديد من المقالات في الصحف المحلية والأوروبية وأدلى بالكثير من الأحاديث الصحفية لبيان حق مصر المشروع في الاستقلال، وعدم شرعية

الاحتلال الإنجليزي كما ألقى الكثير من الخطب في المحافل والمناسبات المختلفة داخل مصر وخارجها للدفاع عن قضية البلاد وإثارة الحمية في نفوس أبنائها، وقام بالعديد من الرحلات إلى أوروبا لشرح قضية بلاده والاستفادة من التناقضات الثانوية بين دول أوروبا لدعم القضية الوطنية.

وكرس مصطفى كامل كفاحه بإصدار ثلاث صحف هي اللواء " عربية سنة ١٩٠٠ " وصحيفتي ليتندار إيجسيان، وذي إيجسيان أستاندرد " بالفرنسية والإنجليزية سنة ١٩٠٧ "، ثم قام بأهم أعماله وهي تأسيس الحزب الوطني بصورة رسمية ونظامية سنة ١٩٠٧.

والحديث عن كفاح مصطفى كامل والحزب الوطني في تلك الفترة يستدعي بالقطع الحديث عن عدد من القضايا الهامة والدروس المستفادة من جهاد الشعب في تلك الحقبة وهي قضايا الجامعة الإسلامية، الاستفادة من التناقضات الثانوية بين دول أوروبا، التحالف مع الخديوي عباس الثاني، وكذلك يتطلب الحديث عن مواقف الحزب الوطني من الممارسات الإنجليزية في مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتصدي للدعوات المشبوهة التي حاول الاحتلال غرسها في بلادنا.

الجامعة الإسلامية

الجامعة الإسلامية هي الكلمة الوحيدة الصالحة أن تكون عنوانا على الحزب الوطني ومدخلا لفهم ممارسات هذا الحزب ولأيدلوجيته أيضاً، وهي مفتاح شخصية مصطفى كامل ومحمد فريد على السواء، وحركة النضال الشعبي برمتها خرجت من عباءة الجامعة الإسلامية، سواء هذا النضال ضد الحملة الفرنسية أو حملة فريزر أو النضال في فترة حكم إسماعيل وحركة جمال الدين الأفغاني، أو الثورة العربية، أو نضال الحزب الوطني ضد الاحتلال.

وهكذا لم يكن غريباً أن يخرج الحزب الوطني، ومصطفى كامل ومحمد فريد من عباءة الجامعة الإسلامية، أليس الحزب الوطني ذاته امتداداً عضوياً لحركة الكفاح الشعبي في مصر ضد النفوذ الأجنبي، أليس مصطفى كامل ومحمد فريد امتداداً عضوياً للأفغاني والنديم.

كان مصطفى كامل ومحمد فريد، يدركان أن بلادهما في حالة صراع مع الاحتلال وأن هذا الصراع هو جزء أو حلقة من صراع الأمة الإسلامية ضد الحضارة الأوروبية الصليبية التي تريد تدمير أمتنا والقضاء على هويتنا، واستغلالنا، وهكذا لم يكن عجيباً أن يكونا كغيرهما من حلقات الكفاح الشعبي المصري جزءاً لا يتجزأ من الكفاح الإسلامي عموماً ضد الاستعمار الأوروبي الصليبي، وأن الشعب المصري لا يتحرك إلا من خلال هذه العقيدة، وأن الواقع والتاريخ يؤكدان أن هناك ارتباطاً لا ينفصم بين الإسلامية وبين الكفاح ضد الاستعمار والانحياز إلى الشعب، وأن كل هؤلاء الذين

انحازوا إلى أمتهم ودافعوا عن حريتها واستقلالها، كانوا إسلاميين شكلا ومضمونا، وإن هؤلاء الذين انحازوا إلى الاحتلال أو تهاونوا في حقوق الأمة كانوا معادين للإسلام وللتراث الإسلامي والسلوك والقيم الإسلامية وأنهم كانوا يعتقدون المثل والمبادئ والقيم المستمدة من الحضارة الغربية الأوروبية.

وإذا كان مصطفى كامل قد تلقى دروس الثورة والوطنية على يد عبد الله النديم فهذه عبد الله النديم يقول في مجلة الأستاذ سنة ١٨٩٣: "لو كانت الدولة العثمانية مسيحية الدين لبقيت بقاء الدهر بين تلك الدول الكبيرة والصغيرة، ولكن المغايرة وسعي أوروبا في تلاشي الدين الإسلامي أوجب هذا التحامل على الدولة العثمانية وإننا نرى كثيرا من المغفلين الذين حنكتهم قوا بلهم باسم أوروبا يذمون الدولة العلية ويرمونها بالعجز وعدم التبصر وسوء الإدارة وقسوة الأحكام، ولو أنصفوها لقالوا أنها أعظم الدول ثباتا وأحسنها تبصيرا وأقواها عزيمة فأنها في موقع ينصب إليها تيار أوروبا العدواني، لأنها دولة واحدة إسلامية بين ثمان عشر دولة مسيحية غير أمريكا وتحت رعايتها جميع الطوائف والأجناس والأديان وكثير من اللغات، والفتن متواصلة من رجال أوروبا إلى من يماثلهم مذهباً، أو يقرب منهم جنساً، وكل دولة طامعة في قطعة تحتلها باسم المحافظة على حدودها أو وقاية دينها " (٣).

ويقول مصطفى كامل في مقدمة كتابه "المسألة الشرقية" الذي ظهر سنة ١٨٩٨: "وإني أضرع إلى الله فاطر السماوات والأرض من فؤاد مخلص وقلب صادق أن يهب الدولة العلية القوة الأبدية والنصر السرمدى؛ ليعيش المسلمون

مدى الدهر في سؤدد ورفعة وأن يحفظ للدولة العثمانية حامي حماها وللإسلام إمامه وناصره جلالة السلطان عبد الحميد " (٤).

ويقول مصطفى كامل أيضًا: "أن المسألة الشرقية مسألة النزاع بين النصرانية والإسلام أي مسألة حروب صليبية متقطعة بين الدول القائمة بأمر الإسلام وبين دول المسيحية" (٥).

ويضيف أيضًا: "ولكن الحقيقة أن بقاء الدولة العلية ضروري للنوع البشري" (٦)، بل ويصل مصطفى كامل إلى الحقيقة العظيمة في ضرورة انحياز نصارى الشرق إلى الإسلام باعتباره وطنًا لهم وثقافة وحضارة قائلاً: "إن الذين يدعون العمل لخير النصرانية في الشرق يعلمون قبل كل إنسان أن تقسيم الدولة العلية أو حلها يكون الضربة القاضية على مسيحي الشرق عموماً قبل مسلميه" (٧).

ويدعو مصطفى كامل في الفصل الأول من كتابه إلى الانتفاخ حول الراية العثمانية قائلاً: "أما واجب العثمانيين والمسلمين أمام عداوة إنجلترا للدولة العلية أن يجتمعوا حول راية السلطنة السنية، وأن يدافعوا عن بلادهم بكل قواهم رلو تفاني الكثير منهم في هذا الغرض الشريف حتى يعيشوا أبد الدهر سادة لا عبيداً، وواجب المسلمين أن يلتفتوا أجمعين حول راية الخلافة الإسلامية المقدسة وأن يعززوها بالأموال والأرواح ففي حفظها كرامتهم وشرفهم وفي بقاء مجدها رفعتهم ورفعة العقيدة الإسلامية" (٨).

بل وكان مصطفى كامل يرى أن الباعث الديني، أو الصراع الإسلامي الصليبي هو الدافع وراء القلاقل والفتن التي تثيرها الأقليات غير الإسلامية

في الخلافة العثمانية بتحريض أوروبي خارجي، وكذلك في فتن بعض المناطق الخاضعة للخلافة الإسلامية مثل اليونان وغيرها، يقول مصطفى كامل: "أما العناصر التي تستعملها بعض الدول كالأرمن فهي تتور بعوامل الدين وبدساتس دينية، وقد ثبت ذلك جلياً في المسألة الأرمنية" ^(٩).

أكثر من هذا نجد مصطفى كامل يهاجم فكرة الخلافة العربية التي روج لها الإنجليز فهو يقول: "تسعى إنجلترا إلى نقل الخلافة الإسلامية إلى يد رجل يكون تحت رحاهم؛ ولذلك أخرج الإنجليز مشروع الخلافة العربية مؤملين به استمالة العرب لهم وقيامهم بالعصيان في وجه الدولة العلية".

أما محمد فريد خليفة مصطفى كامل والرجل الثاني في الحزب الوطني فقد ألف كتاباً عن تاريخ الدولة العلية العثمانية يقول في مقدمته: "على أن الملك العثماني قد لم شعث الولايات الإسلامية، وأن أوروبا المختلفة قد اتفقت على محاربة تلك الدول مثني وثلاث وباع، وأنه لما كانت الخلافة العثمانية هي الحامية لببضة الإسلام زمناً طويلاً، رأيت من الواجب خدمة للحقيقة ونفعاً لأبناء البلاد أن أدون هذا التاريخ راجياً من الله تعالى أن يوفقي لخدمة الوطن ونفع بنيهِ وأن يديم ويؤكد ما بين مصرنا والدولة العلية من روابط التبعية" ^(١٠).

و يلخص مصطفى كامل الأمر كله في قوله:

"إنه مصري عثماني" ويفسر ذلك قائلاً: "ليس في الأمر جنسيتان بل في الحقيقة جنسية واحدة" ^(١١)، ونجد أن صحيفة اللواء وهي صحيفة الحزب الوطني تخوض المعارك ضد هؤلاء الذين يدعون إلى القومية المصرية أو الخلافة العربية أو الهجوم على الخلافة العثمانية بل وتدعو إلى الاكتتاب

لمناصره الجيش العثماني في معاركه وكذلك تدعوا إلى التطوع دفاعا عن ليبيا أمام الاحتلال الإيطالي سنة ١٩١٠.

وعلى مستوى المواقف نجد أن مصطفى كامل يقف مع الدولة العثمانية ضد اليونان ويدعوا إلى مناصرتها بل ويبرق للحكومة العثمانية مهنئا بالانتصار العثماني على اليونان سنة ١٨٩٧ (١٣).

بل وأشاد بهذا الانتصار في خطبتين بالإسكندرية في ٨ يونيو ١٨٩٧، أكثر من هذا أنه في الخلاف الذي وقع بين الحكومة المصرية وبين تركيا سنة ١٩٠٦ حول "طابا" أو الحدود المصرية في سيناء انحاز مصطفى كامل والحزب الوطني بكامله إلى موقف تركيا في هذا الصدد، لأن طابا العثمانية هنا أفضل من أن تكون مصرية تحت سلطة الاحتلال، أي أن مصالح المسلمين وأمة الإسلام مقدمة على كل شيء حتى ولو كان السيادة المصرية على طابا.

وفي الحقيقة فإن الجامعة الإسلامية، وقضية انحياز الحزب الوطني ومصطفى كامل ومحمد فريد إلى قضية الوحدة الإسلامية كان مثار لغط كبير من المؤرخين والمتقنين؛ لأن هذه ليست قضية جزئية أو قضية تاريخية بقدر ما هي قضية تمس المستقبل وتمس الأسلوب الصحيح للنضال ضد الاحتلال والنفوذ الأجنبي أمس واليوم وغداً.

وهناك عدد من الحقائق التي لا يختلف عليها أحد من المؤرخين أو المتقنين أو أي تيار سياسي أو فكري وهي:

- ١- إن الوجدان المصري كان دائماً إسلامياً، وأن الأسلوب الوحيد لتحريك الجماهير وحشدها هو التعبئة الإسلامية.
 - ٢- إن الحقوق التركية في مصر كانت وسيلة من وسائل إثبات عدم شرعية الاحتلال الإنجليزي.
- وفي إطار ذلك يمكن مناقشة الآراء والأفكار حول موضوع الجامعة الإسلامية لدى الحزب الوطني ومصطفى كامل ومحمد فريد.
- فهناك من ينتقد الحزب الوطني ويهاجم مصطفى كامل ومحمد فريد، لأن الدعوة إلى الجامعة الإسلامية أمر غير عصري أو أنه تعصب أو أن الكلام من الحقوق التركية في مصر معناه استبدال احتلال باحتلال، وبالطبع فإن من يردد هذا القول هم متقفي المدرسة الاستعمارية وعملاء الحضارة الغربية، وهؤلاء وإن كانوا قد اعترفوا بحقيقة أن الحزب الوطني ومصطفى كامل ومحمد فريد قد خرجوا مثل كل حركات النضال في مصر من مشكاة الإسلام، إلا أنهم بهجومهم واستنكارهم هذا الأمر يريدون تحقيق عدة أهداف تقع كلها في سلة الاستعمار أو من أجل مصلحته.
- فهم أولاً لا يريدون ألا يكون النضال ضد الاستعمار والنفوذ الأجنبي ذو صبغة إسلامية بل يجب في وجهة نظرهم أن يحمل أيديولوجية أخرى مستمدة من الثقافة الغربية أو جعله مجرد نضال وطني ضد الاحتلال بلا بعد أيديولوجي أو ثقافي.

أي أنهم عمليا يريدون إنهاء هذا النضال وتوقفه نهائياً والخضوع عمليا للنفوذ الأجنبي لأنه مادام الوجدان الشعبي إسلامياً، فلن يصلح في التعبئة إلا الإسلام أي باستبعاد الإسلام يستبعدون النضال برمته .

وهم ثانياً: يريدون الإساءة إلى حركة النضال الشعبي متمثلة في السيادة التركية واستبدال استعمار باستعمار وهم هنا كشأنهم دائماً يريدون الإساءة إلى كل النضال الشعبي ضد الغزو الأوربي لبلادنا منذ الحملة الفرنسية، وحتى الآن، أي يريدون قطع الجسور بين النضال الآن وبين النضال أمس وذلك بهدف جعل نضال اليوم مقطوع الجذور ولا يمت لنا بصلة، أي عملياً قتل نضالنا اليوم بجعله نضالاً بلا جذور ومعلقاً في الهواء .

وهم ثالثاً: يريدون الالتفاف على حقائق التاريخ التي تؤكد وجود التعصب الصليبي الأوربي خصوصاً وأن المسألة مسألة صراع مستمر بين الحضارة الإسلامية وبين الحضارة الغربية وذلك خدمة لأهداف الاختراق الأوربي والسيطرة الغربية على بلادنا .

وهناك مجموعة أخرى، وهم المهزومون، الذين يحبون بلادهم وإسلامهم ولكنهم لا يمتلكون الشجاعة الكافية لإعلان ذلك ويخجلون من إظهار إسلامهم حتى لا يتهموا بالتعصب، وهؤلاء يلتفون على الحقائق ويحاولون تفسيرها بأي تفسير آخر غير تفسيرها الحقيقي .

ويقول هؤلاء إن شعار الجامعة الإسلامية أو التمسك بالحقوق العثمانية في مصر كان أسلوباً من أساليب إثبات عدم شرعية الاحتلال الإنجليزي، وأن موقف الحزب الوطني ومصطفى كامل ومحمد فريد يأتي في هذا الإطار، أي

أن الحزب الوطني ومصطفى كامل، ومحمد فريد لم يكونوا يؤمنون حقاً بالجامعة الإسلامية ولا بالوحدة الإسلامية، أو كانوا يؤمنون بها ويجب إخفاؤها كما لو كانت عورة وأن المسألة كانت البحث عن ذرائع وأساليب تؤكد عدم شرعية الاحتلال الإنجليزي لمصر .

وفي الحقيقة فإن هؤلاء يسيئون إلى الحزب الوطني ومصطفى كامل، ومحمد فريد إساءة بالغة، لأنهم يتهمونهم دون أن يدروا بأنهم كانوا يبطنون غير ما يظهرون، وهم يسيئون إلى مستقبل النضال الصحيح لأن الجماهير لا تتحرك إلا من خلال الإسلام ولا مستقبل للنضال إلا بالإسلام .

وهم أيضاً يتجاهلون الحقائق المجردة، هذه الحقائق المجردة التي يتفق عليها كل المؤرخين والمتقنين المحترمين وهم كثير جداً بعضهم لم يكن إسلامياً ومع ذلك قال الحقيقة المجردة لأنه احترم قواعد المنهج العلمي أو مركزه كأستاذ جامعة أو مؤرخ محترم وهذه الحقائق هي:

- إن كل الكفاح الشعبي في مصر خرج من عباءة الإسلام .
 - إن الحركة الوطنية المصرية كانت تعتبر الجامعة الإسلامية علماً عليها وأحد أهم مبادئها ولم يكن الحزب الوطني إلا امتداد عضويًا لتلك الحركة .
 - إن الصراع الإسلامي الصليبي ممتد في الزمان والمكان ولا سبيل إلى إنكاره .
- كان مصطفى كامل ومحمد فريد، يفهمان ويدركانه كل هذا و يؤمنان به، لم يكن مصطفى كامل ألا صادقاً ومعبراً عن نفسه وعن حزبه، وعن جماهيره حينما نادى بالجامعة الإسلامية، ولو كان مصطفى كامل يريد فقط أن يستفيد من الحقوق التركية في مصر لإثبات عدم شرعية الاحتلال الإنجليزي لاكتفى

الرجل بترديد هذا القول في المحافل الدولية أو في خطبه ومقالاته في أوروبا، أو في مراسلاته مع رجال الرأي والحكم في أوروبا أو تركيا، ولكن مصطفى كامل وكل الحزب الوطني كان يؤكد دائما هذا الأمر في الداخل أيضا وفي لقاءاته الجماهيرية وفي مقالاته في اللواء .

لو كان الأمر مجرد ذريعة، لاكتفى مصطفى كامل بترديد الحقوق التركية في مصر ولم يتطرق إلى فكرة الجامعة الإسلامية وهي الفكرة التي ردها أكثر مائة مرة من كلمة الحقوق التركية في مصر، أن مصطفى كامل كان يؤكد ويدرك أن الصراع ضد الاحتلال الإنجليزي في مصر جزء من الصراع الإسلامي الشامل، وفي إطار هذا الصراع انحاز إلى تركيا في حادثة طابا ١٩٠٦، ودعا إلى الاكتتاب لمناصرة الجيش العثماني في حرب اليونان ١٨٩٧، بل وابرق مهنئا عندما انتصر الجيش العثماني، لماذا فعل مصطفى كامل ذلك ؟

وهل هذا يدخل في إطار مجرد الاستفادة من موضوع الحقوق التركية في مصر؟ لو كان الأمر كذلك لما انحاز مصطفى كامل إلى تركيا في حرب اليونان وحادثة طابا ولما دعا إلى الاكتتاب لمناصرة الجيش العثماني . بل أكثر من هذا أن مصطفى كامل، تكلم بصراحة عن الصراع الإسلامي الصليبي في كتابه المسألة الشرقية، ودعا إلى التقاف المسلمين والعثمانيين حول الخلافة التركية لحماية الإسلام، وكذلك محمد فريد في كتابه " تاريخ الدولة العلية العثمانية " .

لو كان الأمر مجرد لعبة سياسية، فما الداعي لمثل تلك الكتب وتلك المقالات وتلك المواقف؟

بل إن مصطفى كامل كان يخاطب في كتبه ومقالاته "المسلمون والعثمانيون" أي ليس مجرد رعايا الدولة العثمانية بل والمسلمين خارجها أيضا، مثل مسلمي الهند، ولو كان يقصد رعايا الدولة العثمانية فقط لاكتفى بمناشدة العثمانيين، إذن هي جامعة إسلامية أشمل من الدولة العثمانية ذاتها وإن كانت تحت قيادتها باعتبارها أقوى بلاد المسلمين في ذلك الوقت •

انظر إلى مصطفى كامل يخاطب السياسي الإنجليزي جلاد ستون قائلا: "وَألا فهل مسلمو مصر أقل استحقاق لرعايتك العالية من مسيحي الأرض أو هل أنت عدو للإسلام ؟!" (١٤).

"أو ليس لنا حق كذلك نحن معشر المصريين المسلمين في دعواكم المؤثرة وندائكم القوي" (١٥) ، و "لماذا لا يميلون ألا إلى المسيحيين من بني الإنسان" (١٦).

وفي حديثه لجريدة "اكتسر تاجبلاط" يقول مصطفى كامل: "لقد نظاهرت أوروبنا ضدنا بموافقتها على الاحتلال فمن الواجب إذن العمل ضدها" (١٧).

وفي خطبته في فيينا في ١٤ مارس ١٨٩٧ يقول: "وإذا كان الكذب شعار أوروبا المتمدينة فماذا يكون شعار المتعصبين كما يتهمنا الإنجليز" (١٨)، أليس ذلك سخرية بقيم الحضارة الأوروبية !!

أليس كل ما سبق يؤكد اقتناع مصطفى كامل بالتعصب الأوروبي الصليبي ضد بلادنا وتآمرهم عليها أو دفاعهم عن الاحتلال الإنجليزي بسبب أننا مسلمون؟

بل أن الحب العظيم الذي كان مصطفى كامل يكنه لمصر لا يخرج إلا من مشكاة الإسلام فهو يقول: "قد يفتن بعض الناس أن الدين ينافي الوطنية أو أن الدعوة إلى الدين ليست من الوطنية في شيء ولكنني أرى أن الدين والوطنية توأمان متلازمان وأن الرجل الذي يتمكن الدين من فؤاده يحب وطنه حبا صادقا ويفديه بروحه وما تملك يده" (١٩) .

إذا فإسلامية الحزب الوطني ومصطفى كامل ومحمد فريد، لا شبهة فيها بل وإسلامية كل حركات النضال الشعبي في مصر ضد النفوذ الأجنبي، وخلاصة موقف ورأي الحزب الوطني، ومصطفى كامل ومحمد فريد في هذه المسألة هو:

- إن هناك تعصبا صليبيًا أوروبيًا، وأن هناك صراعًا إسلاميًا صليبيًا منذ فترة طويلة، وأن الصراع في مصر جزء من هذا الصراع .
- إن الإسلام "والجامعة الإسلامية" هو أبولوجية الجماهير وأن الحزب الوطني منا ما هو ألا امتداد عضوي في هذه المسألة لحركة النضال الشعبي في مصر ضد النفوذ الأجنبي .
- إن الوحدة الإسلامية فريضة على كل مسلم، وأن الدفاع عن بلاد الإسلام فريضة على كل مسلم، بل ويجب على غير المسلمين في بلاد

الشرق الدفاع عن بلاد الإسلام باعتبارهم ينتمون إلى الحضارة الإسلامية .

- إن إسلامية مصطفى كامل كانت غير طائفية مثل كل حركات الكفاح الإسلامي، وهكذا لم يكن عجيباً أن يعلن مصطفى كامل أن الحضارة الغربية خطر على نصارى الشرق أيضاً مثلما هي خطر على المسلمين ولم يكن عجيباً أن نجد أن الكثير من أقباط مصر قد انحازوا إلى الحزب الوطني ضد الاستعمار الإنجليزي على قاعدة الانتماء إلى الإسلام كتقافة وكحضارة وكوطن .

- إن مسألة الدفاع عن الدولة العثمانية كان بسبب كونها أقوى الدول الإسلامية في ذلك الوقت وبالتالي فهو دفاع عن كيان المسلمين ووحدتهم ومستقبلهم، وأنه لو كانت الخلافة العثمانية مثلاً غير موجودة في ذلك الوقت لدعا مصطفى كامل أيضاً إلى الخلافة الإسلامية والوحدة الإسلامية تحت أية راية حقيقية ولتكن راية مصر مثلاً، وأن إسلامية مصطفى كامل كانت أصلية بمعنى أنها كانت اشمل من الخلافة العثمانية وليست مرتبطة بها بقدر ارتباطها بفكرة أن الدولة العثمانية هي أقوى الدول الإسلامية في ذلك الوقت .

- إنه يجب عدم الربط بين فكرة الجامعة الإسلامية وفكرة الوحدة الإسلامية، والأيدلوجية الإسلامية وبين حديث مصطفى كامل عن الحقوق التركية في مصر، فلو لم توجد حقوق تركية في مصر أو حتى لو لم توجد تركياً أصلاً لما منع هذا من تبني المسلمين للأيدلوجية الإسلامية ن

والدعوة للوحدة الإسلامية، وأن كلام مصطفى كامل عن الحقوق التركية في مصر يأتي في إطار الدعوة إلى وحدة المسلمين، ويأتي في إطار إثبات عدم شرعية الاحتلال، وكان من الممكن لمصطفى كامل، لو لم يكن إسلامياً أصيلاً، أن يكتفي بالكلام عن الحقوق التركية في مصر كأداة لإثبات عدم شرعية الاحتلال الإنجليزي - وقد فعل حزب الوفد هذا الشيء بعد ذلك دون أن يربطه بالجامعة الإسلامية-، وأن يكتفي مصطفى كامل بالكلام عن هذه الحقوق في هذا الإطار دون أن يستلزم ذلك الحديث عن الجامعة الإسلامية أو الخلافة الإسلامية أو التعصب الأوروبي الصليبي أو غيرها، والجامعة الإسلامية ظهرت قبل دخول قوات الاحتلال الإنجليزي مصر على يد الأفغاني وغيره.

- إن مصطفى كامل، وجريدة اللواء، خاضت أيضاً المعارك دفاعاً عن بلاد المسلمين وتأييداً لجهود وجنود المسلمين في اليونان ١٨٩٧ وفي طرابلس ١٩١١، بل ودافعت عن السلوك والقيم الإسلامية، وهاجمت السفور، ودافعت -متى عن حجاب المرأة المسلمة عندما بدأت الدعوة لنزع حجاب المرأة أو الدعوات إلى اعتناق القيم الغربية في السلوك.

الاستفادة من التناقضات الثانوية

اهتم مصطفى كامل، بشرح القضية المصرية في أوروبا، وخاصة في فرنسا وألمانيا على أساس أن هناك تناقضا بين إنجلترا وفرنسا وألمانيا في العديد من المسائل الدولية يمكن أن يستفيد به مصطفى كامل في الضغط على إنجلترا للانسحاب من مصر، وكذلك أهتم مصطفى كامل بشرح القضية المصرية لدى الرأي العام الأوروبي لتشكيل نوع من الضغط الأدبي على الساسة الإنجليز للتسليم بحقوق مصر.

وفي الحقيقة فإن هذه المسألة تطرح عدد من المسائل الهامة على صعيد النضال الوطني عموماً.

فما طبيعة تلك التناقضات بين الدول الأوروبية، وما مدى أهمية الاستفادة منها على صعيد النضال الوطني؟

ثم ما هي رؤية مصطفى كامل لهذه المسألة ؟

وفي البداية، فإنه من الحقائق المسلم بها، والتي يمكن الخروج بها من دراسة تاريخ الصراع والعلاقات الدولية طوال حقبة تاريخية طويلة.

إن هناك تناقضا جوهريا يتمثل في الصراع بين الأمة الإسلامية وبين أوروبا الصليبية، وأن هناك تناقضات ثانوية بين دول المعسكر الأوروبي الصليبي، وأن تلك التناقضات الثانوية عادة ما تختفي أو تتلاشي مع ظهور التناقض الجوهري، وهكذا فإن من الوهم أن نظن أنه يمكن للتناقضات الثانوية بين دول أوروبا أن تطغي على تناقضها الرئيسي مع أمتنا الإسلامية وقد ظهر ذلك جليا في أكثر من حادثة وموقف وآخرها سكوت أوروبا بل وتشجيع

فرنسا لإنجلترا على غزو مصر سنة ١٨٨٢ بهدف التخلص من الثورة العربية الإسلامية التي تهدد المشروع الأوروبي الصليبي الاستعماري برمته أو في شمال أفريقيا على الأقل .

وفي إطار النضال الوطني أثناء فترة مصطفى كامل، نجد أن التناقضات الثانوية أيضًا قد اختفت واستطاعت فرنسا وإنجلترا أن تعقدا اتفاقا " الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤ " على حساب الحقوق المشروعة للبلاد الإسلامية، وقد جاء في هذا الاتفاق بأن الحكومة الفرنسية تتعهد بالا تعرقل إنجلترا في مصر مقابل التزام الحكومة البريطانية ألا تعرقل عمل فرنسا في مراكش .

إذا نظرنا مثلا إلى تعليق الصحيفة الألمانية " برلينر تاغبلات " وهي كبري الصحف الألمانية في ذلك الوقت ولسان حال وزارة الخارجية الألمانية على النداء الذي وجهه مصطفى كامل إلى الأمة الألمانية بتاريخ ٢٧ يناير ١٨٩٧: "ولكن إذا لوحظ أن رجال السياسة البريطانية لا يخشون المجاهرة الآن برغبتهم في اهتضام حقوق البوير "سكان الترنسفال" الذين هم أقرب الناس إلينا، نفهم جيدا أن مديري السياسة الألمانية يرون ضرورة طرح المسألة المصرية في ميدان الحل ليفهموا الإنجليز أن في استطاعة ألمانيا القصاص ممن يتجاسر على إهانة كرامتها والمساس بشعورها واعتبار مصالحها السياسية وغير السياسية عديمة الأهمية قليلة الاحترام، ولذلك نعتقد أن دعوة مصطفى كامل للأمة الألمانية جاءت في حينها وصدرت في أحسن وقت سياسي مناسب لها ."

إذن فالمسألة واضحة، وهي أن الدول الأوروبية تحاول الاستفادة من الحركة الوطنية في البلدان المستعمرة في تصفية مشاكلها والضغط على بعضها بعضاً، وحل تناقضاتها الثانوية، وليس بهدف دعم الحركة الوطنية أو تحقيق المطالب المشروعة للحركات الوطنية، بل يتم حل التناقضات على حساب تلك المطالب المشروعة أساساً.

إذن فعلينا ألا نقع يوماً في وهم إمكانية دعم إحدى الدول الأوروبية لنضالنا الوطني على طول الخط أو إلى مدى تحقيق مطالبنا الوطنية، وأن ندرك أنه إذا حصلنا على دعم ما فإنه يأتي في إطار التناقضات الثانوية بين تلك الدول، وأنه في اللحظة الحاسمة تحل تلك التناقضات على حسابنا أساساً، ومن حيث المبدأ فلا مانع طبعاً من الاستفادة من تلك التناقضات الثانوية، ولكن بشرط أن ندرك أولاً أنها تناقضات ثانوية ولا ترقى إلى مستوى التناقض الجوهرية بين أمتنا عموماً وأوروبا الصليبية عموماً، وبشرط ألا نعتمد أساساً ألا على قوانا الذاتية في انتزاع حقوقنا وألا ننشغل بتلك التناقضات الثانوية عن مصدر قوتنا الأساسي وهو وعي الجماهير وحركتها وكفاحها.

والآن لنري رؤية مصطفى كامل لهذه المسألة، فصحیح أن مصطفى كامل اهتم اهتماماً كبيراً بتلك التناقضات الثانوية، ولكنه كان يدرك دائماً أنها مجرد تناقضات ثانوية، وأن الطريق الصحيح لانتزاع حقوقنا يكمن في الاعتماد على أنفسنا وعلى قوانا الذاتية، وهناك كثير من الأدلة على وعي مصطفى كامل بهذه المسألة ووضعها في إطارها الصحيح.

فلو كان مصطفى كامل يعتمد فقط على تلك التناقضات بين دول أوروبا أو على الرأي العام الأوروبي أو على التوازنات الدولية، لانهيار مصطفى كامل وانهارت معه الحركة الوطنية عقب توقيع الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤، ولكن بالعكس نجد أن الكفاح الوطني بعد هذا الوقت قد استمر وتضاعف وأصبح أكثر قوة، ولو لم يكن مصطفى كامل والحركة الوطنية قد عملا منذ البداية على بناء القوي الذاتية لما كان للحركة الوطنية أن تستمر بعد ١٩٠٤.

أن مصطفى كامل نفسه، كان يدرك الأبعاد الحقيقية للصراع، وقد تحدث عن الصراع الإسلامي الصليبي وعن التآمر الأوروبي الصليبي على أمّتنا في أكثر من موقع وبإسهاب وفهم عميقين وخاصة في كتابه المسألة الشرقية. وعلى كل حال، فإن محاولة مصطفى كامل الاستفادة من التناقضات الثانوية، والتي انتهت إلى اليأس من هذا الطريق بعد الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤ قد أصبح درسًا هامًا من دروس الحركة الوطنية المصرية، التي اختارت الطريق الوحيد الصحيح وهو الكفاح والثورة، في حين أن القوي والأحزاب العلمانية والمهادنة ظلت إلى آخر يوم "مثل حزب الوفد" تجري وراء نفس السراب، وأصبح هناك فاصلا بين القوي الإسلامية التي ترفض المفاوضات وتصر على الكفاح والجلاد، وبين دعاة التفاوض والمهادنة على اختلاف درجاتهم ومواقفهم.

الحركة الوطنية وعلاقتها بالخدوي عباس حلمي الثاني

وفي الحقيقة فإن الحديث عن هذه العلاقة يعطينا درسًا هامًا وتجربة خطيرة لحركة النضال الإسلامي الوطني في بلادنا، وينبغي هنا أن ندرس المسألة من زاويتين، زاوية علاقة الخدوي بالحركة الوطنية وأسبابها ودوافعها، وزاوية علاقة الحركة الوطنية بالخدوي وأسبابها ودوافعها أيضًا.

وينبغي أن نشير أولاً هنا إلى أن هناك تناقضًا ثانويًا بين سلطات الاحتلال وبين الأسرة الخديوية، وأن هامش التناقض يتسع أو يضيق حسب الظروف والأحوال وحسب شخصية ممثلي السلطة وشخص الخدوي أيضًا، إلا أنها في جميع الأحوال تظل في إطار التناقضات الثانوية، وأن هذه التناقضات الثانوية تتلاشى مع ظهور خطر الثورة الإسلامية التي هي خطر على النفوذ الأجنبي وعلى المؤسسة الخديوية في وقت واحد، وهذا ما حدث أبان الثورة العربية حيث أصبح الخدوي توفيق وجيش الاحتلال في معسكر واحد ضد الثورة.

إن فوجب أن ندرك تمامًا أن التناقضات الثانوية بين الطرفين لا يمكن أن تصل يوما إلى تناقض جوهري، وينبغي أن يكون فهمنا لها في هذا الإطار.

عندما تسلم الخدوي عباس حلمي الثاني السلطة الخديوية سنة ١٨٩٢ كان شابًا صغيرًا لم يتجاوز الثامنة عشر من عمره وكان له بالطبع حماس الشباب وشيء من طهارته، ولكن مصالحه الخديوية والأسرية والسلطوية انتصرت في النهاية وتغلبت على حماسه وطهارته بل قضت عليها شيئًا

فشيئاً، ومن ناحية أخرى كان الإنجليز في ذلك الوقت قد رسخوا قدمهم في مصر وظهر جلياً تمسكهم باحتلالها، بل وبدءوا يسيطرون على كل مراكز السلطة فيها من الجيش والبوليس والوزارة والقضاء والتعليم وغيرها، بحيث أصبح منصب الخديوي مجرد طرطور، فكل السلطة تتسرب شيئاً فشيئاً إلى المعتمد البريطاني اللورد كرومر، وكان عباس حلمي الثاني يريد أن يسترد شيئاً من السلطة المفقودة، وأن يشارك اللورد كرومر في تلك السلطة، بل وكان هناك من العوامل والتوازنات الدولية ما يوحي بإمكانية خروج الإنجليز من مصر تحت الضغط الدولي.

إذن فقد أعتمد الخديوي عباس حلمي الثاني خطة تقليدية في محاولة الاستفادة من الحركة الوطنية في استرداد شيئاً من السلطة من الاحتلال من ناحية، والظهور بمظهر المدافع عن استقلال مصر على أساس أن التوازنات الدولية إذا ما نجحت في إخراج الإنجليز من مصر يكون هو بطل الاستقلال وبالتالي تسقط ثمرة الاستقلال في فمه هو وليس في فم حركة الشعب، وفي كل الأحوال فإن الخديوي عباس حلمي الثاني أدار تلك العلاقة مع منع اندلاع الثورة ضد الاحتلال ومنع إمكانية نجاح الحركة الوطنية في إخراج الاحتلال والاحتفاظ بالحركة الوطنية في إطار ضيق لا أكثر ولا أقل، وكان تقييمه الشخصي لتلك الحركة أنها غير قادرة على دفع الأمور إلى حافة الثورة التي تشكل خطراً على الاحتلال وعليه شخصاً كخديوي.

وهكذا فإن الخديوي في إطار ما سبق قدم الدعم للحركة الوطنية وساندها في البداية ثم ما لبث أن نفّض يده منها تدريجياً عقب حادثة فاشودة

١٨٩٨ ثم نهائياً عقب الاتفاق الودي سنة ١٩٠٤، وذلك أن حادثة فاشودة أطاحت بأمل الخديوي في الحصول على الاستقلال لمصر عن طريق الضغط الفرنسي لأن تلك الحادثة أثبتت أن فرنسا غير جادة في المطالبة بجلاء الإنجليز عن مصر، فلو كانت جادة لساومت بالانسحاب من فاشودة مقابل انسحاب الإنجليز من مصر، وجاء الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا سنة ١٩٠٤ ليطيح نهائياً بأي أمل في استقلال مصر عن طريق التوازنات الدولية، وبما أن الخديوي لا يريد ولا يري إمكانية جلاء الإنجليز عن غير هذا الطريق، فإنه سرعان ما أظهر الود للإنجليز وتكرر للحركة الوطنية، بل أصبح مؤيذا لوجود الاحتلال ومحاولة انتزاع أكبر قدر ممكن من السلطة من خلاله، وخضع تماماً للسلطة الإنجليزية لدرجة أنه كان يصرح بذلك عياناً بياناً، مثل حديثه في جريدة الديلي تلغراف الإنجليزية في مايو سنة ١٩٠٧ " إذ نفي عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال وذكر اللورد كرومر بالخير، وصرح بأن المعتمد البريطاني لا يستطيع حكم مصر وحده، وأنه مستعد للتعاون معه وأنه لا فائدة للمصريين من استبدال احتلال باحتلال وأن الاحتلال البريطاني أفضل من أي احتلال آخر " .

أما من زاوية محاولة الحركة الوطنية الاستفادة من الخديوي عباس حلمي الثاني فلا مانع فيه من حيث المبدأ، على أساس أن تكون الحركة مدركة أنها استفادة ثانوية، وأن وسيلتها الأساسية في الكفاح هي الجماهير وقواها الذاتية، وأن التناقض بين الخديوي والاحتلال سيظل تناقضاً ثانوياً مهما كانت الظروف ومهما كانت شخصية الخديوي .

وفي الحقيقة فإن مصطفى كامل كان يدرك ذلك ويعمل في هذا الإطار، فهو يحدد أيضاً العلاقة قائلا: "إن المجاهدين ضد الاحتلال يجب أن يكونوا مستقلين كل الاستقلال عن الخديوي، فهو إن قال كلمة في صالح الحركة الوطنية خدم نفسه وعرشه واستمال أمته إليه، وإن عمل ضدها أضر نفسه وعرشه ونفر أمته منه، ولكن في الحالتين لا يستطيع الأضرار بهذه النهضة الوطنية، لأنها نهضة المطالبين بالحياة والوجود ومثل هذه النهضة لا يغيرها إنسان مهما كان قويا وعظيما" (٢٠).

ومصطفى كامل يحدد أبعاد المسألة، فهو يؤمن أن الحركة تعتمد على نفسها أساساً، وهي مستقلة عن العرش كل الاستقلال، وهو يعرف أن الخديوي يحاول الاستفادة من الحركة في المقام الأول، وهو يدرك ثالثاً أن الحركة ستستمر رغم أنف الخديوي، بل رغم محاولته الأضرار بها.

بل إن محاولة مصطفى كامل الاستفادة من الخديوي لم تمنعه من أن يطالب بحقوق الأمة في الحياة الدستورية والنيابية، أي على حساب سلطة الخديوي فهو يقول: "لا يقبل مطلقاً أن يكون حكم مصر بيد سمو الخديوي بمفرده أو بيد المعتمد البريطاني أو بيد الاثنين معاً، بل أن يكون حكم هذا الوطن العزيز بيد النابغين والصادقين من أبنائه، وأن يكن نظام الحكومة دستورياً ونيابياً" (٢١).

وعلى كل حال، فإن الحركة الوطنية المصرية كانت موجودة قبل الخديوي عباس حلمي الثاني، وفي وجوده وفي إطار تعاونه معها وفي إطار عدائه لها أيضاً، وظلت رغم عداوته لها وانحيازها للإنجليز، وأيضاً استمرت بعد خلعها من العرش.

إسلاميون لا طائفيون

ولأن الحزب الوطني، كان حزبًا إسلاميًا، فإنه لم يكن طائفيًا ولا سلك يومًا سلوكًا طائفيًا، ولم يكن الحزب الوطني في ذلك إلا انعكاسًا حقيقيًا وصحيحًا للإسلام، فالإسلام دين غير طائفي، ولم يكن الحزب الوطني إلا صورة صحيحة للحركة الإسلامية، فالحركة الإسلامية حركة غير طائفية، فهي ترى أن بها هامشًا متسعًا لمساهمة غير المسلمين، وخاصة أن التحدي الحضاري الذي يواجهها وهو التحدي الغربي الأوروبي الصليبي، يستهدف أيضًا القضاء على نصارى الشرق ودمجهم في الحضارة الغربية، وتذويب عقائدهم وقيمهم المستقلة، وأكثر من هذا، أن هناك خصوصية لأقباط مصر فهم ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة وكوطن.

وهكذا لم يكن غريبًا أن مصطفى كامل، ومحمد فريد، و عبد العزيز جاويز، وكل تراث ومواقف الحزب الوطني تعكس هذه الرؤية، ولم يكن غريبًا أيضًا أن يساهم الأقباط بدور هام في النضال الإسلامي ضد الاحتلال من خلال الحزب الوطني.

كان مصطفى كامل إسلاميًا حتى النخاع، بل وخرجت الحركة الوطنية في مصر بكاملها من عباءة الجامعة الإسلامية، وقد رأينا في جزء سابق موقف الحزب الوطني ومصطفى كامل، ومحمد فريد من قضية الخلافة الإسلامية عمومًا والخلافة الإسلامية العثمانية خصوصًا.

ولم تقتصر إسلامية الحزب الوطني، ومصطفى كامل ومحمد فريد على مسألة الإيمان بالجامعة الإسلامية أو الخلافة الإسلامية، أو دعم الدولة

العثمانية والدفاع عنها ولكن كان كل سلوك وموقف يخرج من مشكاة الإسلام ويعبر عن وعي إسلامي عظيم.

فمصطفى كامل مثلاً شديد الاعتزاز بالتاريخ الإسلامي وبقيم الحضارة الإسلامية فهو يقول: "ألا فاقروا التاريخ الإسلامي وانظروا في أعمال أولئك الخلفاء العظماء الذين كان الواحد منهم ينشد الحقيقة في كل وقت وفي كل مكان، ويمتثل للحق ولو كان قائله من أصغر الناس" ^(٢٢)، ويقول: "أن رجال المدنية الإسلامية لم يكونوا ليقولوا "السياسة فوق الحق" بل كانوا يقولون "الحق فوق كل شيء" " ويؤيد هذا القول ألف دليل ودليل من العمل ^(٢٣) وهو يقول: "إن الإسلام كفل المواد الحيوية لأرقى مدنية يشتبهها بنو الإنسان" ^(٢٤). وهو يقول: "قال أعداؤنا أننا نخلط الإسلام بالوطنية ونتكلم دائماً عن المسلمين، ونطلب إدخال الدين في التعليم وفسروا ذلك بأنه تعصب ذميم، وكيف لا تكون إنجلترا وألمانيا إذن متعصبين وهما الدولتان المتمسكان بالتعليم الديني في مدارسهما ونتهم نحن بالتعصب الديني ؟ لماذا يكون الإنجليزي وطنياً وبروتستانتياً في آن واحد ولا يكون المصري المسلم وطنياً ومسلماً ؟!"

ألا تكون الوطنية صحيحة سليمة إلا إذا قضت على الدين ومحتة ؟ " الحقيقة الساطعة التي لا ريب فيها هي أن الوطنية والدين يتفقان، بل وقد يكونان متلازمين " ^(٢٥)، ويقول: "كان من المستحيل إحياء الأمة وإنهاضها بغير الحقيقة الدينية" ^(٢٦)، ويقول: "إن التعليم الديني ليس فرضاً من الوجهة الدينية فحسب بل هو كذلك أيضاً من الوجهة الوطنية " ^(٢٧).

وكذلك: "على أن بث الحقيقة الإسلامية بين المسلمين هي من أكبر الأسباب الموجدة للتسامح والتقرب من الشعوب الأخرى، إذا لا تعصب مع علم ولا نفرة مع نور ورشاد، فمن منفعة العناصر كلها أن يعرف المسلمون دينهم على حقيقة، وأن تزول الجهالات والخرافات من بينهم" (٢٨)؛ "إن الإسلام والجهل لا يجتمعان، فلا إسلام بغير علم وفضل ومدنية وإنسانية" (٢٩). ويصل مصطفى كامل إلى قمة الوعي الإسلامي حين يقول:

"إن على المسلمين أن يحملوا على أسباب الفشل والسقوط بينهم، وأن على المسلمين أن ينظموا بلادهم لأن الإسلام دين مدنية وعمران وقدرة ورفع" (٣٠). "إن المسلمين يخدعون أنفسهم كثيرًا وسيئون إلى بلادهم حقيقة إذا اعتقدوا أن سلامتهم في الاعتماد على دولة من الدول وأن لهم أن يناموا على وسادة الأمان والاطمئنان إذا جاملتهم هذه الدولة أو تلك بكلمة عطف لغاية يجهلون بها" (٣١). إذن فمصطفى كامل يؤمن بأن الدول الأوروبية لا تجامل بالكلمات ألا لأسباب أخرى غير الحب والعطف للمسلمين، وأن الطريق الوحيد للحصول على الحقوق هو الاعتماد على النفس، بل ويؤكد أن سبب ضعف المسلمين وتخلفهم هو عد تمسكهم بالإسلام، وشيوع الفشل والانقسام بينهم.

وهو يلخص المسألة كلها بقوله: "لو تمسك المسلمون بالإسلام لما اعتدى عليهم أحد ولخطب ودهم كل إنسان" (٣٢)، ويقول أيضًا: "إن الإسلام ليس عقيدة دينية فقط، بل قانون اجتماعي، وإن ميل كل مسلم لأبناء دينه أمر طبيعي وشرعي، وأنه إذا كان لتأخر الشعوب الإسلامية أسباب واحدة فأن نهضتهم تكون بوسائل واحدة" (٣٣).

أكثر من هذا أن مصطفى كامل كان شديد الاهتمام بقضايا العالم الإسلامي عمومًا وتقوية الروابط بين الشعوب الإسلامية فأصدر جريدة أسبوعية هي " العالم الإسلامي " كان ينشر بها ما يهم الإسلام من المقالات والأنباء (٣٤).

وعلى مستوى السلوك الشخصي، كان مصطفى كامل مثالاً للمسلم المعتزم بدينه سواء في العبادات ، أو في المعاملات، أو في الأخلاق. وفي ذلك يقول الخديوي عباس حلمي الثاني في مذكراته التي نشرتها صحيفة المصري سنة ١٩٥١ " إن مصطفى كامل ظل متدينًا ومتعلقًا بروح القرآن طوال حياته، وأن أفكاره كانت أقرب إلى التقليد الشرقي، وأنه كان يستخدم النظريات الغربية كوسيلة، ولكنه لا يعتبرها غاية في ذاتها " (٣٥). ويقول الأستاذ محمود العمري (٣٦) " لقد كان مصطفى كامل أكبر المناضلين عن الإسلام "

وبسبب الفهم الصحيح للإسلام الذي عكسه مصطفى كامل، وبسبب إيمانه بالجامعة الإسلامية ووحدة العالم الإسلامي، ودفاعه عن الخلافة الإسلامية عمومًا والدولة العثمانية خصوصًا، وبسبب إيمانه بالتعصب الأوروبي الصليبي ضدنا الذي يستهدف المسلمين وغير المسلمين في بلادنا على السواء، وبسبب إيمانه بأن الإسلام قانون اجتماعي، وأنه السبيل إلى النهضة ودعوته إلى إقامة وسائل المدنية والعمران على قواعد الإسلام، وبسبب دعوته للتعليم الديني، وبسبب التزامه بالإسلام على مستوى السلوك الشخصي أيضًا، بسبب إسلامية مصطفى كامل المتكاملة فإن الأقباط في مصر انخرطوا في الكفاح

تحت راية الحزب الوطني، لأنهم أيضًا ينتمون إلى الإسلام كثقافة وكحضارة
وكوطن، ولأنهم يعادون الحضارة الغربية الصليبية ويرفضونها •
فعلى سبيل المثال كان الأستاذ ووصا واصف من أكبر دعاة الحزب
الوطني، وأكثر المتحمسين لمصطفى كامل، بل كان عضو اللجنة الإدارية
الأولي للحزب الوطني التي كانت تضم ثلاثين عضوًا، وكذلك كان الأستاذ
مرقص حنا من كبار أعضاء الحزب الوطني، والمتحمسين لمبادئ مصطفى
كامل وكفاحه، أكثر من هذا أن كثيرًا من الأقباط شارك في تأبين مصطفى
كامل بعد موته بكلمات الرثاء والإشادة بفضله مثل الأستاذ مرقص حنا
ووصا واصف، وغيرهم من أعضاء الحزب الوطني من الأقباط، بل إن
بعض الأقباط من خارج الحزب الوطني شاركوا في تأبين الفقيد، بل الأعجب
من هذا أن بعض صنائع الإنجليز من الأقباط لم يستطيعوا أن يجدوا في
مواقف مصطفى كامل ومبادئه الإسلامية ما يمكن انتقاده بسببها فاضطروا
لتأبينه والإشادة بذكره مثل أحنوخ فانوس •

حقائق الحركة الإسلامية الوطنية وأباطيل خصومها

من دواعي العجب أن التهم والأباطيل التي يلصقها أعداء الحركة الإسلامية الوطنية هي نفسها، بل ربما باللفظ التي كان يرددتها أعداء الحزب الوطني، ومصطفى كامل، ويروج لها دعاة الاستعمار، والحقيقة أن نفس التهم والأقوال كانت وما تزال، وربما ستكون في المستقبل هي نفسها، لأن معسكري الصراع هما أيضًا نفس المعسكرين ويحملان نفس السمات والأهداف والتوجهات حتى الآن، المعسكر الإسلامي الوطني المعادي للاحتلال والنفوذ الأجنبي والذي يعمل من أجل النهضة والتحرر في الإطار الإسلامي وفي إطار وحدة المسلمين، والمعسكر المعادي الذي يضم الاحتلال أو دعاة النفوذ الأجنبي وعملائهم من المؤسسات والشخصيات والقوي العلمانية.

انظر مثلاً إلى التهم التي ألصقت بالحزب الوطني وبمصطفى كامل تجدها تهم التعصب الديني، دعاة الفتنة والثورة، الارتباط بالأجانب !!، ضيق الأفق، تحريض المسلمين على الدول، تكدير الأمن العام... التطرف.

ولنترك مصطفى كامل بنفسه يرد على تلك التهم، فإن رده هو في الحقيقة الرد الصحيح على نفس التهم التي تلصق الآن بالحركة الإسلامية.

يقول مصطفى كامل: "ينسب الطاعنون فينا إلينا من التهم، أن الحزب الوطني أكبر آلة في يد ألمانيا، وأنه يهدف إلى أحداث فتنة في البلاد الإسلامية، وأنها نريد استبدال احتلال باحتلال، وقالوا فيما قالوا أننا ضيقوا الفكر صغار الآمال، وأنها نأبى على الذين ولدوا في مصر واستوطنوها أن يكونوا مصريين، وأنها نخلط الإسلام بالوطنية، ونتكلم دائماً عن المسلمين،

ونطلب إدخال الدين في التعليم وفسروا ذلك بأنه تعصب ذميم، كما يروق
لبعض الجهلاء والمسخرين لخدمة الإنجليز أن يلقبونا بالمتطرفين “ (٣٧) .
ويردد مصطفى كامل على ذلك بقوله: “نلقب بالمتطرفين لماذا ؟ هل لأننا
نطالب بحقوق بلادنا واستقلالها .
متطرفون لأننا نعلن ثقتنا الكاملة في مستقبل بلادنا، ونقول للأمة في الصباح
والمساء اليوم عسر وغدا يسر !!
متطرفون لأننا نقول للأمة اعملوا !!
متطرفون لأننا ننادي بالعلم والتعليم على أساس ديني، ونطالب برد الحقوق
إلى الفقير !!
متطرفون لأننا نعلن أن الإسلام عامل قوي لترقية الأمة ونشر أنوار المدنية
فيها !!
متطرفون لأننا نرفع صوتنا محتجين على الفظائع .
متطرفون لأننا نطالب باستقلال بلادنا !! “ (٣٨) .
فإن كنا نعتبر متطرفين لأننا نكن ذلك كله ولأن هذه خطتنا فاعلم
بالتطرف، ويا فخارنا أن نلقب بالمتطرفين، ومن منكم لا يفخر بالتطرف
وأياكم لا يريد أن يكون سائر المصريين متطرفين؟ وهل يكون الاعتدال في
هذه الحالة شيئاً آخر سوى الجبن والرياء، واستعمال خطبتين، واتباع سياستين،
ومخاطبة الناس بلسانين .
وإذا تركنا التهم وقد وجدناها هي نفس التهم التي مازال أبواق
الاستعمار يستخدمونها، نجد أيضاً أن نفس الأطروحات الانهزامية التي مازال

البعض يرددها كانت هي بنفسها نفس الأطروحات في مواجهة كفاح الحزب الوطني، ومصطفى كامل.

فمثلاً نجدهم يقولون " لنهجر طلب الاستقلال ولنطالب الإنجليز بالإصلاحات الداخلية مثل تأسيس مجلس نيابي، ونشر التعليم حتى إذا صرنا أصحاب الحول والطول في البلاد قلنا لهم انجلوا عنا فلا يستطيعون إلا أن يتخلوا خاضعين ممتثلين " (٣٨).

نفس الكلام يردده البعض الآن قائلين اتركوا الثورة الإسلامية وأعملوا للإصلاح أولاً في التربية والتعليم وغيرها، قبل مهاجمة النفوذ الأجنبي، ولنترك مصطفى كامل يرد: "اللهم أني أعترف بأنني لست من المهرة في السياسة حتى أدير مثل هذا التدبير، وأصرح بأنه لم يخطر لي لحظة واحدة بأنني قادر على أن أصرع السياسة الإنجليزية بمثل هذه العبارة، كما أني مع عداوتي الأكيدة للاحتلال لا أرى ان الإنجليز قد تحولوا بسرعة البرق أطفالاً صغاراً حتى تدخل عليهم هذه الحيلة المضحكة " (٣٩).

ونردد هنا مع مصطفى كامل، ونحن أيضاً لا نري الأمريكان ومراكز النفوذ الأجنبي سيتركزوننا أيضاً نصلح الأحوال حتى إذا انصلحت قلنا لهم اسحبوا مراكز النفوذ السياسي والاقتصادي لكم في بلادنا فيسحبونها.

وأطروحة أخرى يرددها دائماً أعداء الحركة الإسلامية الوطنية وهي أن الحكومة قد أنجزت كذا وكذا من الإنجازات، وأنه لا داعي لإنكارها، أنظر إلى دعاة الاستعمار يقولون نفس الشيء " يفاخرنا دعاة الاحتلال على الدوام بأنهم اعتنوا بالبلاد وملئوها ذهباً " (٤٠).

ويردد مصطفى كامل قائلا: "وما قيمة الثروة بجانب الحرية الشخصية والعمومية وسيادة المصري في بلاده واستقلاله في وطنه"^(٤١).

ونردد مع مصطفى كامل، ما قيمة الإنجازات وفلسطين محتلة، وما قيمة الإنجازات ومراكز النفوذ الأجنبي ترتع في بلادنا وخاصة الأمريكي منها. وفي الحقيقة أنه لا إنجازات ولا يحزنون، وأن الاحتلال والنفوذ الأجنبي والسلطات المستبدة دائماً لا تقوم بإنجازات حقيقية ولا يعود نفع مشروعاتها إلا على فئة محدودة من المرتبطين بجهاز السلطة ومراكز النفوذ الأجنبي.

وأطروحة ثالثة تقول أن البلاد غير مستعدة الآن للاستقلال أو غير مستعدة للحريات أو غير قادرة على صيانة الأمن العام إلا بالطوارئ أو بجيش الاحتلال، وأنه إذا خرج جيش الاحتلال أو إذا ألغيت الطوارئ أو إذا فتحنا باب الحريات على مصراعيه تدب الفوضى والفتنة وغيرها من الأطروحات العملية التي يرددها أعداء الحركة الإسلامية قديماً وحديثاً.

ويرد مصطفى كامل على ذلك مؤكداً أن بلادنا نعرف النظام قبل بلاد أوروبا، وأن الإسلام ونشر العلم الديني يحققان الاستقرار والازدهار معاً، بل إن سياسة الاحتلال هي التي توجد الفوضى والفتنة.

ونردد مع مصطفى كامل " أن غياب الحريات وجود الطوارئ ومراكز النفوذ الأجنبي هي التي تؤدي إلى الاضطراب والفتن، وأن حكم الإسلام هو الذي يحقق الاستقرار، بل لا استقرار بدونه.

وأطروحة رابعة تقول أنه لا قيمة للنضال، وأن الشعب وزعماء حركة الشعب لن يحصلوا على نتيجة نضالهم وكفاحهم، وأن قوة الاحتلال لا سبيل

إلى مواجهتها، وأن من يحلم بمواجهتها مجرد شخص يحلم أو يقع في الوهم، أي هي أطروحة اليأس.

وفي هذا الصدد يقول مصطفى كامل: "لا يأس مع الحياة ولا حياة مع اليأس" ويقول أيضًا إن الرجال اليائسين يضرون بلادهم أعظم ضرر لأن قتل العواطف الشريفة وإخماد نار الغيرة الوطنية هي أكبر خيانة على الوطن وأهله " (٤٢).

وفي الحقيقة فإن اليأس ودعاة التثبيط موجودون دائماً، وهؤلاء لا يدركون حقيقة أن النضال الوطني إذا لم يحقق اليوم شيئاً منظوراً فإنه يقدم الشعلة متقدة للجيل الذي بعده، ثقة في المستقبل وأملاً، ويكفي أيضاً أن هذا النضال يخفف من آثار العجلة الاستعمارية، ويقلل من سرعتها، ويحافظ على الأمة من الانهيار الذمائي والذوبان، وهذا وحده يكفيه إن لم يحقق غيره.

جانب من كفاح الحزب الوطني في عهد مصطفى كامل

ظهر الحزب الوطني بصورة نظامية، أي بتشكيل لجان ولاتحة ونظام داخلي، وأهداف معلنة سنة ١٩٠٧، ولكن الحقيقة أن الحزب الوطني كان موجوداً في الواقع المصري منذ سنة ١٨٩٠ متمثلاً في كفاح ونشاط مصطفى كامل ورفاقه، بل أن الحزب الوطني ذاته ما هو إلا حلقة أخرى من حلقات الكفاح الشعبي المصري، أو جيل جديد من أجيال الحركة الإسلامية الوطنية في مصر، جاء بعد جيل الأفغاني والنديم وعرابي.

وإذا كان النفوذ الأجنبي بالتحالف مع الأسرة الخديوية والأرستقراطية الزراعية قد لعبوا دوراً كبيراً في تحطيم الاقتصاد والثقافة الوطنيتين، وإذا

كانت الثورة العربية كانت محاولة شعبية ضد هذا الواقع، فإن تصاعدها ووعيتها أدت إلى تدخل الإنجليز بجيشهم وأسطولهم لذبح تلك الثورة، وتكريس هذا الواقع بل وتطويره في اتجاه التبعية والقضاء نهائياً على أي شكل من أشكال النهضة والاستقلال.

وبدخول جيش الاحتلال لمصر، قامت السلطات الاستعمارية بالقضاء على ما بقي من صناعة، مدنية أو عسكرية لدرجة أن النقود المصرية أصبحت تصك في إنجلترا.

وحطمت السلطات الاستعمارية حتى الصناعات الصغيرة، بل والحرف الصغيرة، بل والصناعات المنزلية المنتشرة في الريف، فأصبحت السلع الإنجليزية الصغيرة والكبيرة والمتوسطة هي وحدها المتاحة أمام الناس بما فيهم الغني والفقير، يقول الدكتور لهيطة " شرد الإنجليز مائتي ألف من صغار الحرفيين بما فرضوه عليهم من ضرائب باهظة وقوانين جائرة " (٤٣).

ويقول روزنيشتين: " إن الإنجليز لم يكتفوا بعدم إنشائهم ولو صناعة واحدة، بل قتلوا بالفعل ما من شأنه أن يعود ببعض التقدم الصناعي " (٤٤). وأغلق الإنجليز المدارس الصناعية، والمعاهد العليا العلمية ليقضوا على أي قاعدة علمية للصناعة، بل أكثر من هذا روجوا لمقولة أن مصر بلد غير صناعي.

ويلخص كرومر المسألة كلها قائلاً " من يقارن الحالة الراهنة، بالحالة التي كانت منذ ١٥ سنة "أي قبل الاحتلال" يري فرقاً ضخماً، فالشوارع التي كانت مكتظة بدكاكين أرباب السلع والصناعات والحرف من غزليين وخياطيين

ونساجين وصباغين وخيامين وصانعي أحذية قد أصبحت مزدحمة بالمقاهي والدكاكين المليئة بالبضائع الأوروبية، أما الصانع المصري فقد تضاعل شأنه، وانحطت كفاءته على مر الزمن، وفسد لديه الذوق الفني الذي طالما إخرج من قبل المعجزات في مفاخر الصناعة " (٤٥) .

إذن فكمومر يعترف بكفاءة الصانع المصري، ولكنه لا يفصح عن سبب ضياع الصناعة، وانحطاط الكفاءة، أليست هي السياسة الاستعمارية؟ ويقول ملنر " إن السوق المصرية هامة لتصرف البضائع الإنجليزية بسبب المنافسة الشديدة لبضائعنا في التجارة الدولية " (٤٦) . وسيطر الإنجليز خصوصاً والأجانب عمومًا على قطاع التجارة والمقاولات ولنقرأ دلالة هذه الأرقام (٤٧) .

في سنة ١٩٠٠ مثلاً طرحت الحكومة المصرية مقاولات قيمتها ٥٥١ ألف جنيه وزعت كالآتي:

مقاولون	=	إنجليز	٣٤٢,٥٠٠٠
مقاولون من	=	بلجيكا	٥٦,٠٠٠
مقاولون من	=	النمسا	٥٠,٠٠٠
مقاولون من	=	ألمانيا	٤٩,٠٠٠
مقاولون من	=	إيطاليا	١٠,٠٠٠
مقاولون من	=	فرنسا	٨,٥٠٠
مقاولون من	=	تركيا	٣,٥٠٠

أما نصيب المقاولون المصريون فكان ٣٢ ألف جنيه، وهذه أيضاً كانت من نصيب الأجانب المتمصرين.

إذن فالصناعة المصرية ممنوعة، والتجارة والمقاولات في يد الأجانب، والمسموح به فقط هو مشروعات البنية الأساسية اللازمة لخدمة الأجانب، وتسهيل عملية النهب مثل شركات المياه والكهرباء، والسكك الحديدية والطرق والكباري، واستصلاح الأراضي، مشروعات الري، وحتى تنفيذ كل هذه الأعمال ظل قاصراً على الأجانب، ودلالة أرقام المقاولات خير شاهد على ذلك. ويلاحظ في هذا الصدد مثلاً أن الطرق والكباري والسكك الحديدية صممت بحيث تربط مواقع إنتاج الخامات بمواني التصدير، وليس لخدمة الأهالي وتسهيل تنقلاتهم، أما مشروعات الكهرباء والمياه فاقترنت على الأماكن التي يعيش فيها الأجانب، أو الأرستقراطية الزراعية، وظل الريف والمناطق الشعبية في المدن محرومة منها، أي كانت لتسهيل حياة الموظفين الاستعماريين وعمالهم، والمرتبطين بهم لا أكثر ولا أقل.

الشيء الوحيد الذي كان مسموحاً للمصري أن يمارسه هو الزراعة، واستصلاح الأراضي، وذلك لزيادة المتاح من المحاصيل التصديرية اللازمة لإدارة المصانع الأوروبية، وبشرط أن يكون معظم الأراضي في أيدي الأرستقراطية الزراعية المتحالفة والمتعاونة مع الاستعمار، وأن يكون الاستعمار في القطاع الزراعي وسيلة لامتصاص التراكم المالي لدى هذه الطبقة، بحيث لا تفكر في مزاحمة الاستعمار في القطاع التجاري أو الصناعي، وأن تكون الزراعة في قطاعها الأكبر لصالح إنتاج القطن مثلاً

اللازم للمصانع الأوروبية، فقد زادت المساحة المنزرعة قطناً من نصف مليون فدان سنة ١٨٧١ إلى ١,٧ مليون فدان سنة ١٩١٣، وارتفعت نسبة صادرات القطن، بحيث أصبحت تمثل ٩٣% من قيمة الصادرات المصرية بين سنة ١٩١٠ - ١٩١٤.

وبالطبع فالاعتماد على تصدير سلعة واحدة أولية مثل القطن، بحيث لا يصدر غيرها هو التجسيد العملي لسياسة التبعية الاقتصادية، وهو أيضاً وضع الاقتصاد المصري تحت رحمة الاستعمار والسوق العالمي.

وقد أصبح التحكم في سعر القطن هو السمة السائدة، والنتيجة الطبيعية فمثلاً أصبح قيمة ما تصدره مصر من القطن سنة ١٨٩٨ هو ٦ مليون قنطار قيمتها ٨,٢٥ مليون جنيه، في حين أنها كانت تصدر عام ١٨٧٠، ٣ مليون قنطار قيمتها أيضاً ٨ مليون جنيه، أي أن مصر أصبحت تصدر ضعف الكمية من القطن بنفس القيمة من النقد، أي بسبب التحكم في أسعار القطن بضيق عليها ٨ مليون جنيه سنوياً على الأقل حتى بفرض عدم غلاء السعر مع الزمن، ومع انخفاض قيمة النقد عادة مع الزمن.

وبالطبع هذه السياسة الزراعية القائمة على إنتاج وتصدير سلعة واحدة، أدت إلى تقليص المساحات المنزرعة بالحبوب، وهو ما أدى بدوره إلى أن مصر كانت تصدر ما قيمته ٢ مليون جنيه من المواد الغذائية عام ١٨٧٠ أصبحت تستورد من المواد الغذائية ما قيمته ٦ مليون جنيه سنة ١٩١٦، بل أصبحت مصر وهي التي تنتج القطن وتصدره تستورد ما قيمته ٩,٥ مليون جنيه من المنسوجات عام ١٩١٦ - عملية نهب وإفقار متعمد وبشع أيضاً.

أكثر من هذا قام الاستعمار بتصدير رؤوس أموال إلي مصر لتوظيفها طبعًا في الربا والرهن العقاري وما شابه ، أي سرقة مجهود الفلاح الصغير والمتوسط والكبير إذا أمكن، وكان الاستعمار يحصل على ٢٥ مليون جنيه سنويًا كعائد من الربا والرهن العقاري، أي امتصاص ٢٥ مليون جنيه سنويًا من دم الشعب المصري، وأحداث نوع من عدم الاستقرار العقاري، والفوضى الاقتصادية فيبلغ مثلاً المرهون من الأطنان عام ١٨٩١ حوالي ٢,٣ مليون فدان . بل أن الأمر بلغ أقصى درجاته من السلب والنهب والتبعية، حيث قامت السلطات الاستعمارية بربط النقد المصري بالعملة الإنجليزية، فكان الغطاء للبنكنوت المصري مكوناً أساساً من أذونات الخزانة البريطانية والسندات الإنجليزية، بل إن البنك الأهلي المصري الذي أعطته الحكومة امتياز إصدار النقد كان مؤسسوه وحملة أسهمه هم السير أرنست كاسل المالي الإنجليزي الشهير، والسير سلفاجو وشركاه، والخواجة روفائيل سوارس وإخوته^(٨). أي أنه بنك مصري اسمًا وأجنبي فعليًا.

هذا على مستوى الحالة الاقتصادية، أما على مستوى السياسة، فلقد أصبح المعتمد البريطاني هو الحاكم بأمره في البلاد، كما تم إلغاء دستور ١٨٨٢ وكذلك تم إلغاء البرلمان وأستبدل بمجلس شورى القوانين الذي لا حول له ولا قوة ولا سلطة، كما تم تحطيم الجيش والأسطول، وأصبحت السيطرة للإنجليز في كل شيء، فقائد الجيش إنجليزي، وكذلك كبار الضباط إنجليز، وقائد البوليس وكبار ضباطه ومفتشوه كلهم إنجليز، والمستشار المالي

في وزارة الداخلية إنجليزي أيضاً، وكذلك المستشار القضائي والنائب العام، كلهم إنجليز .

وزاد عدد الموظفين الإنجليز فوصل إلى ١٦٠٠ موظف عام ١٩١٩، وكان نصيب الإنجليز في الوظائف الكبيرة حوالي ٥٩,٣٠/٠ ما بين ١٩٠٥ إلى ١٩٢٠، بينما كان نصيب المصريين ٢٣,١٠/٠ من تلك الوظائف التي في يد الأجانب، بل حتى هؤلاء المصريين كانوا من عملاء الاحتلال والموالين لسياساته " ومن يعترض سيطرده"، وهناك من العملاء من يمكن أن يحل محله، ألم يقل وزير خارجية إنجلترا في برقيته المشهورة سنة ١٨٨٤ ذلك الأمر بدون خجل قال " يجب على المديرين والوزراء المصريين أن يكونوا على بينة من أن الحكومة البريطانية تصر على إتباع السياسة التي تراها، ومن الضروري أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقاً لهذه السياسة " (٤٩).

ومن السيطرة على الاقتصاد والجهاز السياسي إلى محاولة تحطيم الثقافة الوطنية والتعليم الوطني، وزرع الثقافة الاستعمارية، فتم إلغاء مجانية التعليم، وتم إغلاق المدارس العالية وخاصة العلمية والصناعية منها، كما تم استبعاد التاريخ القومي والمواد الدراسية العلمية والصناعية، واكتفت البرامج الدراسية بما يؤهل الخريجين فقط لمهمة الوظائف وليس العالم أو الباحث أو الأديب أو الخبير الصناعي، بل تم إدخال اللغة الإنجليزية والمعلمين الإنجليز بدلا من اللغة العربية والمعلمين المصريين، وتم تشجيع بعثات التبشير الأجنبية من كل لون وشكل وجنسية، كما تم تشكيل مدارس فكرية تعريبية أو

عملية للاستعمار، وكذلك صحف وأحزاب موالية للإنجليز ومعادية للشعب وحضارته وثقافته. وكل هذا يهدف تجهيل أبناء الشعب المصري والقضاء على الثقافة الوطنية الإسلامية لصالح الثقافة والقيم الأوروبية.

كان على الحزب الوطني أن يتحرك في مواجهة ذلك كله، ولأن الحزب الوطني كان حزباً ثورياً وليس إصلاحياً، فإنه رأى أن كل شيء كان نتيجة للاحتلال وللنفوذ الأجنبي، وهكذا وجه اهتمامه الأول والأكبر لقضية الجلاء بحيث أصبح حزب الجلاء، أصبح مطلب الجلاء هو المطلب التقليدي للحزب الوطني ولمصطفى كامل، ولكن هذا لم يمنع أن يقوم الحزب الوطني ومصطفى كامل بمواجهة السياسات الاستعمارية في كل مجال، في المجال الاقتصادي والسياسي والثقافي، وفي الحقيقة فإن المنهج الثوري يؤكد على ضرورة الاهتمام بالسبب الأساسي للمشكلة، ولكن ذلك لا يحول دون الاهتمام بالآثار والنتائج والسياسات الجزئية، ولكن في إطار عدم طغيانها على القضية الأساسية ومع الإدراك الكامل أن القضاء على تلك الآثار والنتائج والسياسات لن يتم إلا بالقضاء على أصل المشكلة وسببها الرئيسي، أما المنهج الإصلاحى فإنه يهتم بالآثار والنتائج والسياسات الجزئية على حساب أصل المشكلة وسببها الأساسي.

اهتم إذن مصطفى كامل ومعه رجال الحزب الوطني بقضية الاحتلال، وحددوا مطلبهم الأساسي في "الجلاء"، وهكذا لم يكن عجيباً أن يطلق المؤرخين على الحزب الوطني اسم حزب الجلاء.

وقد انطلق مصطفى كامل ورفاقه من فكرة أن الاحتلال هو رأس كل فساد وأن الأوضاع المصرية المتردية لم تكن إلا نتيجة مباشرة للاحتلال، وأن محاولة إصلاح الأحوال في ظل الاحتلال ليست إلا ملهاة ولن تفيد شيئاً، وأن الذين يريدون مهادنة الاحتلال بدعوى إصلاح الأحوال ليسوا إلا خدماً للاستعمار، بل ويعملون على تثبيت الاحتلال من خلال تلك المقولة.

واعتمد مصطفى كامل في دعواه للجلاء على تعبئة الشعور الوطني لدى الجماهير وتخليصها من اليأس والسلبية ودفعها للاهتمام بقضايا الوطن، كما اعتمد أيضاً على إصدار الكتب التي تحدد جذور المسألة المصرية وتعدد أخطاء وجرائم الاحتلال وعدم شرعيته، وتؤكد الانتماء الإسلامي لمصر، كما قام مصطفى كامل بإصدار الصحف وإلقاء الخطب في كل مكان داخل مصر وخارجها على السواء، بل استفاد مصطفى كامل من التناقضات الثانوية بين الإنجليز والفرنسيين، أو بين الإنجليز وباقي دول أوروبا في تشكيل رأي عام عالمي لصالح قضية مصر، ولكن مصطفى كامل كان يدرك أن هذه ليست إلا تناقضات ثانوية، وأن المعول الأساسي في المسألة يقع على عاتق الشعب المسلم في مصر، وحاول مصطفى كامل أيضاً الاستفادة من التناقضات الثانوية بين الاحتلال والخبديوي عباس الثاني، وذلك من أجل عدم تشتيت القوي وحشد ما يمكن حشده من التناقضات الجوهرية والثانوية في مواجهة الاحتلال.

على أنه يمكن رصد عددا من المحطات في كفاح الحزب الوطني، ففي البداية كان الاهتمام بدراسة جذور المسألة المصرية وإصدار الكتب لشرح تلك المسألة ثم مرحلة الخطابة في الداخل والخارج، وإعداد المسرح المحلي

والعالمي لقضية الكفاح ثم إصدار الصحف وفي النهاية بناء تنظيم كبير هو الحزب الوطني، يمتلك قيادة منتخبة ولجنة إدارية ولائحة ونظام داخلي، وبرنامجاً وأهداف معلنة سنة ١٩٠٧، وذلك لتحويل الحركة الوطنية من مجرد تيار شعبي ضخم إلى حزب منظم وفعال وذو قيادة ومستويات قيادية وجماهيرية مختلفة، بل ويمتلك أيضاً خلايا سرية تعمل على أعداد المسرح للثورة الشاملة.

وهناك أيضاً على مستوى الخطاب الشعبي والسلوك السياسي، ففي البداية أهتم مصطفى كامل بالاستفادة من التناقضات الثانوية وذلك لتخفيف قبضة الاحتلال على العمل الجماهيري، حيث أن الدعاية في أوروبا وتشكيل رأي عام أوروبي معادي للإنجليز في مصر سيجعل من الصعب على الإنجليز ضرب الحركة الوطنية الوليدة والتي تحتاج إلى الوقت ليشند عودها، وفي نفس الإطار يأتي اهتمام مصطفى كامل بعدم الصدام مع الخديوي، ومحاولة كسبه إلى صف الحركة الوطنية، وذلك لحمايتها من بطشه قبل أن يشند عودها وحتى لا ينسق الإنجليز مع الخديوي لتصفية تلك الحركة الوليدة، ولكن شيئاً فشيئاً ومع تصاعد المد الجماهيري وزيادة قوة الحركة الوطنية، اعتمد مصطفى كامل على الجماهير وحدها، بل ووضح لها أن الاعتماد على النفس هو الطريق الوحيد للاستقلال، وعقب حادثة فاشودة ١٨٩٨، أعلن مصطفى كامل أن من الخطأ الاعتماد على فرنسا في مسألة الجلاء فلو كانت جادة في مطالبة إنجلترا بالجلاء لكان احتلالها لفاشودة فرصة لمساومة إنجلترا على استقلال مصر، وقد تبين ذلك جلياً فيما بعد سنة ١٩٠٤ حيث عقدت كل

من بريطانيا وفرنسا الاتفاق الودي بينهما، والذي يطلق يد إنجلترا في مصر مقابل إطلاق يد فرنسا في مراكش.

وعلى الجانب الآخر كان الخديوي يتحول تدريجيًا منذ سنة ١٨٩٨ إلى جانب الإنجليز بعد أن يأس من إمكانية خروج الإنجليز من مصر عن طريق التوازنات الدولية، وكانت هذه أيضًا فرصة لمصطفى كامل وللحركة الوطنية المصرية لتعلن الجماهير أن الاعتماد على النفس هو الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال، وأن تبدأ تلك الحركة الوطنية في مقاطعة الخديوي تدريجيًا من ١٨٩٨ — ١٩٠٤، حيث أصبحت القطيعة نهائية وبالتالي أزداد اعتماد الحركة على نفسها، وأصبحت قادرة على فرز أعدائها بدقة، وقطعت الطريق أيضًا على هؤلاء الذين لا يفهمون قيمة الكفاح الشعبي، ويعتمدون فقط في كفاحهم على مناشدة الضمير الأوروبي أو الاستفادة من الخديوي أو العمل تحت قيادته، أو بالتنسيق معه.

وهكذا فرزت الحركة الوطنية صفوفها، واتضحت معالم عسكري الثورة، وأعداء الثورة، وانطلقت الحركة تعتمد على الله وحده ثم على الجماهير. وجاءت حادثة دنشواي لتؤكد من جديد على تلك الحقائق ولتثبت مدى الحقد والبطش الاستعماريين، بل وتعري السلطات الاستعمارية من ورقة التوت، وتكشف معسكر الخيانة الذي تورط فيه الوزراء والمسؤولين في الحكومة المصرية، والذين انحازوا إلى الإنجليز ضد أبناء شعبهم. وفي الحقيقة فإن حادثة دنشواي ١٩٠٦ والتي حاول الإنجليز استغلالها كوسيلة أو كفرصة لإظهار الأنبياء الاستعمارية بهدف تخويف الحركة

الوطنية الإسلامية في مصر، كانت فرصة لتلك الحركة لحشد الجماهير حولها ولإلهاب الوجدان الوطني، وزيادة تماسك الأمة حول قيادتها الطبيعية، وكشف معسكر الأعداء.

كانت الحركة الوطنية كما قلنا قد زادت من الاعتماد على نفسها وأسقطت من حسابها نهائياً التناقضات الثانوية بين إنجلترا وفرنسا عقب الاتفاق الودي ١٩٠٤، كما نفضت يدها من الخديوي عباس حلمي الثاني، وكان معني هذا أن التناقض الجوهرى يتصاعد بسرعة بعد استنفاد التناقضات الثانوية، كان معني هذا أنه لا طريق للاستقلال وتحقيق الجلاء إلا عن طريق الثورة، فأما الثورة وأما الاستسلام واليأس، ومن الطبيعى أن التراكمات التي أحدثتها الحركة الوطنية الإسلامية في مصر بقيادة مصطفى كامل كانت أكبر من أن تستسلم أو تصاب باليأس، وبالتالي فلا مفر من الثورة وتصاعد الحركة، وكان الإنجليز يعرفون ذلك ويرصدونه، وهكذا حاولوا استغلال حادث عادي يمكن أن يحدث في أي مكان وهو مجرد خناقة بين جنود الاحتلال وبعض الأهالي عقب اشتعال النيران في أحد الأجران بسبب رصاص بنادق الجنود الذين كانوا بصطادون الحمام في بلدة دنشواي بمحافظة المنوفية، حاول الإنجليز إذن استغلال الحادث لإظهار البطش والقمع وتخويف الشعب المصري، فتم إنشاء محكمة استثنائية وصدرت أحكام قاسية بالقتل أو الجلد أو الحبس على عدد كبير من أهالي دنشواي، ولم يكن أهالي دنشواي هم المستهدفين، فهم أصلاً لم يفعلوا شيئاً يستدعي المحاكمة، بل كان المقصود تخويف الشعب المصري وفضه من حول الحركة الوطنية المصرية، وتخويف

تلك الحركة أيضا وإبراز الأنثى الاستعمارية لها في محاولة لترويعها وإيقاف عجلتها المتسارعة، ولكن الحركة قلبت سحر الساحر على رأسه واستخدمت القسوة الاستعمارية ذاتها كوقود لشعلة الثورة، والتعبئة الجماهيرية، وحشد الأمة خلفها في مواجهة الاحتلال وأعوانه من الخونة المصريين، وتمخض ذلك عن ظهور الحزب الوطني، حزب الجلاء، كحزب منظم يعمل لتحقيق الجلاء من خلال الضغط الجماهيري، واعتمادا على قومي الشعب المصري وحده. لم يقتصر نضال الحزب الوطني على المطالبة بالجلاء فقط، ولكن كان الحزب الوطني يعمل ما أمكنه لتقليل آثار السياسات الاستعمارية ومعارضتها والتصدي لها دون أن يفقد ولو للحظة اهتمامه الأساسي بقضية الجلاء باعتبارها القضية المركزية للحركة الوطنية الإسلامية في مصر. ففي مواجهة السياسة الاقتصادية الاستعمارية، أهتم الحزب الوطني بالدعوة إلى التصنيع وإنشاء المدارس الصناعية والهجوم على الممارسات الاستعمارية في قتل الصناعة الوطنية، وربط مصر بعجلة الاقتصاد الأوروبي. في ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٠٠ تكتب اللواء "إن الاهتمام بالصناعات يخلق روح الصناعة، وهو أسمى خدمة نقدم لبلادنا وأكبر سعادة تجهز لرجال الغد". بل وفي العدد الأول من اللواء الصادر في ٢ يناير ١٩٠٠ تقول "إن خطة الجريدة هي ترقية التجارة والصناعة". ومصطفى كامل لا يفتأ يكرر ذلك في خطبه ومقالاته، فهو يقول: "متى تخلصت التجارة من الكلال الذي يسببه لها الاحتلال الإنجليزي فسيفتح لنا أفقا ذهبية، ومتى تخلصت الصناعة من العوائق التي يسببها لها الاحتلال

فسترقي الصناعة الأهلية وتعود فائدة رقيها على أبناء مصر"، بل ودعا مصطفى كامل إلى إنشاء المدارس الصناعية، كما شكل الحزب الوطني لجنة برئاسة "حسن بك محمد" لعمل مشروع تأسيس مدرسة صناعية (٥٠).

وفي مواجهة سيطرة الإنجليز على الجهاز الإداري السياسي للبلاد دعا مصطفى كامل الوزراء والمديرين إلى عدم التعاون مع الاحتلال وتعويق سياساته ولو على حساب فقدانهم مناصبهم، كما ندد بتدخل الإنجليز في الوزارات المختلفة مثل الجيش والبوليس والقضاء والتعليم والخارجية، وطالب بعزل المستشارين الأجانب من تلك الوزارات والمصالح، وفي إطار المطالبة بالدستور والحريات طالب مصطفى كامل بإنشاء حياة دستورية سليمة ومجلس نواب حقيقي تكون له السلطة التشريعية، وأن تكون السلطة للشعب وليست للإنجليز أو الخديوي، يقول مصطفى كامل في هذا الصدد: "إن هذه البلاد في حاجة إلى مجلس نيابي تكون له السلطة التشريعية، فلا يسن قانون بغير إرادته، وأن بقاء السلطة المطلقة في يد رجل واحد، سواء كان مصرياً أو أجنبياً يضر بالبلاد كثيراً أو يجر عليها الوبال"

وهذا القول دلالة واضحة على انحياز الحركة الوطنية إلى الحياة الدستورية ورفض الاستبداد والحكم المطلق حتى لو كان من مصري وهو أمر يدل على وعي متقدم بقضية الحريات لدى الحركة الوطنية الإسلامية في ذلك الوقت.

وفي مواجهة السياسة التعليمية الإنجليزية نجد أن مصطفى كامل والحزب الوطني قد اهتموا اهتماماً بالغاً بعملية نشر التعليم باعتبار أن التعليم

فريضة إسلامية وباعتباره أداة هامة من أدوات التقدم، وباعتباره أيضا أحد وسائل مقاومة الاستعمار والاستبداد، وهو هنا يدعوا إلى إنشاء المدارس عن طريق المجهود الشعبي لأنه لا أمل في سلطات الاحتلال والخبديوي بالطبع يقول مصطفى كامل في المؤيد سنة ١٨٩٥: "يجب على أغنياء البلاد أن يؤسسوا المدارس العديدة على أساس من الدين القويم والتربية السليمة".
وواضح هنا أن الاهتمام بالتعليم كان اهتماما مبكرا، أي منذ السنوات الأولى لجهاد مصطفى كامل، كما كان مصطفى كامل يؤمن بأن يكون التعليم على أساس ديني وتربوي سليم، وبالطبع هذا عكس هدف الاستعمار الذي كان لا يريد انتشارا للتعليم ولا يريد الموجود منه في إطار ديني، بل في إطار الثقافة الغربية.

يقول الراجعي (اتجهت عزيمة مصطفى كامل إلى حث الأمة على التعليم لكي تقوي الروح الوطنية في نفوس الجيل الجديد ويستعد للاضطلاع بأعباء الكفاح) (٥٣).

وقد أثمرت دعوته إلى التعليم، فعلى سبيل المثال قام حسين بك القرشولي بتأسيس مدرسة على نقتة الخاصة بمنطقة الحلمية، تم افتتاحها يوم ٨ يناير ١٨٩٩، وقام كل من محمد أفندي سعيد الفيومي، وأحمد أفندي صادق بتأسيس مدرسة في منطقة باب الشعرية، وهي المدرسة التي أسميت باسم مصطفى كامل، وتم افتتاحها في يناير ١٨٩٩ أيضا.

وقد كتب مصطفى كامل بيانا ونشر في صحيفة المؤيد بهذه المناسبة، وهذا البيان يوضح رؤية مصطفى كامل للقضية التعليمية، يقول البيان: "أنني

اتشرف بإعلان الجمهور أن التعليم في هذه المدرسة مقرون بالتربية، لأنني أعتقد أن التعليم بلا تربية عديم الفائدة، بل ربما كان كثير الأضرار، وأقصد بالتربية، التربية الإسلامية المحضة، لأن أساس التربية هو الدين وكل أمة يتربى أبنائها على غير قواعد الدين تكون عرضة للدمار والانحطاط، وقد رأيت بنفسى في أغلب مدارس أوربا اهتماما فائقا بتعليم الدين المسيحي للناشئين، لذلك عولت على جعل الغرض الأول من المدرسة ترقية الملكة الإسلامية عند التلاميذ، وتمكين مبادئ حب الوطن والاتحاد والائتلاف من نفوسهم، وتقديم اللغة العربية على كل لغة، ورغبة منى في نفع أبناء الفقراء قررت قبول ثلاثين في المائة منهم مجاناً " (٥٤) .

استمرت دعوة مصطفى كامل للتعليم، واستمرت الاستجابة الشعبية لتلك الدعوة العظيمة، فقام مصطفى بك الشوربجي سنة ١٩٠١ بإنشاء مدرسة مجانية في بلدته "بريم" بمديرية البحيرة .

واستمرت عملية تأسيس المدارس بجهود الرجال الشرفاء من أبناء الشعب المصري كنتيجة واستجابة لدعوة مصطفى كامل، ولم يكتف مصطفى كامل بذلك، بل دعا إلى إنشاء جامعة مصرية، فقد أقترح في جريدة اللواء عدد ٢٦ أكتوبر ١٩٠٤ " بإنشاء جامعة مصرية بأموال الأمة " وفي يناير ١٩٠٥ عاود الدعوة إلى المشروع في جريدة اللواء أيضا عدد ٨ يناير ١٩٠٥ وكتب عدة مقالات شرحاً وتأييداً للمشروع، وقد تم جمع الاكتتابات لهذا الغرض سنة ١٩٠٥ فبلغت ثمانية آلاف جنيه، وقفزت الفكرة قفزة كبيرة إلى الأمام عندما

تبرع مصطفى بك كامل الغمراوي أحد سراًة بني سويف بمبلغ ٥٠٠ جنيهه، واستمرت الفكرة بعد ذلك إلى أن تحققت بعد وفاة مصطفى كامل . ولم يقتصر كفاح مصطفى كامل على التعليم وحده بل امتد إلى الثقافة كلها وقد أهتم الحزب الوطني، ومصطفى كامل بدعم فكرة الجامعة الإسلامية في مواجهة الدعاية الاستعمارية التي تريد ربط ثقافة مصر بثقافة الاحتلال، كما أنشأ مصطفى كامل مجلة العالم الإسلامي الأسبوعية للاهتمام بقضايا العالم الإسلامي، وربطه بمصر وربط مصر به، كما دعا مصطفى كامل إلى نشر الكتب العلمية والتاريخية والدينية، فدعا في وقت مبكر بجريدة المؤيد عدد ٣٠ يوليه سنة ١٨٩٥ " أن يقوم العلماء بنشر الكتب المفيدة ومهرة الكتاب بإنشاء الصحف الصادقة " كما قام هو نفسه بتأليف عدد من الكتب لخدمة الثقافة الوطنية الإسلامية وتوضيح حقوق مصر وبيان الحق الصليبي الأوروبي على العالم الإسلامي، كما أصدر العديد من الصحف مثل اللواء والعالم الإسلامي باللغة العربية، وصحيفتي الأجيبيان أستاندرد باللغة الإنجليزية، رلينتدار أجيبيان باللغة الفرنسية وقد قامت اللواء بدور هام في الدفاع عن الثقافة الوطنية الإسلامية، والهجوم على القيم الغربية، وانتقاد البعض الذي يقلدون أوروبا في سلوكهم وأخلاقهم، كما دافعت تلك الصحيفة عن الحجاب في مواجهة الدعوة الاستعمارية المشبوهة إلى سفور المرأة، كما قامت اللواء أيضاً بنشر صفحات الكفاح المشرفة للشعب المصري وللشعوب الإسلامية وتاريخ عظماء الرجال من صدر الإسلام والعديد من الدراسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من منظور إسلامي، وقد اهتم مصطفى

كامل بصورة خاصة باللغة العربية " حيث أن إحياء اللغة العربية هو إحياء للثقافة والآداب وتقدم الأفكار بل وأداة للنهضة الوطنية، ففي بلد كالمجر مثلاً كانت القومية أداة للنهضة الوطنية " (٥٥).

كان مصطفى كامل شخصية فذة، يمتلك من الوعي والخبرة الكثير، وهو ضليع في المسائل السياسية، مضطلع على أحدث التحركات السياسية في السياسة الدولية وخاصة ما يتصل منها بالمسألة المصرية، وكان أيضاً زعيماً سياسياً كبيراً جداً نال من الحب ما لم ينله أحد من بعده، ويكفي أن الأمة خرجت كلها في وداعه بعد موته، وأن قلب مصر قد خفق عندما توفي ذلك الزعيم الوطني الكبير، كما اعترف بذلك لطفي السيد وهو أحد خصوم الزعيم مصطفى كامل، وكان يمتلك قلماً فذاً وقلباً شجاعاً وكان من الخطباء النادرين في تاريخ الإنسانية كلها ومصر خصوصاً.

ومع كل هذا فإن مصطفى كامل لم يربط الحركة الإسلامية الوطنية في مصر بشخصيته، بل عمل على تشكيل إطار تنظيمية لتلك الحركة بحيث تستمر تلك الحركة في غيابه أو موته أو تراجعها، وهذه سمة جديدة من سمات العظمة والعبقريّة التي تمتع بها مصطفى كامل، وهكذا أظهر مصطفى كامل اهتماماً كبيراً بتشكيل هيئات منظمة حزبية وسياسية، وعلمية وثقافية وغيرها، بل أن الفكر النقابي ارتبط أساساً بالحزب الوطني منذ مصطفى كامل وتدعم وتصاعد التفكير النقابي في عهد محمد فريد.

أهتم مصطفى كامل في هذا الصدد بإنشاء نادي للمدارس العليا، وهو شكل من أشكال التنظيم النقابي للطلاب والخريجين على السواء، وقد لعب هذا

النادي دورًا هامًا في الكفاح الوطني المصري حتى أضطر الإنجليز إلى إغلاقه سنة ١٩١٤.

يقول الراجعي عن هذا النادي: "كان هذا النادي من أعظم مظاهر الحركة الوطنية وصار بمثابة معهد وطني علمي أخلاقي تكون فيه جيل من خيرة الشباب وفيه ظهرت حركة فكرية قوية انتجت على توالى السنين عدة مشروعات جليلة كان لها فضل كبير على الحركة الوطنية فقد ظهرت فيه قوة شعبية ووحدتها، وأمتزج الطلبة بالخريجين فاكتملوا بهذا الاتصال النضج الفكري والمعنوي، وفيه بقي أعلام الفكر والعلم المحاضرات في مختلف العلوم والفنون، وفيه تأسست جمعية رعاية الأطفال وفي قاعاته اجتمعت وقتاً ما لجنة إنشاء الجامعة المصرية، وفيه تأسست مدارس الشعب وفيه نشأ مشروع النقابات الزراعية على يد عمر بك لطفي"^(٥٦)، إذن فهو منظمة سياسية ونقابية، ويظهر التفكير النقابي للحزب الوطني في اهتمام عمر بك لطفي بمشروع النقابات الزراعية.

وفي هذا الإطار أيضا يأتي اهتمام مصطفى كامل بتشكيل حزب سياسي منظم سنة ١٩٠٧ له لجنة إدارية عليا وتنظيمات جماهيرية وقيادية على كل مستوى، وكان مصطفى كامل قد دعا قبل ذلك عدة مرات إلى إنشاء حزب منظم يقود العمل الوطني، ويكون إطاراً للحركة الشعبية الثقافية، وقد القي مصطفى كامل بمناسبة تأسيس الحزب الوطني خطبة هامة حدد فيها مبادئ الحزب الوطني، وطريقته في الوصول إلى أهدافه، وقد حدد مصطفى كامل هدف الحزب في الجلاء، ومبادئه في الجامعة الإسلامية، ووسائله في الاعتماد

على الجماهير وحدها لتحقيق الأهداف، وفي هذا الصدد يقول مصطفى كامل: "إن الأمم لا تنهض إلا بنفسها ولا تسترد استقلالها إلا بمجهوداتها، وأن الشعب مثل الفرد لا يكون آمناً على نفسه إلا إذا كان قوياً بنفسه مستجمعاً لكل عدد الدفاع وآلات الذب من الشرف والمال والحياة".

ولعل هذه الكلمات تقطع بأيام مصطفى كامل بحتمية الثورة وحتمية الأعداد لها وحتمية الاعتماد على النفس والقوي الذاتية في هذه الأمور.

وفي إطار كفاح الحزب الوطني ومصطفى كامل، تصدى الحزب للمخططات الإنجليزية التي تستهدف السيطرة على السودان، وأعتبر مصطفى كامل أن السودان ومصر جسم واحد لا يعيش أحدهما بدون الآخر، وهو الموقف التقليدي لكل المدارس الفكرية والسياسية في مصر بدءاً من شريف باشا ومروراً بمصطفى كامل، ومحمد فريد وانتهاءً بمصطفى النحاس، ولم يخرج من هذا الإجماع الوطني إلا عملاء الإنجليز من أمثال مصطفى فهمي وبطرس غالي اللذين وقعا اتفاقية ١٨٩٩ التي أطلقت يد الإنجليز في السودان وعملاء الأمريكان أمثال عبد الناصر الذي وقع اتفاقية فصل السودان عن مصر ١٩٥٦.

وقد قام مصطفى كامل بحملة صحفية وسياسية في مصر وخارجها احتجاجاً على اتفاقية ١٨٩٩، واعتبر تلك الاتفاقية اغتيالاً للحقوق القومية في رائحة النهار، وسرقة على مشهد من الأمم جمعاء^(٥٧)، وأعتبر مصطفى كامل أيضاً أن الحكومة المصرية ليس لها الحق في التنازل أو استبعاد أي جزء من أجزائها لأن نصوص فرمانات السلطانية صريحة في هذا الأمر^(٥٨).

كان من الطبيعي أن يحدث كفاح مصطفى كامل ونضاله السياسي ارتفاعاً في مستوى الوعي الوطني وتصاعداً في الكفاح الشعبي، وقد ظهر هذا الأمر جلياً خاصة بعد وفاته متمثلاً في الإضرابات الطلابية والعمالية، وظهور المنظمات السرية المسلحة وعمليات الاغتيال السياسي وغيرها مما شهدته مصر منذ ١٩٠٨ وفي ١٩١٩، ولكن كان هناك أيضاً عدداً من الانتفاضات الشعبية حدثت في حياة مصطفى كامل ففي سنة ١٩٠٠ حصل تمرد في فرقتين بالجيش المصري بالسودان وذلك احتجاجاً على القيادة الإنجليزية، ويرجع هذا بالطبع إلى انتشار الروح الوطنية في الجيش وسريان روح العداء للممارسات الإنجليزية ، وقد تمت محاكمة الضباط المتهمين بالتحريض على التمرد وانتهت المحاكمة بطرد سبعة من الضباط من خدمة الجيش^(٥٩).

وفي عام ١٩٠٦ أضرب جميع طلبة الحقوق احتجاجاً على النظم التي وضعها المستشار الإنجليزي لوزارة التعليم، وقد اتخذ الطلبة من جريدة اللواء منبراً للتعبير عن مطالبهم، ونشر احتجاجاتهم، كما قام مصطفى كامل وجريدة اللواء بالدفاع عن مطالب الطلبة، وانتقدت الصحيفة قرارات وزارة المعارف التي أوعز بها اللورد كرومر واصفة إياها بأنها تؤدي إلى إبطال تعليم الحقوق في مصر .

حادثة دنشواي تكشف حقيقة الحضارة الغربية

إذا كانت الحضارة الغربية قد أرتكبت دائما الجرائم البشعة في حق شعوب العالم عامة وحق الشعوب الإسلامية خاصة، فإن حادثة دنشواي جاءت كدليل جديد على حقيقة تلك الحضارة المجرمة التي لا تحمل إلا القمع والقهر والنهب، وأن كل ما تدعيه تلك الحضارة عن حقوق الإنسان ما هي إلا شقشقة لسان سرعان ما تختفي لتظهر الأيدي القذرة لتلك الحضارة وسلوكها الإجرامي.

وتخلص وقائع حادثة دنشواي أنه في يوم ١١ يونيو سنة ١٩٠٦ قام عدد من جنود الاحتلال برحلة لصيد الحمام في قرية دنشواي بمحافظة المنوفية، وهذه أول جريمة فليس الحمام ملكا مشاعا لمن يصطاد، بل هو ملك للأهالي، وبالطبع مارس الجنود استهتارهم فأطلقوا النار على الحمام في أحد أكران القمح دون مراعاة وجود البشر الذين ربما يصيبهم هذا الرصاص ودون مراعاة إمكانية حدوث حرائق بسبب هذا الرصاص المنطلق في اتجاه أعواد القمح الجافة، وبالفعل أصيبت إحدى السيدات وسقطت جريحة، واشتعلت النار في جرن القمح، وكان من الطبيعي أن يهيج زوج تلك السيدة الجريحة، بل أن يحدث صياح بين أهل القرية على هؤلاء الجنود احتجاجا على جرح السيدة واحتراق الجرن، وبالطبع لاذ جنود الاحتلال بالفرار بعد أن أطلقوا النار على أهالي القرية فأصابوا اثنان منهما، وبسبب الحرارة الشديدة سقط أحد الجنود الإنجليز من جراء ضربة شمس وفارق الحياة، وحاول أحد الأهالي أن يقدم له

جرعة ماء قبل أن يلفظ أنفاسه الأخيرة فما كان من باقي الجنود الذين أتوا إلى مكان زميلهم إلا أن قتلوا هذا الشخص، هكذا تكون إنسانية أهل الحضارة الغربية. وعقب هذه الحادثة هاجت سلطات الاحتلال وماجت وشكلت محكمة استثنائية وأصدرت أحكامها قبل انعقادها كما نشرت ذلك الصحف الموالية للاحتلال مثل المقطم التي بشرت بالإعدام، ونشرت خبر إرسال المشانق إلى دنشواي قبل انعقاد المحكمة، وصدر الحكم في ٢٥ يونيو ١٩٠٦ بإعدام أربعة أشخاص وبالأشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة على ١٢ رجلاً وبجلد خمسة أشخاص كل منهم خمسين جلدة، وقد تم تنفيذ حكم الإعدام والجلد على مرأى من أهل القرية، وبطريقة بشعة ولا إنسانية .

ولعل إجراءات المحاكمة والأحكام التي صدرت وطريقة تنفيذها تكشف زيف دعاوى الحضارة الأوروبية عن حقوق الإنسان، والرافعي نفسه يصف المحاكمة بأنها مخالفة لمنهج التحقيق والمحاكمة التي تقول بها أصول المحاكمات الجنائية .

والحقيقة إن كل وقائع المحاكمة تدل على إهدار كل الحقوق المعروفة والمعترف بها حتى من الإنجليز أنفسهم، ومع ذلك داسوا تلك الحقوق وضربوا بها عرض الحائط، فالمحكمة أولاً استثنائية، ثم هي تجتمع وتصدر حكمها في ثلاثة أيام فقط وهي أيضاً مشكلة من الإنجليز أساساً والقضاة يهددون الشهود، بل وتهدر شهادة الدكتور قولن وهو طبيب شرعي إنجليزي، وترفض سماع أقوال أحد رجال البوليس، ولم تسمح لـ ٥٠ متهما بالكلام حيث خصصت لهم جميعاً ثلاثين دقيقة، أي كل منهم ٠,٦ دقيقة أو ٣٦ ثانية.

كما أن أحكامها كانت مبيته فصحيفة المقطم الموالية للاحتلال تنشر قبل انعقاد المحاكمة خبراً يقول أنه قد تم إرسال المشانق إلى دنشواي، وأكثر من هذا أن الحكم القاسي وغير العادل ينفذ بطريقة وحشية وسط صراخ أهالي المحكوم عليهم وذويهم.

وهل كان مصطفى كامل قد أصاب كبد الحقيقة حينما قال: "إن حادثة دنشواي تكفي وحدها لأن تسقط إلى الأبد تلك المدنية الأوروبية في أعين العالم كافة" (٦٠)؟.

ولعل موقف اللورد جراي وزير الخارجية الإنجليزي من هذه المسألة يشرح الموقف كله فقد قال في مجلس النواب البريطاني: "أرجوكم لا تشغلوا بمسائل مصر ولا تبحثوا في حادثة دنشواي لأن مصر بها تعصب إسلامي". إذن فما دام هناك مسلمون وإسلام في مصر " هو بلغة أوروبا متعصب إسلامي " إذا فلا حديث عن حقوق إنسان ولا عن قانون دولي ولا عدل، ولا أي شيء؛ لأن هذه الأشياء ليست إلا للإنسان الأوروبي وهي ليست بالتحديد للإنسان المسلم، هذه هي حقيقة الحضارة الأوروبية التي تحقد كل الحق على الإسلام والمسلمين، ولا تراعي فيهم إلا القهر والنهب والمشانق تحت الستار التقليدي المزعوم المسمى " التعصب الإسلامي ".

هوامش

- (١) الرافعي، مصطفى كامل دار المعارف.
- (٢) الرافعي مرجع سابق.
- (٣) الأستاذ عدد ١٧ يناير ١٨٩٣٠
- (٤) مصطفى كامل، المسألة الشرقية ص ٤٠
- (٥) نفس المرجع ص ٥٠
- (٦) نفس المرجع ص ١٣٠
- (٧) نفس المرجع ص ١٣ - ١٤٠
- (٨) نفس المرجع ص ٢٣٠
- (٩) نفس المرجع ص ٨، ٩٠
- (١٠) نفس المرجع ص ١٩، ٢٠٠
- (١١) محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية.
- (١٢) من أجابه مصطفى كامل على الأمير لاي بارنج حين لقيه في لندن سنة ١٨٩٥،
نقلا عن محمد محمد حسين، اتجاهات وطنية في الأدب المعاصر ص ٤٧، ج ١٠
- (١٣) الرافعي، مصطفى كامل، دار المعارف ص ١٠٧
- (١٤) الرافعي، مصطفى كامل، دار المعارف ص ٧٦
- (١٥) الرافعي، مصطفى كامل، دار المعارف ص ٨٧
- (١٦) الرافعي، مصطفى كامل، دار المعارف ص ٨٧
- (١٧) الرافعي، مصطفى كامل، دار المعارف ص ٩٣
- (١٨) الرافعي، مصطفى كامل، دار المعارف ص ١٠٤
- (١٩) محمد محمد حسين، مرجع سابق ص ٦٥ ج ١، الطبعة الثالثة، مكتب
الأدب ١٩٨٠
- (٢٠) اللواء، ٢٦ مايو سنة ١٩٠٧

- (٢١) اللواء، ٢٧ مايو سنة ١٩٠٧
- (٢٢) من خطبة مصطفى كامل في ٢١ سنة ١٩٠٢
- (٢٣) نفس الخطبة
- (٢٤) من خطبة مصطفى كامل في ٢١ مايو سنة ١٩٠٢
- (٢٥) من خطبة مصطفى كامل بالإسكندرية يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧
- (٢٦) نفس الخطبة
- (٢٧) نفس الخطبة
- (٢٨) نفس الخطبة
- (٢٩) نفس الخطبة
- (٣٠) نفس الخطبة
- (٣١) نفس الخطبة
- (٣٢) نفس الخطبة
- (٣٣) من حديث مصطفى كامل إلى صحيفة "الطائر" الفرنسية عدد ٨ سبتمبر ١٩٠٩
- (٣٤) الراجعي، مصطفى كامل، دار المعارف ص ٤٣١
- (٣٥) مذكرات عباس حلمي الثاني، جريدة المصري ١٩٥١
- (٣٦) في كلمة الأستاذ محمود العمري في تأبين مصطفى كامل، بمناسبة رفع الستار عن تمثال مصطفى كامل في ١٤ مايو سنة ١٩٤٠
- (٣٧) من خطبة مصطفى كامل في الإسكندرية ٢٢ أكتوبر ١٩٠٧
- (٣٨) نفس الخطبة
- (٣٩) نفس الخطبة
- (٤٠) نفس الخطبة
- (٤١) نفس الخطبة
- (٤٢) نفس الخطبة

- (٤٣) نقلا عن عطية الشافعي، تطور الحركة الوطنية المصرية، الطبعة الأولى ١٩٥٧
- (٤٤) روزنشتين، مرجع سابق
- (٤٥) كرومر، مرجع سابق
- (٤٦) نقلا عن شهدي عطية الشافعي، مرجع سابق
- (٤٧) رشدي صالح، مرجع سابق
- (٤٨) الرافعي، مرجع سابق
- (٤٩) الرافعي، مرجع سابق
- (٥٠) الرافعي، مرجع سابق
- (٥١) اللواء، أكتوبر ١٩٠٠
- (٥٢) المؤيد ٣٠ يوليو ١٨٩٥
- (٥٣) الرافعي، مرجع سابق
- (٥٤) المؤيد، ١ يناير ١٨٩٩
- (٥٥) من خطبة مصطفى كامل، ٢٧ فبراير ١٩٠٢
- (٥٦) الرافعي، مرجع سابق
- (٥٧) من خطاب مصطفى كامل المنشور في صحيفة الجولدا الباريسية بتاريخ ٦ فبراير ١٨٩٩
- (٥٨) نفس الخطاب
- (٥٩) الرافعي، مرجع سابق
- (٦٠) الرافعي، مرجع سابق
- (٦١) من رسالة مصطفى كامل بعنوان: "إلى العالم المتحد".

الحزب الوطني والنضال السري

خفق قلب مصر عندما توفي مصطفى كامل وخرجت مصر كلها في وداعه كتعبير عن الحب والعرفان لرجل قدم حياته فداء لمصر، وكتعبير عن التمسك بقضية الجلاء، والنقط الراهية بعد مصطفى كامل زميل كفاحه والرجل الثاني في الحزب الوطني الزعيم الفذ محمد فريد، واستمرت حركة الكفاح الشعبي، بل وتصاعدت لأنها حركة شعب بأسره وليست حركة فرد مهما كانت عبقريته تسقط بموته أو غيابه، تسلم محمد فريد الراهية إذن سنة ١٩٠٨، ولم يكن محمد فريد إلا امتدادا عضويا لمصطفى كامل، ألم يكن شريكه في الكفاح منذ اللحظة الأولى، ألم يكن هو الذي وضع معه معالم هذا الكفاح وغاياته وأسايبه؟.

جاء محمد فريد كقائد لحركة الكفاح الشعبي في مصر في ظروف صعبة ومتميزة وكانت سلطات الاحتلال الإنجليزي تحاول بأساليب متعددة القضاء على حركة الكفاح الشعبي أو الالتفاف عليها وتطويقها، حاولت تلك السلطة وحاول المرتبطون بها نشر حالة من اليأس والإحباط في أوساط الشعب المصري خاصة عقب الاتفاق الودي مع فرنسا سنة ١٩٠٤، ونجحت حملة اليأس في استقطاب الخديوي وعدد من الوزراء والأعيان وكبار القوم إلى جانب الإنجليز، ونفضوا أيديهم من الحركة الوطنية، ولكن عموم الشعب المسلم في مصر لم يتأثر بتلك الحملة، بل زادت إصراراً على الكفاح، بل إنها ساهمت في بلورة الإيمان بالاعتماد على الذات في الكفاح الوطني، وخرجت الحركة الوطنية أكثر قوة بعد ١٩٠٤ بعد أن نفضت عن كاهلها تداعيات

الاهتمام بالدعم الفرنسي أو الأوروبي أو التحالف مع الخديوي، بل نفضت عن كاهلها هؤلاء المترددين ودعاة أنصاف الحلول من الوزراء والأعيان والوجهاء، وبدأ التلاحم الرائع بين قيادة الحركة الوطنية وبين عموم الشعب المكافح، العمال والفلاحين والطلاب وصغار الموظفين والحرفيين. حاولت سلطات الاحتلال أن تحدث الخوف والهلع في صفوف الشعب المصري عن طريق الممارسات الوحشية في حادثة دنشواي، ولكن وعي الحركة الوطنية قلب السحر على الساحر، فإذا بتلك الحادثة تزيد وعي الجماهير بأهمية الاستقلال فتلتف جموع الشعب حول الحركة الوطنية. وإذا كان اليأس والقمع لم ينجحا في القضاء على الحركة الوطنية، فإن الإنجليز لجئوا إلى أسلوب التطويق فقاموا بدعم وإنشاء حزب يدعو إلى التعاون معهم ومهادنتهم، وهو حزب الأمة الذي ضم كبار ملاك الأراضي وعدد من الوجهاء والأعيان على أساس أن يكون هذا الحزب مدعاة لتفريق الأمة بين الحزب الوطني وبين حزب الأمة، وعلى أساس تنسيق جهود هؤلاء الذين نفضوا أيديهم من الحركة الوطنية، أي محاولة لشق صفوف الشعب، واستقطاب جزء من الشارع السياسي لصالح الإنجليز على حساب الحزب الوطني، وقام الإنجليز بتغيير المعتقد البريطاني في مصر " اللورد كرومر " بمعتمد آخر هو المستر جور ست على أساس تنفيس الغضب الشعبي، ومحاولة تهدئة ثورة الجماهير الناقمة والغاضبة بعد حادثة دنشواي، وقام المعتقد الجديد بالاستجابة لمطلب الإفراج عن مسجونني حادث دنشواي وذلك لتهديئة خواطر الشعب والتقليل من التفافه حول الحزب الوطني ودعم حجة القائلين بالتعاون مع الاحتلال أو مهادنته.

قام الإنجليز من جانب آخر بالتنصيق على الحزب الوطني وعلى حرية الصحافة فاستخدموا قانون المطبوعات في مصادرة الصحف الوطنية أو مطاردة الصحفيين الوطنيين أو تلفيق التهم لهم وإدخالهم السجن مرارا وتكراراً.

على أن أخطر المخططات الاستعمارية كانت محاولة زرع الفتن الطائفية في الواقع المصري واستخدام عدد من الأقباط الذين باعوا أنفسهم في العزف على نغمة حقوق الأقليات والتعصب الإسلامي وغيرها من النغمات المعروفة وذلك بهدف الالتفاف على الحزب الوطني وتمييع قضية الجلاء وتصعيد قضايا جانبيين تثير الفرقة وتضيع الوقت وقد كانت سنة ١٩١٠، هي الذروة في هذا المجال حيث تم عقد ما يسمى بالمؤتمر القبطي في مواجهة ذلك كله كان كفاح الحزب الوطني، وكفاح محمد فريد.

محمد فريد

محمد فريد نموذج فذ للمسلم المجاهد، ذلك المسلم الذي يكافح الاحتلال ويدعو إلى الجامعة الإسلامية، ويحرص على وحدة العالم الإسلامي ويهتم بشئون المسلمين في كل مكان، ذلك المسلم الذي ينطلق من وعي عميق وفهم دقيق للإسلام فيقف مع المستضعفين ويدعم الفلاحين والعمال، بل يحرص على إنشاء النقابات، بل يعد رائداً من رواد الحركة النقابية في العالم كله، والرائد الأول في مصر، وكذلك اهتمامه المبكر بالحركة التعاونية، بل يحرص على دعم وحدة المسلمين والأقباط في مصر على قاعدة الانتماء إلى الإسلام كحضارة وكنقافة وكوطن في مواجهة دعاة الفرقة والانقسام الذين كان الاحتلال الإنجليزي يحركهم ويستخدمهم لتحقيق مآربه.

محمد فريد رمز للإسلام والوطنية والإخلاص، وهو إنسان يتمتع بأخلاق عظيمة وتضحية نادرة، ضحي بالمناصب في جميع مستوياتها من أجل مصر بدءاً من النيابة والقضاء وانتهاء بالوزارة التي رفضها أكثر من مرة، وضحي بماله وهو الغني الموفور المال والجاه، فانفق هذا المال عن آخره على الحركة الوطنية حتى مات فقيراً منفيًا لا يجد ثمن الدواء (ورث محمد فريد عن والده أكثر من ٣٠٠ فدان وعدداً من العمارات والعقارات وأراضي البناء) ، كما ضحي محمد فريد بصحته وفضل أن يموت في المنفي على الاتفاق مع الإنجليز أو مهادنتهم أو ترك راية الكفاح في مقابل السماح بعودته إلى مصر كما نصحه الأطباء لأن صحته لم تحتل الأجواء الباردة.

التحق محمد فريد بالحركة الوطنية مبكراً في سنة ١٨٩٣ وأتصل بمصطفى كامل، وأصبح من يومها الرجل الثاني في الحركة الوطنية الإسلامية في مصر، وبالتالي فإن جهاد الحزب الوطني في فترة مصطفى كامل كان جهاد مصطفى كامل ومحمد فريد وغيرهما من رجال الحزب الوطني، أي أن محمد فريد شارك وساهم في ذلك الجهاد بدرجة كبيرة جداً وهو أيضاً مسئول مسئولية مباشرة عن ذلك الكفاح، وذلك النضال وتلك المبادئ التي سادت تلك الفترة من عمر الحركة الوطنية المصرية. وهكذا فإن مبادئ مصطفى كامل في الدعوة إلى الجلاء والجامعة الإسلامية هي ذاتها مبادئ محمد فريد ولكنه أضاف إليها بعد موت مصطفى كامل أبعاداً جديدة فاهتم بوحدة وادي النيل أكثر من ذي قبل، كما أهتم بقضايا الدفاع عن الفقراء والمستضعفين بصورة أكثر شمولاً وأرسى معالم الحركة النقابية والتعاونية.

يقول الراجعي في هذا الصدد: "وأصل محمد فريد منذ سنة ١٨٩٣ بالمرحوم مصطفى كامل لاتفاقهما في الميول والمبادئ الوطنية، وتوثقت عري الصداقة بينهما على مر السنين، فصار محمد فريد زميل مصطفى كامل المخلص وصديقه الوفي وعنصره الأكبر في بعث الحركة الوطنية، لازمه حياته وقد صحبه في كثير من رحلاته وناب عنه خلال صيف ١٩٠٧ في الأشراف على اللواء حينما سافر مصطفى كامل إلى أوروبا، وكان يراه خير خليفة له في قيادة الحركة الوطنية فاختره وكيلاً للحزب الوطني في أول جمعية عمومية له وأوصى بانتخابه رئيساً من بعده" (١).

ويقول الراجعي أيضا: "كانت سياسة محمد فريد الوطنية استمرارا لسياسة مصطفى كامل ولا غرو فقد وضعها معا قواعدها وجاهدوا معا في سبيلها" (٢).

محمد فريد يصلح لأن يكون نموذجا متكاملًا للحركة الإسلامية الوطنية في مصر، أمس واليوم وربما غدا، ذلك أن إسلامية محمد فريد كانت إسلامية عميقة وشاملة وفذة، فهي إسلامية النضال ضد الاستعمار والتبعية، وإسلامية المطالبة بالدستور والحريات السياسية، وإسلامية الانحياز إلى الفقراء والمستضعفين، وإسلامية العمل النقابي والتعاوني، ومع كل هذا هي إسلامية الاهتمام بالجامعة الإسلامية والوحدة الإسلامية.

فعلى مستوى الاهتمام بالوحدة الإسلامية والجامعة الإسلامية، نجد أن محمد فريد قد شارك مصطفى كامل في وضع مبادئ الحزب الوطني والدعوة إليها، وبالتالي فهو يؤمن بكل ما قاله مصطفى كامل في هذا الإطار وما بذله الحزب الوطني في حياة مصطفى كامل من جهد في سبيل دعم الوحدة الإسلامية وقضايا العالم الإسلامي، وبالإضافة إلى ذلك نجد أن محمد فريد قد عمق هذا المفهوم وزاد في عملية الكفاح في هذا الإطار في حياة مصطفى كامل وبعد وفاته على حد سواء، فقد ألف محمد فريد كتابًا في تاريخ الدولة العلية العثمانية ظهر سنة ١٨٩٦، قال في مقدمته: "أن الملك العثماني قد لم شعث الولايات الإسلامية، وأن أوروبا المختلفة قد اتفقت علي محاربة تلك الدولة، وأنه لما كانت الخلافة العثمانية هي الحامية لبيضة الإسلام فإن من الواجب خدمة للحقيقة ونفعًا لأبناء البلاد أن أدون هذا التاريخ".

وقد طبع محمد فريد الكتاب نفسه مرتين بعد ذلك سنة ١٨٩٦ وسنة ١٩١٢، ولم يغير شيئًا.

يقول الرافعي في هذا الصدد: "وسياسة محمد فريد الإسلامية هي سياسة مصطفى كامل فقد عمل على توثيق عري التعاون والتضامن بين الأمم الشرقية، وكان يدعو إلى هذه الغاية في مقالاته وخطبه وأحاديثه، وأنشأ وهو في منفاه في سويسرا جمعية ترقى الإسلام وأنشأ لها مجلة باللغة الفرنسية " (٣).

ويضيف الرافعي: "وكان محمد فريد يحرص على توثيق علاقة مصر بتركيا لكي يحبط مساعي السياسة الإنجليزية التي كانت ترمي إلى حمل الحكومة التركية بمختلف الوسائل على الاعتراف بمركز الاحتلال البريطاني في مصر والتنازل لإنجلترا عن سيادتها الاسمية " (٤).

وعن تأسيس جمعية ترقى الإسلام ومجلتها في فبراير سنة ١٩١٣ يقول الرافعي: "وفي أثناء مقام محمد فريد بالمنفى في جنيف تعرف ببعض الشرقيين النازلين بها من أمراء الأمم الشرقية، ودعا نحو خمسة عشر منهم إلى وليمة أقامها لهم يوم ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٢، فلبوا دعوته، وأقترح عليهم تأسيس جمعية باسم جمعية ترقى الإسلام فقابلوا الاقتراح بالتأييد والارتياح، وتأسست الجمعية فعلاً، ولقد كان الفقيد دعامتها وأكبر مؤسسيها، وهو الذي وضع لها لائحة تتضمن أغراضها ونظامها وكان أكبر عضد له فيها ميرزا سعيد بك أحد أركانها، وتتلخص الغاية التي ينشدها في تقوية روابط التضامن بين الأمم الإسلامية، وبعث روح النهضة الفكرية والاقتصادية فيها، واتخذت الجمعية جنيف مقراً لها، وأصدرت مجلة باللغة الفرنسية باسم مجلة جمعية ترقى الإسلام، ومن أغراضها أنها تبحث في أحوال الشرق والعالم الإسلامي، وفي شئون الأمم والممالك الشرقية وتدافع عن مصالحها وتبث روح النهوض والحياة فيها " (٥).

وعندما نشبت الحرب الطرابلسية سنة ١٩١١ وجدنا الحزب الوطني يؤلف الجمعيات ويدعو إلى الاكتتاب لمساعدة الجيش العثماني في الدفاع عن ليبيا أمام الغزو الإيطالي، بل ويقوم بعض المصريين بالتطوع للقتال دفاعاً عن ليبيا، ثم معارضة الإنجليز وذلك استجابة لنداءات الحزب الوطني وتحريض صحيفة اللواء، كما أقيمت الأسواق الخيرية لجمع التبرعات، وأرسلت البعثات الطبية، وكان محمد فريد زعيم الحزب الوطني في ذلك الوقت يلعب دوراً هاماً في هذا الصدد ^(٦).

على أنه وبالرغم من حماس محمد فريد لتركيا وهو في الأصل تركي جاء جده إلى مصر مع الفتح العثماني لمصر ١٥١٦ واستقر بها من ذلك الوقت ^(٧)، إلا أنه حماسه ذلك كان نابغاً من الإسلام والمحافظة على وحدة المسلمين، والخلافة العثمانية باعتبارها حامية بيضة الإسلام، فلما رأى محمد فريد أن الاتحاديين قد وصلوا إلى السلطة في تركيا، وأنهم يعملون من أجل القومية التركية لا الجامعة الإسلامية بل أنهم يعملون لإلغاء الخلافة الإسلامية وبعادون الشعور الإسلامي، لما رأى محمد فريد ذلك وقف موقفاً إسلامياً عظيماً، وهو الدعوة إلى استقلال مصر عن إنجلترا وعن تركيا أيضاً، فإذا كان الإسلام يجمع بين تركيا ومصر، فانه بغياب جامعة الإسلام ووصول الاتحاديين إلى الحكم فليس هناك ما يربط بين مصر وتركيا، وقد عبر الزعيم محمد فريد بذلك الموقف عن أن مبادئه كانت إسلامية ولم تكن تركية رغم أنه تركي الأصل، وهكذا فإن موقف محمد فريد سنة ١٩١٥ هو عين موقفه قبل ذلك وبعد ذلك، وهو أن الجامعة الإسلامية هي التي تجمع مصر بتركيا، وأن الحماس لتركيا كان من أجل الإسلام، فإذا جاء الاتحاديون ونحوا الإسلام

جانبًا في تركيا فلا مبرر لاستمرار الحماس لتركيا ولا مبرر للدعوة لربط مصر بتركيا، وهذا يدل على وعي إسلامي وإخلاص إسلامي عظيم. على أن إسلامية محمد فريد كانت من الشمول والوعي، بحيث أنه أدرك أن الحضارة الغربية لا تعتد بحقوق الشعوب الإسلامية، بل إن أوروبا لا تفتأ تدوس على تلك الحقوق في حين أنها تضر الدول الأوروبية الصغيرة، فيقول محمد فريد في مذكراته إلى الدول المتحاربة والمحايدة "الأوروبية" في ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٧: "حقًا أنه لمن المدهش ألا يكون في المذكرات الرسمية المتبادلة بين الدول الأوروبية المتحاربة، ولا في مذكره البابا أي كلمة تختص بمصر أو غيرها من المستعمرات التابعة لإنجلترا ولغيرها من الدول، فهل الحقوق الإنسانية قسمان، أم أن الحق الأوروبي لا يستحقه غير الشعوب الأوروبية الصغيرة؟" (٨).

وهو نفس رأي مصطفى كامل في المدنية الأوروبية فهو القائل: "من سوء حظ النوع البشري أن المدنية الأوروبية أبطلت الرق في الأفراد وأعلنته في الشعوب، واستهجنّت مخالفة الذمة والشرف في المعاملات الشخصية، وسمحت بها في المعاملات الدولية" (٩).

وانطلاقًا من وعي الإسلام، انحاز محمد فريد إلى الفقراء والمستضعفين وأهتم بنشر العلم والتعليم، فكان يدعو دائمًا إلى تعميم التعليم الابتدائي وجعله إلزاميًا ومجانيا لكل مصري ومصرية (١٠)، وكان من الأعضاء المؤسسين للجمعية الخيرية الإسلامية التي ساهمت في نشر التعليم الابتدائي في مصر وظل عضواً في مجلس إدارتها خمس عشرة سنة، كما سعي إلى تأسيس مدارس الشعب الليلية لتعليم الصناع والعمال ومن إليهم مجاناً، وأسس فعلاً

عدداً من المدارس في العاصمة والبنادر، وتطوع فيها أنصار الحزب الوطني لإلقاء الدروس فيها كل ليلة، وفي التعليم الثانوي كان يدعو إلى إنشاء مدرسة ثانوية في عاصمة كل مديرية، وعلى مستوى التعليم العالي ساهم في فكرة الجامعة المصرية التي ظهرت سنة ١٩٠٦، وكان من أعضاء أول اجتماع عقد لتأسيسها واكتتب بمائتي جنيه ويمثل هذا المبلغ سنوياً تبرعاً للجامعة المصرية^(١١). وكان يدعو دائماً إلى تعديل الميزانية للإنفاق على إصلاح حالة الشعب ورخائه والعناية بالصحة العامة، وبالأحياء الوطنية الشعبية، ودعا إلى تعديل الضرائب والعدل في فرضها وتخفيف ما يتقّل كاهل الفلاحين منها، ورفع الرسوم الجمركية ودعوته إلى وضع تشريع للعمال يراعي مصالحهم، ويرفع عنهم اليأس والجهل والإرهاق، كما عني بإنشاء النقابات للعمال والصناع ويعتبر محمد فريد هو رائد العمل النقابي في مصر وأحد رواد العمل النقابي في العالم بأسره كما وجه تلاميذه إلى بذل الجهود لإنشاء الحركة التعاونية وقدم لها الكثير من الدعم^(١٢).

كما أتم محمد فريد بالمشاركة في المؤتمرات الدولية الاشتراكية وكان يحضرها بنفسه أو يوفد إليها عدداً من أعضاء الحزب الوطني أو يرسل إليها الرسائل والخطب التي تؤكد تمسكه بالعدالة الاجتماعية انطلاقاً من الإسلام. وفي الحقيقة فإن وعي محمد فريد بهذه المسألة تؤكد صلاحية النظام الإسلامي كفلسفة وأسلوب لبناء مجتمع لا يطبق يحقق أكبر قدر من المساواة والعدالة بين أبناء هذا العالم ولو كانت الحركة الاشتراكية الدولية قد انفتحت إلى القيم العظمى والمناهج العبقريّة التي قدمها الإسلام في إطار منهجه المتكامل للحياة – للعدالة الاجتماعية والمساواة لكان وجه التاريخ قد تغير –

ولكانت قضية العدالة قد فانتصرت ولكانت قد وفرت الآلام والشقاء الذي عاناه العالم من خلال الأنظمة الاشتراكية القائمة على الفلسفات الملحدة كالماركسية أو الخيالية كالطوباوية، ولكانت قضية العدالة الاجتماعية قد حشدت خلفها كل المسلمين والمستضعفين في العالم في مواجهة الرأسمالية البشعة، ولما استطاعت الدوائر الرأسمالية أن تنتصر على الاشتراكية كما حدث الآن في نهاية الثمانينات وأوائل التسعينات عندما انهارت النظم الاشتراكية تباعاً.

وفي الواقع فإن مفهوم محمد فريد والحزب الوطني لقضية العدالة الاجتماعية في الإسلام، وصلاحية هذه المبادئ وقدرتها الحيوية ينطلق من تراث إسلامي من خلال نصوص القرآن والسنة، ومن خلال النماذج التطبيقية التي قدمها الصحابة رضوان الله عليهم ومن خلال مواقف وأفكار زعماء الحركة الإسلامية المعاصرة مثل الأفغاني والنديم، وفي الحقيقة أيضاً أن هذه المبادئ مازالت صالحة اليوم وغداً بأذن الله لتكون قاعدة لنضال الشعوب المستضعفة والطبقات المستضعفة في مواجهة النظام الرأسمالي الدولي البشع الذي يسود الدنيا الآن، وخاصة بعد انهيار الماركسية.

الشيخ عبد العزيز جاويش

هو من الشخصيات الهامة التي لعبت دوراً في الحياة الوطنية المصرية من خلال الحزب الوطني، بل يعد الرجل الثاني في الحزب بعد محمد فريد خاصة في الفترة من ١٩٠٨ إلى ١٩١٢ وهي الفترة التي تولي فيها الشيخ عبد العزيز جاويش رئاسة تحرير جريدة اللواء الناطقة بلسان الحزب الوطني، وهو منصب هام ولاشك ويعبر ثقة الحركة الوطنية في مصر في الشيخ عبد العزيز جاويش ويعبر أيضاً عن مدي وطنية وإخلاص الشيخ عبد العزيز جاويش للحركة الوطنية في مصر ومبادئها الراسخة كالجامعة الإسلامية والجلء ووحدة وادي النيل، والدستور والدفاع عن المستضعفين.

ولاشك أن الجهد الكبير الذي بذله الشيخ عبد العزيز جاويش وما لاقاه من صعوبات، وما قدمه من تضحيات في سبيل الحركة الوطنية في مصر، وكذلك ثقة تلك الحركة وزعيمها محمد فريد في الشيخ عبد العزيز جاويش لدرجة إسناد منصب رئيس تحرير جريدة الحزب الرسمية إليه إنما يعبر عن روح الجامعة الإسلامية والعالمية الإسلامية أيما تعبير، حيث الشيخ عبد العزيز جاويش تونسي الأصل، ولكن الواجب الإسلامي الذي يرفض القوميات والحدود بين المسلمين هو الذي دفع الشيخ عبد العزيز جاويش إلى تلك الجهود والتضحيات، وهو أيضاً الذي جعل الحركة الوطنية في مصر بقيادة محمد فريد تقدم هذا الرجل التونسي ليكون معبراً عنها ورئيساً لتحرير جريدتها الرسمية.

"وكان محمد فريد قد تعرف بالشيخ عبد العزيز جاويش في مؤتمر المستشرقين بمدينة الجزائر سنة ١٩٠٥، وعرفه بمصطفى كامل سنة ١٩٠٦ بباريس فتمكن من بينهم أواصر الصداقة والميول الوطنية والإسلامية " (١٣).

ومن سنة ١٩٠٥ أنخرط الشيخ عبد العزيز جاويش في الحركة الوطنية في مصر برغم أنه تونسي الأصل لأن الدفاع عن قضايا المسلمين والإسلام أمر لا يتجزأ، وقد أسند إليه محمد فريد رئاسة تحرير جريدة اللواء سنة ١٩٠٨ وأستمر يعطي في ذلك الموقع عطاءً وطنياً متميزاً حتى سنة ١٩١٢، حيث تم نفيه إلى الأستانة.

وقد تمت محاكمة الشيخ عبد العزيز جاويش عدة مرات بسبب مواقفه الوطنية وحماسه الشديد للقضايا الوطنية في مصر والسودان، فقد حوكم في يولييه - أغسطس سنة ١٩٠٨ بتهمة إهانة وزارة الحربية لنشر قضية "الكاملين" التي دافع فيها الجاويش عن أهالي بلدة الكاملين بالسودان بقيادة الشيخ عبد القادر وأتهم الحكومة بأحداث مذبة مثل مذبة دنشواي في بلدة الكاملين بالسودان وأنها أعدمت ٧٠ رجلاً، وحكمت بالسجن المؤبد على ١٣ آخرين، وقد قضت المحكمة التي نظرت القضية ببراءة الشيخ عبد العزيز جاويش من التهم الموجهة إليه.

كما حوكم للمرة الثانية في يونيو - أغسطس ١٩٠٩، وذلك لنشر مقالة عن ذكرى حادثة دنشواي وقد قضت المحكمة بحبس الشيخ عبد العزيز جاويش ثلاثة اشهر قضاها الرجل صامداً محتسباً.

أما المرة الثالثة، فقد كانت سنة ١٩١١، وذلك بسبب كتابة مقدمة كتاب وطنيتي الذي ألفه الشيخ على الغاياتي، وهو أحد محرري جريدة اللواء وأحد

مناضلي الحركة الوطنية في ذلك الوقت، وقد صدر الحكم على الشيخ عبد العزيز جابوش بالحبس ثلاثة أشهر أخرى قضاها الرجل أيضًا صابرًا محتسبًا، وقد صدر حكم بالحبس على محمد فريد ستة أشهر أيضًا في نفس القضية، قضاها محمد فريد بعد عودته من أوروبا.

عمر بك لطفي

هو أحد أبناء الحزب الوطني ن ومن أهم الشخصيات في تاريخ مصر المعاصر، وهو رائد الحركة التعاونية المصرية، وقد ظهرت فكرة التعاون في مصر على يد هذا الرجل العظيم، وقد نادي بتلك الفكرة من خلال نادي المدارس العليا الذي كان رئيساً له، فقد القي عمر بك لطفي أو محاضرة له عن التعاون يوم الأول من نوفمبر سنة ١٩٠٨ في نادي المدارس العليا شرح فيها مزايا التعاون وأهميته لمصر لأنه وحده الكفيل بالقضاء على آفة الربا الماحقة^(١٤) على حد قوله في تلك الخطبة.

وفي الحقيقة فإن قراءة الخطب والمحاضرات التي شرح فيها عمر بك لطفي فكرة التعاون وأهميتها نجد أنه تناول الأفكار الآتية: "أن التعاون هو الكفيل بإنقاذ البلاد من آفة الربا الماحقة" (١٥): "يعتقد بعض الناس أن تفريج الأزمة المالية لا يكون إلا بجلب رؤوس الأموال من البلاد الأجنبية، وهذا خطأ كبير" (١٦): "وعندي أن أساس الاستقلال والحرية في كل أمة هو الاستقلال الاقتصادي" (١٨): "علينا أن نوجه مجهوداتنا كافة لتقوية وتنمية مصادر الثروة المصرية الحقيقية" (١٩).

ولعل تلك المفاهيم والأقوال التي نادي بها عمر بك لطفي تعكس الاهتمام المبكر للحركة الوطنية المصرية لقضية الاستقلال الاقتصادي، وقضية بناء نمط اقتصادي مستقل وغير تابع ومستمد من الإسلام، فعمر بك لطفي يدعوا بالتحديد إلى رفض الديون الأجنبية، والاعتماد على الذات وتنمية ثرواتنا، ويدرك أن أساس الاستقلال هو الاستقلال الاقتصادي، ويدعو إلى

التعاون للقضاء على آفة الربا، وتحقيق النهضة الاقتصادية المستقلة، أي نمط اقتصادي مستقل وغير تابع ومستمد من الإسلام.

وقد استمرت الحركة التعاونية بعد وفاة عمر بك لطفي على يد تلاميذه من أعضاء الحزب الوطني وفي مقدمتهم أحمد بك لطفي " شقيقه " فتأسست العديد من شركات التعاون والنقابات، وانتشرت أفكاره التعاونية، فقد تأسست النقابة العامة لتعاون المنزلي والزراعي سنة ١٩١٢، ثم توالى تأسيس النقابات العمالية والزراعية والتعاونية، وصدرت التشريعات الحكومية بذلك تحت الضغط الشعبي، ألا أنها اشتملت على كثير من العيوب التي كبلتها بها الحكومة خوفاً من تصاعد المد الشعبي والوطني من خلال الحركة التعاونية والنقابية، وأنهى الأمر بصدور عددًا من القوانين التي جعلت التعاون حكوميًا بحثًا مما جعل الأمر أشبه بالجنة الميتة أو مجرد هيئة تتبع الحكومة، وتتحرك من خلال الأوامر الحكومية مما أفقدها مضمونها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي " مثل قانون ١٩٢٣، وقانون ١٩٢٧، وقانون ١٩٥٤، وقانون ١٩٦١ " .

الحزب الوطني والنضال السري

وبجانب الكفاح العلني للحزب الوطني ضد الاحتلال والخبديوي، كان هناك هامشًا كبيرًا من النضال السري، وكانت هناك العديد من المنظمات السرية المسلحة بعضها كان امتدادًا لخلايا ثورة ١٨٨١ والبعض الآخر استحدثته الحركة الوطنية وخاصة محمد فريد.

فعقب هزيمة الثورة العربية، بسبب القمع السلطوي من جانب الإنجليز والخبديوي لجأت الخلايا الثورية التي لم تطالها يد البطش إلى العمل السري،

فتأسست "جمعية الحزب الوطني السرية" وضمت هذه الجمعية عددًا من الذين شاركوا مشاركة فعلية في أحداث الثورة مثل لطيف سليم وحسن عاصم، وحسن عبد الرازق، ومحمود سالم، وعلى فخري وغيرهم، ولكن الملاحظ أن تلك الجمعية ظلت طوال عهد الخديوي توفيق دون نشاط، حيث كانت الاجتماعات سرية تتناول المناقشة في الأحوال السياسية التي آلت إليها البلاد^(٢٠). وقد تمكن لطيف سليم من تنظيم وتوسيع قاعدة هذه الجمعية تضم أعدادًا جديدة من الشباب إليها عام ١٨٩٣، مثل مصطفى كامل ومحمد فريد ومحمود أنيس ومحمد خلوصي وأحمد الصوفاني وعبد اللطيف الصوفاني^(٢١). ومن خلال تلك الجمعية تم الاتصال بين عبد الله النديم، ومصطفى كامل حيث تعلم مصطفى كامل على يد النديم في منزل لطيف سليم، درس الوطنية وخبرات الثورة العربية وأسباب فشلها. وأهتم مصطفى كامل بعد انضمامه إلى تلك الجمعية السرية بضم عناصر عسكرية إليها، حيث أنه رحب بدخول ضباط الجيش في جمعية الحزب الوطني دخولاً خافياً. ولعل ما يؤكد ذلك حدوث تمرد في الوحدات العسكرية في السودان سنة ١٩٠٠، وكذلك اكتشاف سلطات الاحتلال لتنظيم عسكري يضم ٧٥ ضابطاً من ينتمون إلى منظمة الحزب الوطني السرية، وذلك بعد أن وشي بهم أحد الضباط^(٢٢). وفي نفس الإطار السري تأسست جمعية أخرى عرفت باسم الجمعية الوطنية وقد أحتوي القانون الأساسي لتلك الجمعية السرية الصادرة في ١٤

مايو ١٨٨٣ على عشرين بند اتخذت شكل "المؤامرة الوطنية المصرية" وأبرزت هذه البنود أحكام عضوية الجمعية ونظام وأوامر مهام الأعضاء الذين ألزموا بارتداء زي خاص حينما يطلبون للاجتماع، عولت على إنشاء الفروع لها وتركزت في أيدي رئيس الجمعية سلطات واسعة وحتم على الأعضاء أن يكونوا مسلحين أثناء الاجتماعات وذلك لدرء العوارض عند حصولها، حيث فرض البند الخامس عشر وجوب إحراز كل عضو على بندقية وخنجر وما يكفي من الذخيرة، بل وأباح القانون الأساسي للجمعية الانتقام إذا تعرض أحد الأعضاء للقبض عليه، وأتضح أن الاجتماعات كانت تحدث قبيل منتصف الليل بعد تحديد أماكن الاجتماع في الأماكن الخالية عن طريق أوامر التكليف بالحضور، وأنه عند الاقتراب من المكان المحدد للاجتماع يقوم العضو بارتداء الملابس الخاصة بالجمعية، وضمت الجمعية فروعاً لها تكونت من رئيس وستة أعضاء، كما اتفقوا على استخدام القوة لتنفيذ أغراضهم وسعوا للحصول على مطبعة خاصة بهم^(٢٤).

وأصدرت تلك الجمعية عددًا من المنشورات هدفها تحرير الوطن، وطرد الإنجليز من مصر وإبعادهم عن كل الوظائف بما في ذلك الجيش، وحذرت الجمعية في منشوراتها الوطنية من التعامل مع جنود الاحتلال أيا كان نوع التعامل، كما أرسلت الجمعية خطابات التهديد للخدوي والأمراء والهيئة الحاكمة من النظار، وكبار المسؤولين والأغنياء، وإلى السير ادوارد ماليت، وذلك على أساس أنها جمعية للانتقام لطرد الإنجليز، وكان من بين ما أرسلته الجمعية إعلان إلى جريدة "الوطن" لنشره تضمن التهديد لكل من يتعامل مع الاحتلال ولو كان الجالس على العرش، وأنها تكلفت منذ ذلك اليوم

بتطهير البلاد من الجيش الإنجليزي، وتطالب بالدستور، كما وصفت الخديوي بالظلم والاستبداد، وأن الشعب يكره الخديوي ويرفضه (٢٥).
وقد تم اكتشاف هذه الجمعية في يونيو ١٨٨٣، والقي القبض على عدد كبير من أعضائها، وضبط لديهم عدد من قطع السلاح، وكان من بين المقبوض عليهم سكرتير الجمعية الدكتور محمد سعيد وهو جزائري الجنسية (٢٦).

ولعل قراءة أهداف الجمعية وبيان تشكيل تلك المنظمة تثبت عددا من الحقائق التالية:

- إن الحركة الوطنية الإسلامية في مصر لم تموت عقب الاحتلال الإنجليزي واستمرت رغم أبشع وأوسع عملية قمع ومطاردة مارسها سلطات الاحتلال عقب هزيمة الثورة العربية.
- إنها كانت ترفض الخديوي وتطالب بالدستور، أي أن هدفها كان الجلاء والدستور، أي الاستقلال والحريات.
- إن إسلامية الحركة جعلت الجزائري "محمد سعيد" ينخرط في صفوفها دفاعاً عن مصر، بل وأن يكون سكرتيراً للجمعية، وهذا يؤكد على إسلامية الحركة الإسلامية الوطنية في مصر، وعلى مفهومها العالمي والأممي للإسلام، وأن الدفاع عن بلاد الإسلام فرض على كل مسلم بصرف النظر عن جنسيته.
- وظهرت جمعية سرية أخرى سنة ١٨٩٦ في مدينة بني سويف برئاسة أحمد فؤاد طلعت رئيس نيابة بني سويف، ولما علم مصطفى كامل بأمر هذه

الجمعية سعي إلى ضمها إلى جمعية الحزب الوطني السرية، وقد نجح في ذلك، كما تم عقب ذلك إعادة تنظيم جمعية الحزب الوطني السرية ومحاولة ضم عناصر جديدة إليها ونشر خلاياها في الأقاليم، وقد اتخذ مصطفى كامل اسمًا مستعارًا في تلك الجمعية هو اسم "أبو الفدا".

وكان هناك أيضًا جمعيات شبه سرية تعمل بالتنسيق الكامل مع الخلافة العثمانية مثل جمعية شمس الإسلام، وكذلك جمعية مكارم الأخلاق التي قدرت عضويتها بالآلاف حيث كان لها فروع في أكثر المدن المصرية، وهدفت للنهوض بالإسلام، وقد أهتم مصطفى كامل بالاتصال بتلك الجمعيات في إطار اهتمامه بالجامعة الإسلامية والخلافة والجلالة (٢٧).

وفي سنة ١٩٠٥ تكونت جمعية سرية هي "جمعية الاتحاد الإسلامي" ويقول عنها الدكتور عصام ضياء الدين في رسالته لدكتوراه (يلاحظ أن اسمها كان يتناسب مع النزعة الإسلامية التي كانت طابعًا أفترن بالنشاط الوطني في ذلك الوقت، واشتمل قانونها الصادر في ٥ فبراير ١٩٠٥ على اثنين وثلاثين مادة أوضحت بأسلوب متناه في البساطة طبيعة الجمعية، وأنها إسلامية محضة من أجل مساعدة المسلمين بقدر الإمكان مع الحرص على عدم إثارة رأي يجافي غير المسلمين، وحدد القانون خطر الاجتماعات العلنية، وقيمة الاشتراكات، ووجبات الأعضاء وطريقة اختيار الرئيس وتنظيم الخلايا، وقد كانت هذه الجمعية هي نواة جمعية التضامن الأخوي التي لعبت دورًا هامًا في النشاط الثوري للحزب الوطني، وليس من المبالغة أن نعتبر الحزب الوطني كان وراء هذه الجمعية (٢٨).

وقد انتشرت خلايا هذه الجمعية في معظم المدن المصرية، والمدارس العليا بل وظهر التفكير في إنشاء نادي المدارس العليا للتنسيق بين الطلاب والخريجين من خلال تلك الجمعية.

ويضيف د. عصام ضياء الدين: "ولا شك أن تلك البؤر الثورية كانت بحق أبرز معالم الحركة الوطنية، حيث خرجت منها المظاهرات وأعمال العنف التي شهتها مصر، فقد توفر في النادي مكان رحب للقاء أعضاء الجمعيات السرية الذين أدوا دوراً ملموساً في تنشيط النضال الوطني بصفة عامة"^(٢٩).

وحتى أنه عندما تقرر إنشاء الحزب الوطني العلني سنة ١٩٥٧ تم الاتفاق على أن تشكل لجنة سرية من بين الأعضاء المخلصين^(٣٠).

ويعلق د. عصام ضياء الدين على إيمان الحزب الوطني بالعمل السري إلى جانب العمل العلني في إطار الأعداد للثورة قائلاً (لجأ الحزب الوطني إلى العمل العلني إلى جانب العمل السري لأن إستراتيجية الحزب في الواقع كانت قائمة على أساس النضال المسلح، ولم يكن النضال العلني إلا سياسة اقتضتها الظروف خشية البطش بالحركة في وقت مبكر، ولقد كانت قيادة الحزب حريصة على العمل في الخفاء لخلق الكوادر السياسية القادرة على تفجير الثورة، ولذلك فمن الحق القول بأن نشاط مصطفى كامل العلني ما كان إلا ليخفي ثورة)^(٣١).

بل إن صحيفة اللواء وخطب مصطفى كامل وغيرها ما كانت ألا لنشر بذور الثورة، بل حرصت قيادة الحزب إلى توجيه الجمعيات الوطنية السرية

إلى الإيمان بأسلوب ذلك مما طرأ على جمعية التضامن الأخوي، وهي امتداد لجمعية الاتحاد الإسلامي من أفكار واتجاهات احتوت على هذه النقلة باتجاه العنف، لاسيما إذا علمنا أن هذه الجمعية قد عول عليها الحزب الوطني - فيما بعد - للقيام بدور طليعي في إعمال العنف (٢٢).

فلقد تم تقديم الشاب إبراهيم الورداني للالتحاق بالجمعية على أساس أنه سيصير كيمائياً ماهراً يمكنه عمل ديناميت إلى جانب إعداد العقاقير السامة عند اللزوم، ليس هذا فحسب بل جرت حركة الأفكار في الجمعية إلى تأسيس الفروع والإكثار منها. (٢٣)

ويعبر مصطفى كامل عن هذا الأمر بقوله: "أنه لابد من بلوغ الأمة درجة من القوة تستطيع معها أن تجبر الدولة المحتلة على الجلاء، وأن تنال الاستقلال رغما عن كل إنسان" (٢٤).

وقول اللواء أيضاً " بأن إنجلترا ليست بالتي تخرج من مصر مختارة عملاً بمبدأ أو تعاطف على الشعب، ولكنها تدافع عن بقائها حتى تضطر إلى الجلاء " (٢٥).

وأيضاً " إن الإنجليز لا يخدمون ألا القوة المادية وهي الدافع فصبراً سيكون لنا مدافع يوماً وأن الشباب المصري أصبح يؤمن بذلك وأنهم سيأتون بها في الوقت المناسب " (٢٦).

كما أبرزت صحيفة اللواء حادثة اغتيال ملك البرتغال وولي عهده في أول فبراير ١٩٠٨ وعلقت عليها بقولها " أنها نتيجة لاستبداد الحكام

بالمحكومين، وأنها حكم قضى به الشعب الغاضب على رأس متوجة ورأس مستعدة للتوبيخ^(٣٧).

وعندما تولى محمد فريد الحزب الوطني عقب وفاة مصطفى كامل ١٩٠٨ كان التنظيم السري للحزب الوطني قد وصل إلى مرحلة من القوة لا يستهان بها خاصة بعد اهتمام مصطفى كامل في الفترة الأخيرة من حياته بالاعتماد على الجماهير وعلى القوى الذاتية للأمة أساساً بعد الاتفاق السودي بين إنجلترا وفرنسا، ومهادنة الخديوي للاحتلال، وكان من الطبيعي أن يشهد التنظيم السري للحزب الوطني في عهد محمد فريد مزيداً من الاهتمام والانتشار والقوة بحكم الظروف التي كانت تمر بها مصر وقتها، وبحكم الظروف الدولية والمحلية التي جعلت من طريق الثورة طريقاً لا بديل عنه وبحكم أن محمد فريد، بتكوينه وتفاعلاته الثورية يميل إلى الشدة والعنف الثوري. وكان من الطبيعي أن تحاول سلطات الاحتلال والخديوي تصفية الحزب الوطني ومنظماته السرية، وهكذا شهدت تلك الفترة حالة من النضال الحاد والعنف، وتعرض محمد فريد وعبد العزيز جاويش وغيرهم من زعماء الحزب الوطني إلى المحاكمات والسجن والمطاردة.

واهتم محمد فريد بمجرد تسليمه زمام القيادة بإتمام تنظيم الحزب، ووضع تنظيم جديد للحزب يراعي ظروف المرحلة، وبمقتضى اللائحة الجديدة للحزب التي وافقت عليها الجمعية العمومية للحزب الوطني في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٩، تم إنشاء عددًا من اللجان الاختصاصية مثل اللجنة الخطابية واللجنة السياسية، ثم اللجان الفرعية، ويرى د. عصام ضياء الدين " أن اللجان الفرعية بالرغم من صفتها العلنية إلا أنها كانت بمثابة تنظيمات

سرية للحزب، يخرج منها ما يأتيها من أوامر من القيادة الثورية للحزب للاتصال بالجمعيات السرية في الأقاليم وغيرها، وليس أدل على ذلك من التكتّم الشديد في اختيار أعضائها من ناحية، ثم لطبيعة تكوين جهازها القائم عليها والمطابق تمامًا لأمر تكوين الجمعيات السرية من ناحية أخرى، هذا فضلاً عما ثبت لدينا من أن اللجنة الفرعية للحزب بالعباسية كان ينتمي أعضاؤها إلى الجمعيات السرية، بينما أن اللجنة الفرعية للحزب بالإسكندرية تحولت إلى جمعية سرية في زمن الحرب العالمية الأولى " (٣٨).

والراصد لاهتمامات صحيفة اللواء في تلك الفترة يجد أنها اهتمت بنقل تجارب العنف الثوري والإشادة بها مثل العنف الثوري ضد الإنجليز في الهند وأيرلندا، بل ودعت الصحيفة الشباب إلى التعاهد سرًا على أعداد أنفسهم لإنقاذ أمتهم، ومناقشة الأعداء الحساب، وعدم الظهور في ميدان العمل قبل أن تتضح خططهم، ويكونوا على تمام الاستعداد لتنفيذها مؤكدة عليهم إنشاء الجمعيات السرية (٤٠).

وكان محصلة هذا الاتجاه الذي التزم به محمد فريد تكثيف مصر بالجمعيات السرية، مع إدخال القوة اللازمة لها ليكسبها الفعالية في العمل، ومن ثم فليس من الغريب أن نري مصر وقد امتلأت بالجمعيات السرية بتوجيهات من زعيم الحزب الوطني على الرغم من حرصه الشديد على الظهور دائمًا في ثوب السلام في أعمال الحزب الوطني حتى يجنب حزبه البطش المتوقع من ناحية الاحتلال، ولم تقتصر الجمعيات السرية على مصر فقط بل امتدت لتشمل الطلبة المصريين في أوروبا الذين أفادوا في دعم وتطور التنظيمات السرية في مصر حين عادوا إليها، وكان أبرز هؤلاء إبراهيم

الورداني الذي كانت له صلات متينة بمحمد فريد، فكان يتميز بوطنية حادة ساعدته على النهوض بأخطر الجمعيات السرية للحزب الوطني وهي " جمعية التضامن الأخوي " التي انعكست عليها أسلوب العنف للجناح الثوري في الحزب الوطني الذي كان على قمته محمد فريد، وعبد العزيز جاويش^(٤١).

وإذا كنا قد تعرضنا من قبل لجمعية التضامن الأخوي، فإننا الآن سنناقش الخطوط العريضة للبرنامج السياسي للجمعية، والذي صدر في يونيو ١٩٠٨ بعد عدة لقاءات بين الورداني وأعضاء الجمعية، ومحمد فريد وعبد العزيز جاويش^(٤٢).

وقد جاء البرنامج السياسي للجمعية كالتالي: (٤٣)

أولاً: التأثير على العامة وتأليف قلوبهم بما يأتي:

- ١- تكليف لجنة من الجمعية لوضع خطب تلقى على العامة.
- ٢- حث الخطباء في المساجد على إلقاء الخطب الثورية.
- ٣- دخول بعض الأعضاء في الطرق الصوفية وتفهم مشايخها عن الحالة الحاضرة وكيف تأخر الدين وأنتشر الفساد.
- ٤- عمل أدوار وأغاني وأناشيد عن الحالة الحاضرة لتغني في المجتمعات، ويحفظها طلبة الكتاتيب والمدارس.
- ٥- وضع روايات تمثيلية لتمثيل في جهات الأرياف لمحاربة الأخلاق الفاسدة والعادات القبيحة.
- ٦- وضع قصص حماسية.
- ٧- عمل جمعيات تعاون للشعب، ونقابات للصناع في أنحاء مصر.

ثانيًا: التجارة

- ١- التعصب للتجارة الوطنية ومقاطعة التجارة الأجنبية تمامًا.
- ٢- عمل مجموعة "دليل" بأسماء التجار الوطنيين وتوزيعها في الجهات.
- ٣- إنشاء شركة مصرية تجارية للقيام بعمل المنسوجات المصرية والصناعات الأخرى
- ٤- إحياء الروح الصناعية والتجارية في نفوس الأهالي.

ثالثًا: التعليم

- ١- فتح مدارس لتعليم الشعب في جميع أنحاء القطر المصري.
- ٢- إنشاء مدارس لتعليم البنين والبنات على حسب النظام الإسلامي.
- ٣- إنشاء مدارس تجارية وصناعية، وبعث إرساليات علمية إلى البلاد الأجنبية.
- ٤- تعليم أبناء الفقراء على حساب الجمعية.
- ٥- السعي في إيجاد نظارة معارف أهلية.
- ٦- وضع وترجمة الكتب العلمية والأخلاقية، ونشر تراجم حياة عظماء الرجال الذين دافعوا عن بلادهم، وبذلوا الحياة في سبيلها.
- ٧- وضع كتب عن حالة مصر وفضائح الإنجليز بها.
- ٨- ترقية اللغة العربية، وإحيائها بكل الوسائل الممكنة.
- ٩- عقد مؤتمر علمي.
- ١٠- تخصيص فئة من الجمعية لعمل الروايات التمثيلية عن الحالة الحاضرة وتمثيلها

رابعاً: تكوين الجمعيات

- ١- يجب على كل عضوين أن يكونا جمعية مركبة من عشرة أعضاء جدد بشرط عدم معرفتهم بأحد غيرهما.
- ٢- تتسمي هذه الجمعيات باسم واحد.
- ٣- لا يبيت في القرارات ذات الأهمية إلا بعد أخذ رأي الأغلبية وبعد عرضها على الجمعيات كلها والموافقة عليها.
- ٤- لا رئاسة في الجمعيات.
- ٥- لا بد لكل جمعية من لغة مخصوصة " شفرة ".
- ٦- يجب تحليف العضو " اليمين " حتى يصير عضواً عاملاً ولا يدخل إلا بعد اختبارات ما.

خامساً: القوة

- ١- إن القوة لا تدفع إلا بالقوة.
- ٢- إن العدو يستخدم القوة لإخضاع البلاد ولا بد للبلاد من قوة مناسبة لدفع الاحتلال.
- ٣- الحرص على التدريب الرياضي والعسكري وشراء السلاح والذخيرة.
- ٤- تمول أنشطة الجمعية من الدعم المالي الذي يقدمه الأعضاء، وهو عبارة عن ٣٠% من دخله الشهري، وكذلك عمل شركات اقتصادية يكون ربحها مصدراً لتمويل الجمعية، وقد تم عمل هذه الشركة في أول مارس ١٩٠٩.
- كان للجمعية لجنة خاصة سميت اللجنة الفدائية، وكان يترأسها إبراهيم الورداني أنيط بها القيام بالأعمال الخطيرة، كالاغتيالات وغيرها، وكان كل

عضو بها يتصل بالآخر فقط ماعدا رئيسها الورداني الذي كان يمكنه وحده الاتصال باللجنة التنفيذية العليا، وبهذه الطريقة كانت اللجنة الرئيسية للجمعية باقية سرًا، ولا يعرف أسمائها ولا مقرها ولا مكان اجتماعاتها، بل كانت تصدر منها الأوامر دون أن يعرف أحد شيئًا عنها مما يعطي الانطباع بأن محمد فريد كان يهيمن على اللجنة التنفيذية العليا للجمعية ويعطي الأوامر والتوجيهات للجمعية عن طريق إبراهيم الورداني، ويلقي عبد الفتاح عنايت المزيد من الضوء على هذه الحقيقة حينما ذكر أن محمد فريد كان يقود جهازًا سرّيًا بحكم أنه كان أكبر مؤيد لحركة الفدائيين وكان يمدّهم بكل نوع من أنواع المساعدة مادية كانت أو أدبية.

٦- استعانت الجمعية بالطلبة المصريين الدارسين في أوروبا لشراء الأسلحة على أن يكون شراء تلك الأسلحة من كل الدول ماعدا إنجلترا، حتى لا تكتشف أجهزة المخابرات الإنجليزية هذا الخيط.

ويرى د. عصام ضياء الدين أن اللجنة التنفيذية لجمعية التضامن الأخوي كانت مشكلة من كل من محمد فريد، وعبد العزيز جاویش، وإبراهيم الورداني^(٤٥)

وقد لعبت جمعية التضامن الأخوي دورًا خطيرًا في الحياة الوطنية المصرية عمومًا وفي كفاح الحزب الوطني خصوصًا، وقد نفذت عناصر تلك الجمعية عملية اغتيال بطرس غالي سنة ١٩١٠.

ولكن الأمر لم يقتصر على تلك الجمعية، بل شهدت الواقع المصري في تلك الفترة عددًا كبيرًا من الجمعيات سواء تلك التي انبثقت من جمعية التضامن الأخوي أو الجمعيات التي لم تكن على صلة مباشرة بها وإن كانت

على صلة بقيادة الحزب الوطني، وخاصة الشيخ عبد العزيز جاويش، وقد عبر مستشار الداخلية الإنجليزي عن ذلك الأمر قائلاً " إن عدد الجمعيات السرية وشبه السرية كبيرة جدًا " (٤٦).

وعلى كل حال فقد انبثق عن جمعية التضامن الأخوي عدد من الجمعيات السرية مثل " جمعية الفلاحين "، و"جمعية التعاون الأخوي"، وجمعية الرابطة الأخوية " .

كما ظهرت جمعيات سرية أخرى، مثل جمعية الحياة التي تكونت سنة ١٩٠٨ برئاسة خليل مذكور، وقد اعتبرت تلك الجمعية من الجمعيات السياسية السرية الهامة، نظرًا لاتساع عدد أعضائها، وانضمام عدد من ضباط الجيش، والشباب إلى هذه الجمعية، وجمعية الاتحاد برئاسة توفيق أنور، جمعية الاتحاد الأزهرى برئاسة الشيخ فهمي قنديل، جمعية الإصلاح الأزهرى برئاسة الشيخ على أحمد الجرجاوي، جمعية الاتحاد المصرية برئاسة عبد الحميد أحمد، وجمعية إحياء الشعائر الدينية برئاسة عبد الحليم محمود الغمراوي، وجمعية الرقي الإسلامي برئاسة محمد سعد الله، وجمعية المجاهدين برئاسة الدكتور محمد عبد الحي.

وقد لعبت هذه الجمعية دورًا هامًا في محاولة توحيد الجمعيات السرية المختلفة. ومن الجمعيات شبه السرية نجد " جمعية مصر الفتاة "، " وجمعية أخوان الصفا"، " جمعية البقطة المصرية " وغيرها.

ويرى د . عصام ضياء الدين، أن هناك عدد كبير من الجمعيات قد ظهر في تلك الفترة خاصة تلك التي تأسست في الأقاليم، وأن الحزب الوطني وخاصة محمد فريد، وعبد العزيز جاويش كانا لهم تأثيرٌ ونفوذ كبير،

وعلاقات واسعة بتلك الجمعيات، وأن نادي المدارس العليا كان بؤرة لظهور تلك الجمعيات أو مكان لالتقاء أعضائها (٤٧) .

ولم يقتصر أمر الجمعيات على داخل مصر، بل ظهرت عدد من الجمعيات المتأثرة أيضاً بالحزب الوطني في أوروبا، مثل الجمعية المصرية بإنجلترا، جمعية مصر الفتاة، الجمعية الإسلامية بادنبرج، وقد وطد محمد فريد علاقاته بهذه الجمعية بنشر أخبارها، وفي هذا الإطار ظهرت أيضاً جمعية الطلبة المصريين بليون في فرنسا، والجمعية المصرية بباريس، وجمعية لوزان وغيرها، وقد تم توحيد جهود هذه الجمعيات في مؤتمر الشبيبة في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٠٨ الذي تكون من مندوبي الجمعيات المصرية بأوروبا.

وعلى كل حال فإن البعض يقدر عدد الجمعيات السرية في ذلك الوقت بـ ٨٥ جمعية (٤٨)، مما يدل على مدى انتشارها وأهميتها، ومما يؤكد ذلك أيضاً صدور الأوامر من مستشار الداخلية إلى مدير بوليس القاهرة "هارفي" بإنشاء مكتب للبوليس السري يختص بالأعمال السياسية حتى يتمكن بوجه خاص من جمع المعلومات عن الجمعيات السرية ومراقبتها، وبالفعل بدأ المكتب أعماله وأصطدم بحقيقة مؤداها أن عدد هذه الجمعيات كبير جداً وأن أعضائها مجنونون في الغالب من الطلاب.

وعقب حادثة اغتيال بطرس غالي سنة ١٩١٠ على يد جمعية التضامن الأخوي، اكتشفت سلطات الاحتلال أن هناك علاقة مباشرة بين تلك المنظمة وبين محمد فريد وعبد العزيز جاويش، إلا أنها لم تستطع تقديم الدليل المادي على ذلك، حيث قام محمد فريد بالتخلص من كل الأوراق والأشياء التي تصلح دليلاً على ذلك قبل تفتيش منزله، وكان محمد فريد قد تلقى تحذيراً من

أحد القضاة الوطنيين وهو القاضي أحمد عبد الرازق، بأن منزله سوف يتم تفتيشه، إلا أن محمد فريد كان قد تخلص بالفعل من كل الأوراق والأشياء التي تثبت صلة الحادث حتى قبل وصول التحذير إليه.

وفي الحقيقة فإن محمد فريد كان يعلم بعملية الاغتيال قبل وقوعها، بل هو الذي أعطي الموافقة والتوجيه بذلك، حيث رأيت قيادة الحزب أنه لا سبيل لوقف مد امتياز قناة السويس إلا بقطع رأس الخيانة بطرس غالي^(٤٩).

وكانت علاقة محمد فريد بالورداني من القوة، بحيث أن محمد فريد كان يزور الورداني مراراً في أجزاخانه وقد أعترف محمد فريد بذلك في مذكراته، كما كان الورداني يقوم بزيارات متعددة لمنزل محمد فريد بشبرا، بل أن محمد فريد اجتمع بالورداني عشية الاغتيال في ١٨ فبراير في أجزاخانه الورداني التي كان يؤمها أيضاً الشيخ عبد العزيز جاويش، حيث قام بزيارة للورداني في الأسبوع الأخير للحادث مباشرة^(٥٠).

وتعد حادثة اغتيال بطرس غالي من الأدلة على كفاءة وقدرة التنظيمات السرية للحزب الوطني، ، فهي تكشف عن استعداد تلك المنظمات السرية للقيام بعمليات العنف خدمة لتوجهاتها السياسية، ولعله من المؤكد أنه لم يكن هناك طريق آخر لمنع توقيع اتفاق مد امتياز قناة السويس سوي هذه الوسيلة فصدرت أوامر قيادة الحزب إلى إحدى الخلايا السرية بتنفيذ العملية، وقام الورداني بدوره بتنفيذها جهاراً نهاراً دون أن يحاول الهرب، بل سلم نفسه وحدد أسباب العملية بكل وضوح وذلك لتحقيق الأثر السياسي من الحادث، وحتى يحصر نطاق التحقيق في شخصه، وفي الخلية السرية التي ينتمي إليها دون كشف باقي الجمعية وصلتها بالحزب الوطني، وهذا في حد ذاته يدل على

وعى سياسي وثوري كبير، وظل الورداني متماسكاً من بداية التحقيق حتى لحظة إعدامه مصرّاً على حصر العملية فيه وفي خليفته الثورية ومؤكدًا على الدوافع السياسية للحادث.

ومن ناحية أخرى فإن الحزب الوطني الذي اطمأن لصمود الورداني، والذي أدرك أن سلطات الاحتلال لن تنجح في تقديم دليل مادي على علاقة الحزب بالحادث، استغل الحادث في التنديد بمحاولة مد امتياز قناة السويس وبالاحتلال بأسرة، ووكّل المحامين للدفاع عن الورداني، بل وحضر محمد فريد جلسات المحاكمة، ودافعت صحف الحزب عن الورداني، اعتبرته بطلاً وطنياً يحمل دوافع نبيلة للاغتيال، وظهرت الأشعار التي تشيد بوطنية الورداني، كما تم طبع صورته بالآلاف وتوزيعها تحت عنوان بطل الوطنية، كما أصبحت مقبرة الورداني مزاراً للوطنيين من شباب الحزب الوطني.

وجملة القول أن الحزب الوطني نفذ عملية الاغتيال، وحقق الأثر السياسي منها وحصر خسائرها في التضحية بالورداني كشهيد قدم نفسه فداء لمصر والإسلام، بل قام الحزب الوطني باستخدام الحادث في دفع الشعور الوطني خطوات إلى الأمام، وتحول الورداني إلى رمز ملهم للوطنية والفداء. وفي محاولة من الحزب الوطني للتغطية على الجمعيات السرية، قام الشيخ عبد العزيز جاويز بإنشاء عدد من الجمعيات العلنية، ليستقطب إليها اهتمام البوليس السياسي الذي تم إنشاؤه خصيصاً لمتابعة الجمعيات السرية، ولتكون غطاء للعمل السري في نفس الوقت، فأسس الشيخ عبد العزيز جاويز جمعية التشجيع على التعليم الحر " وجمعية " حصن اليتامى " وجمعية "

الإخلاص الوطنية"، كما قام الشيخ عبد العزيز جاويش أيضًا بتأليف كتابًا عن النظام الإيطالي للفوضويين ونظامًا للشفرة للتراسل السري في سبتمبر ١٩١٠. وكانت سلطات الاحتلال تعتبر الشيخ عبد العزيز جاويش "أكثر الجماعة خطرًا وتعصبًا، ووصفته سلطات الاحتلال بأنه داعية سيئ الشهرة، وأن حبسه من قبل لم يقلم أظافره، وأنه يشكل تهديدًا مستمرًا للنظام العام والأمن العام، وأنه يدبر المؤامرات لتحريض الطلبة والعمال والفلاحين، وأنه يتمتع بجملة من الميزات تجعل منه ثورًا خطيرًا بسبب تعليمه وذكائه وموهبته ككاتب وخطيب، وأنه ليس من الصعب على داهية مثله أن يقوم بأية أعمال ضارة، ويظل بمنأى عن طائلة القانون"^(٥١)، وفي الحقيقة فلإن الشيخ عبد العزيز جاويش كان من أهم قيادات الحزب الوطني على المستوى السياسي، وكان يدير بكفاءة عددًا من المنظمات السرية، بل إن نشاطه أمتد في كل شيء، لدرجة أنه بالإضافة إلى نشاطه الوطني أسس مجلة "الهداية" للدفاع عن الدين الإسلامي في مواجهة بعثات التبشير، وقد شارك الورداني معه في إنشاء تلك المجلة وتحريرها "^(٥٢).

هوامش

- ١- الرافعي، محمد فريد، دار المعارف ن الطبعة الرابعة ، ١٩٨٤.
- ٢- الرافعي، نفس المرجع السابق.
- ٣- الرافعي، نفس المرجع السابق .
- ٤- الرافعي، نفس المرجع السابق .
- ٥- الرافعي، نفس المرجع السابق .
- ٦- محمد محمد حسين، الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر، مرجع سابق.
- ٧- الرافعي، مرجع سابق.
- ٨- نقلاً عن الرافعي، مرجع سابق.
- ٩- الرافعي، مصطفى كامل ص ١٢٢، الطبعة الرابعة، طبعة دار المعارف، خطبة الزعيم مصطفى كامل بالقاهرة في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٩.
- ١٠-الرافعي، محمد فريد، مرجع سابق.
- ١١-الرافعي، محمد فريد، مرجع سابق.
- ١٢-الرافعي، محمد فريد، مرجع سابق.
- ١٣-الرافعي، محمد فريد، مرجع سابق.
- ١٤-من خطبة عمر بك لطفي في نادي المدارس العليا، الأول من نوفمبر ١٩٠٨.
- ١٥-الرافعي مرجع سابق.
- ١٦-من خطبة عمر بك لطفي في نادي المدارس العليا، الأول من نوفمبر ١٩٠٨.
- ١٧-من خطبة عمر بك لطفي في ٢٤ مايو ١٩١٠.
- ١٨-من خطبة عمر بك لطفي في ٢٤ مايو ١٩١٠.
- ١٩-من خطبة عمر بك لطفي في ٢٤ مايو ١٩١٠.
- ٢٠-جريدة اللواء ٢٣ مايو ١٩٠٨.

- ٢١- أحمد بيلي، نقلا عن د. عصام ضياء الدين السيد، الحزب الوطني والنضال السري ١٩٠٧ - ١٩١٥، الهيئة المصرية للكتاب، ١٩٨٧.
- ٢٢- على فهمي كامل، مصطفى كامل في ٣٤ بيا.
- ٢٣- مذكرات الخديوي عباس، جريدة المصري، ٢ سبتمبر ١٩٥١.
- ٢٤- وثائق الثورة العربية، دار الوثائق القومية، محفظة ٢٣.
- ٢٥- وثائق الثورة العربية، دار الوثائق القومية، محفظة ٢٣.
- ٢٦- وثائق الثورة العربية، دار الوثائق القومية، محفظة ٢٣.
- ٢٧- د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- ٢٨- د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- ٢٩- د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- ٣٠- محمد فريد، مذكرات، كراسي ١ ص ٢-١.
- ٣١- د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- ٣٢- د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- ٣٣- وثائق اغتيال بطرس غالي ملف ٣٥ وثيقة رقم ٨.
- ٣٤- جريدة اللواء، في نوفمبر ١٩٠٧، الحزب الوطني والجلء، بقلم مصطفى كامل.
- ٣٥- جريدة اللواء، في ١١ نوفمبر ١٩٠٨.
- ٣٦- جريدة اللواء، في ٢٣ يناير ١٩٠٨، الشعور الوطني المصري، بدون توقيع
- ٣٧- جريدة اللواء، في ١٠ فبراير ١٩٠٧
- ٣٨- د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- ٣٩- اللواء في أعداد ٣ مايو ن ٧ مايو، ٢٥ مايو، ٣٠ يونيو، ١٩٠٨، وعدد ٦ يناير ١٩٠٩، ووصل الأمر بالصحيفة إلى الكتابة عن تجارب الطلاب في الهند في صناعة القنابل وتركيبها.
- ٤٠- جريدة اللواء، في ٢ نوفمبر ١٩٠٨، حاجتنا إلى التكنم في جهادنا.
- ٤١- د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.

- ٤٢- وثائق اغتيال بطرس غالي دار المحفوظات القومية، ملف ٣٥.
- ٤٣- وثائق اغتيال بطرس غالي دار المحفوظات القومية، ملف ٣٥.
- ٤٤- عبد الفتاح عنايت، قصة كفاح ص ١٠.
- ٤٥- د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- ٤٦- نقلا عن د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- ٤٧- د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- ٤٨- محمود كامل، أشهر القضايا المصرية ص ١٣٠.
- ٤٩- د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- ٥٠- د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- ٥١- تقرير لسلطات الاحتلال، نقلا عن د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- ٥٢- د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.

كفاح الحزب الوطني

١٩٠٨ - ١٩١٩م

ب وفاة الزعيم مصطفى كامل، سنة ١٩٠٨ ظن البعض أن الحزب الوطني أو الكفاح الوطني سيضعف أو يخنع، وقد خاب ظن هؤلاء، لأن الحركة الإسلامية الوطنية في مصر غير قابلة للانتهاء، لأنها تمتد في التاريخ والجغرافيا والوجدان، وهكذا استمرت الحركة، بل دخلت العديد من المعارك وزاد لهيبها وانتشارها.

كانت الظروف في ذلك الوقت شديدة الصعوبة، فالحركة الوطنية، قد فقدت زعيمها الفذ مصطفى كامل الذي كان يتمتع بوعي وخبرة سياسية، ويتمتع في نفس الوقت بقدرة خطابية وكتابية بالغة، استخدمها في تحقيق أكبر قدر من الحشد الجماهيري والتعبئة، كما أن التعاون بين إنجلترا وفرنسا على حساب مصر وغيرها قد سار خطوات إلى الأمام، وأخيراً فإن الخديوي عباس قد انحاز إلى الاحتلال بالكامل وأصبح هو نفسه يترصد الحركة الوطنية، ويترصد بها الدوائر ويريد الإيقاع بها.

وعلى مستوى الواقع الحزبي، كانت هناك محاولات لزرع أحزاب عملية، مثل حزب الأمة، الذي يعمل لخدمة الاحتلال، وحزب الإصلاح الذي يعمل لخدمة الخديوي

وفي مواجهة ذلك، كان الحزب الوطني قد استطاع أن يصمد، وأن يقوم بانتخاب محمد فريد، زعيماً له خلفاً لمصطفى كامل، متمسكاً بخطوطه السياسية والمبدئية وهي الجامعة الإسلامية، الجلاء، وحدة وادي النيل،

الدستور، نشر التعليم، الدفاع عن العمال والفلاحين والفقراء عمومًا، فعلى مستوى الجلاء تمسك الحزب الوطني بعد موت مصطفى كامل بهذه المسألة تمسكًا شديد وجعلها محور حياته ونضاله، في مواجهة هؤلاء الذين يدعون إلى البدء بالإصلاح من خلال الإنجليز أو غيرها من الترهات التي حاولت عناصر حزب الأمة نشرها في الواقع المصري.

يقول محمد فريد: "إن الشعب لا يمكن أن يصدق بأن أمة أجنبية محتلة بلاد أمة أخرى تساعدنا بإخلاص على ترقيتها وتحديثها".

وفي خطبته بالإسكندرية في أغسطس ١٩٠٨، قال محمد فريد: "ترك بعضهم المطالبة بالجلاء وسموا هذا التحول اعتدلا في المبدأ وما هو إلا خيانة كبرى للوطن".

وكان من أولي الأعمال التي قامت بها اللجنة الإدارية للحزب الوطني بعد وفاة مصطفى كامل هو طلب إلغاء المحكمة المخصصة التي ألقت لمحاكمة من يتهم من الأهالي بالتعدي على ضباط وجنود جيش الاحتلال، وقد تقدمت اللجنة الإدارية للحزب الوطني بهذا في ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٨، وذلك في مناسبة نكري تأسيس تلك المحكمة في ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥.

وفي يوم ٢١ مارس ١٩٠٨ تقدم محمد فريد باحتجاج على تصريحات وزير الحربية الإنجليزي التي قال فيها بضرورة بقاء جيش الاحتلال الإنجليزي بمصر.

وعندما صرح السير جورست المعتمد البريطاني في مصر "أبريل ١٩٠٨" بأن سلطة المستشارين الإنجليز بمصر تعلو فوق سلطة الوزراء، كتب محمد فريد مقالا شديداً في جريدة اللواء طالب فيها الوزراء بالاستقالة

حفاظا على كرامتهم التي أهدرها الإنجليز وحذرهم من أن عدم استقلالهم تعني عدم احترامهم لكرامتهم وأنهم يستحقون ازدراء الأمة وقتها .

ولم يقتصر الأمر على كتابة المقالات وتقديم الاحتجاجات بل أنه نتيجة لجهود الحزب الوطني اندلعت المظاهرات للمطالبة بالاستقلال ففي يوم ٩ نوفمبر ١٩٠٨ تظاهر طلبة الحقوق احتجاجا على عرض الجيش الإنجليزي بميدان عابدين وقد تجاوب معهم الجمهور، وردد الجميع " ليحيي الاستقلال " لتحية الحرية "، وقد تكررت تلك المظاهرة أيضا في ٩ نوفمبر ١٩٠٩.

وقد ظلت قضية الجلاء دائما هي القضية المحورية للحزب الوطني سواء في جهاده الصحفي أو الخطابي، أوفي إطار المطالبة بالدستور أو إلغاء القوانين المقيدة للحريات لتحسين ظروف النضال الوطني من أجل الاستقلال، أو إطار نشر التعليم أو الاهتمام بالعمل النقابي والتعاون .

وارتبطت قضية وحدة وادي النيل بقضية الجلاء، فقد اعتبر الحزب الوطني أن وحدة وادي النيل أمر ضروري وحتمي وحيوي لمصر والسودان معاً، وكان الحزب الوطني لا يفتأ يكرر احتجاجه على اتفاقية السودان المعقودة سنة ١٨٩٩، في كل مناسبة، كما اهتمت صحف الحزب الوطني بهذا الأمر أيما اهتمام، بل كانت تهتم بالدفاع عن حقوق شعب السودان وتفضح الممارسات القمعية والتعسفية الإنجليزية في السودان، وتأتي قضية " الكاملين " كمثال هام في هذا الإطار، فقد دافعت اللواء عن أهالي تلك البلدة الذين تعرضوا للقتل على يد سلطات الاحتلال الإنجليزي، ووصفت الحادثة بأنها دنشواي أخرى، بل إن رئيس تحرير اللواء " الشيخ عبد العزيز جاويز " قد تعرض للمحاكمة بسبب نشره أخبار تلك الحادثة " يوليو - أغسطس ١٩٠٨ " .

يقول محمد فريد في هذا الصدد: "وانه لبديهي حين أتكلم عن مصر أريد كل وادي النيل من أقاصي السودان إلى البحر الأبيض المتوسط، ثم البحر الأحمر بما يشمل كردفان ودار نور، فإنه لا يجهل إنسان أن من يملك أعالي النيل إنما يملك رقبة مصر، ويستطيع بكل سهولة أن يحتكر جزءاً عظيماً من مياه النيل ومن أجل ذلك أوجدت إنجلترا حكومة منفصلة في السودان المصري، متخذة من سواكن وغيرها مرفأً للملاحة في البحر الأحمر، وكذلك تعارض إنجلترا دائماً في اتصال السكك الحديدية المصرية بأخواتها في السودان، بل وتترك تمهيد الطريق بين أسوان ووادي حلفا، حتى تستطيع حينما تجبر على الخروج من مصر أن تسيطر على حوض النيل الأعلى، وعلى فروعه التي تمده، ثم تباع الماء لمصر بوزنه ذهباً، فيجب أن يكون وادي النيل لنا وحدنا غير مقسم ولا مجزأ، كما كان كذلك منذ وجد الأب البار لهذا الوادي إلا وهو النيل" (١).

وفي إطار المطالبة بالدستور وإلغاء القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات نجد أن الحزب الوطني قد بذل في هذا الإطار جهداً كبيراً، وقد كان الدستور مطلباً ثابتاً لمحمد فريد ولكل خطباء وكتبة الحزب الوطني، وفي كل اجتماعات الحزب أو مظاهراته، كان الدستور يأتي كطلب تالي لمطلب الجلاء ولكن دون التعارض معه أو الاهتمام به على حساب الجلاء، بل إن الحزب الوطني كان ينظر إلى المسألة باعتبار أن الدستور والحرية مطلب شرعي وطبيعي لكل الأمم، ومن ناحية أخرى فهو يحسن ظروف العمل الوطني في سبيل الجلاء، وقد عبر د. عصام ضياء الدين عن رؤية الحزب الوطني لهذه المسألة بقوله: "إننا نميل إلى الاعتقاد بأن حرص فريد على منح مصر

الدستور، على الرغم من وجود الاحتلال لم يكن إلا للاستفادة من الضمانات التي تكفلها الدستور للمواطن بصفة خاصة حتى يمكن في ظله تأمين القوى الثورية من أية محاولة للتنكيل بها، وبالتالي العمل في مقاومة الاحتلال، وقد طرح أحد أصدقاء فريد فكرة عقد مؤتمر كبير في ميدان عابدين أثناء وجود الخديوي لإجباره على إعلان الدستور^(٢).

على كل حال، فبمجرد تولي محمد فريد مسئولية رئاسة الحزب الوطني قام بتوجيه الأمة إلى المطالبة بالدستور، واعد الحزب الوطني عدداً من العرائض لهذا الغرض وجمع عليها توقيعات الأهالي، بلغت ٧٥ ألف توقيع، وقد نظم هذا العمل كل اللجان الإدارية والفرعية للحزب الوطني في القاهرة والأقاليم.

وعندما رفض الخديوي بإيعاز من سلطات الاحتلال الموافقة على منح الأمة دستوراً لجأ الحزب الوطني إلى محاولة تخويف الخديوي لإجباره على إصدار الدستور ففي بداية مارس ١٩٠٨ مرّ قطار الخديوي الخاص القادم من مريوط إلى الإسكندرية، وبعد ذلك وجدت قنبلة ملقاة على خط السكك الحديدية، واكتشف أمرها قبيل مرور قطار الخديوي الخاص، ثم مرة ثالثة أجبر قطار الخديوي على التحول إلى المخزن عندما ظهر قطار للبضاعة أمامه فجأة^(٣).

ولا يمكننا بأي حال من الأحوال أن نعزو تلك الأمور إلى الأهالي، فظهور عائق مفاجئ مرتين ليس أمر يأتي في إطار المصادفة أو الإهمال، وحتى لو سلمنا بمنطق المصادفة أو الإهمال في ظهور العائق مرتين، فلن

نستطيع ألا نسلم بوجود عمل متعمد وراء وجود قنبلة على الخط الحديدي قبيل مرور قطار الخديوي.

ويمكننا أن نفهم علاقة ذلك كله إذا ما ربطنا بين تلك الحوادث في مارس ١٩٠٨، وحركة المطالبة بالدستور في نفس الوقت مع إدراك وجود العديد من المنظمات السرية للحزب الوطني في ذلك الوقت.

وإذا كان اهتمام الحزب الوطني بانتزاع دستور الأمة يصل إلى حد تهديد حياة الخديوي، فضلاً عن جمع التوقيعات والعرائض والمظاهرات، فإن من المؤكد أن الحزب الوطني كان لا يقبل ذلك على حساب قضية الجلاء أو يهملها في سبيل الدستور، ومما يؤكد ذلك أن محمد فريد نفسه قد رفض واستنكر قيام بعض المصريين بتقديم طلب إلى اللورد كرومر المعتمد في ٢١ أكتوبر ١٩٠٦، مندداً بذلك التصرف ومؤكداً بأنه إذا كان الدستور حقاً طبيعياً للأمة، فإن طلبه لا يكون من ممثل الاحتلال لأن الاحتلال غير شرعي، ولا يجوز لمصري الاعتراف به حتى ولو في مقابل الدستور.

ويقول محمد فريد في هذا الصدد أيضاً: "لو كان نيلنا الدستور معلقاً على طلب من الإنجليز فخير لنا أن نبقى بلاد بلا دستور من أن نناله بالاعتراف بأن للإنجليز حقاً أو شبه حق في بلادنا مهما رمونا بالتطرف والتهور، فلهم دينهم ولنا دين" (٤).

وعندما أجاب وزير خارجية بريطانيا على سؤال لأحد البرلمانيين الإنجليز قائلاً "أنه لا يمكن لخديوي مصر منحها دستوراً إلا بعد استشارة الحكومة البريطانية" سارع الحزب الوطني وأرسل احتجاجاً على هذا الأمر

جاء فيه " يحتج الحزب الوطني بشدة على ما تخوله إنجلترا لنفسها من الحق في التدخل بين الأمة وأميرها في منح الدستور الذي تكرر طلبه " (٥). وإلى جانب اهتمام الحزب الوطني بقضايا الجلاء ووحدة وادي النيل والدستور، أهتم أيضًا بنشر الفكر الثوري والرد على الإصلاح والمهادنة، وفي هذا الإطار نجد محمد فريد يهاجم هؤلاء القائلين بالفصل بين الطبقة والسياسة، وبين طالبي العلم عموماً والسياسة، يقول محمد فريد: " يقولون دائماً أن السياسة والعلم لا يجتمعان وأن السياسة يجب أن تحرم على رجال العلم وكان العلماء أو المنشغلين بالعلم يلزم أن يكونوا على الرأي القائل " بأن لا وطن ولا وطنية "، فلا يهتمون بشئون بلادهم ويكون سواء لديهم إن كانت مستقلة أو خاضعة لسلطة أجنبية، وهو قول لا يصدر عن عاقل يعرف للوطن اسماً " .

ويضيف محمد فريد: " تعرفون كلكم من هو "باستور" ذلك العالم الفرنسي الذي أكتشف ميكروب الكلب، وأكتشف علاجه وقضي حياته في خدمة علم الميكروب حتى أوصله إلى هذه الدرجة، وعندما أهداه إمبراطور ألمانيا نيشاناً رفض نيشان هذا الإمبراطور لأنه عدو بلاده وقاهر أمته، والمحتلة جنوده للالزاس وقسم عظيم من اللورين، فكتب إليه الإمبراطور أنه أهداه نيشانه بصفته عالماً، والعلم لا وطن له، فأجابه هذا العالم الكبير بهذه العبارة " نعم إن العلم لا وطن له، ولكن للعالم وطناً " وأصر على الرفض والإباء " (٦) .

وكان رجال الاحتلال ودعائه والمرتبطين به ينادون دائماً بأن على الطلبة ألا ينشغلوا بالسياسة، وأن يكتفوا بتحصيل العلم، وهي حجة كل بني الاستعمار والاستبداد دائماً، وأحياناً تصل هذه المسألة إلى حد اتهام الطلبة بعدم طاعة والديهم ومدرسيهم، وقد ردت صحافة الحزب الوطني على ذلك كله، بل اعتبرت الطلبة أنصاراً طبيعيين للحزب الوطني، ودعتهم إلى نشر المبادئ الوطنية الصحيحة في كل مكان في مصر.

وفي الحقيقة فإن قوي الاستبداد تعزف دائماً على نغمة أن على الطلبة أن ينشغلوا بالعلم وأن على العمال أن ينشغلوا بالعمل، وكذلك الفلاحين وهكذا، ولكن سلوك الحزب الوطني ودعوته استطاعت أن تجعل الطلبة والعمال في طليعة القوى الوطنية والثورية، وأن تهتم بالفلاحين، وقد لعب الطلاب دوراً هاماً في نشر مبادئ الحزب الوطني في كل مكان، كما لعبوا دوراً هاماً في التظاهر والإضراب والاعتصام، كما لعبوا أيضاً دوراً أساسياً في بناء المنظمات السرية في ذلك الوقت، ولعب العمال أيضاً دوراً هاماً في الحركة الوطنية وكذلك الفلاحين.

وفي إطار نشر الفكر والسلوك الثوريين نجد محمد فريد يدعو إلى النقد، والنقد الذاتي داخل الحركة الوطنية وعدم تأليه الزعماء الوطنيين وطاعتهم طاعة عمياء، بل لابد من محاسبتهم إذا ما أخطئوا لأنهم بشر، غير معصومين من الخطأ يقول محمد فريد: "أطلب من حضراتكم إظهار نفورك مني لو أتيت ما يخالف مبادئ حزبنا، ثم يقول يا قوم إياكم والمحابة في الحق، يا قوم إياكم والمجاملة في الوطنية فهذه علامات على ضعف الأخلاق، ذلك الضعف بل ذلك الداء الدفين الذي يجب علينا محاربته بكل قوانا" (٧).

ومحمد فريد هنا يعتبر غياب النقد، والنقد الذاتي داء دفين يجب محاربته، وهو هنا يمثل امتدادا وتمثلا لروح الإسلام التي تدعوا إلى هذا الأمر تمامًا، ألم يقل عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - النقد من امرأة على مرأى ومسمع من جميع المسلمين قاتلا (أصابت امرأة وأخطأ عمر)، أليست هذه هي نفسها الدعوة التي وجهها أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - إلى المسلمين (إذا رأيتموني على حق فأعينوني، وإذا وجدتموني على باطل فقوموني) بل عندما قام أحد المسلمين قاتلا لعمر - رضي الله عنه - " والله لو وجدنا فيك اعوجاجًا لقومناه بسيوفنا " رد عمر قاتلا (الحمد لله الذي جعل في أمة الإسلام من يقوم اعوجاج عمر بسفيهه) .

وفي إطار ترسيخ الفكر الثوري والقضاء على الفكر الإصلاحى والتهادني نجد محمد فريد يقول : " يقول البعض أن من الهوس والتطرف أن نطلب الجلاء قبل أن تصبح الأمة كلها علماء، وأنه مادامت الأمة غير متعلمة فلا بد من وجود مشرف علينا، وهذا قول يؤدي إلى استمرار الاحتلال إلى ما شاء الله، فهل يرجى إصلاح أو تعليم من الإنجليز وهم الذين أفسدوا كل شيء، كيف نرجو إصلاح من سالب استقلالنا؟! كيف نرجى مساعدة غاصب أبتلع بلادنا؟

لقد ترك بعضهم المطالبة بالجلاء وسموا هذا التحول اعتدالا في المبدأ، وما هو إلا خيانة كبرى للوطن، أنهم يوجهون شطر الإنجليز لطلب بعض الإصلاحات البسيطة تعمية على الرأي العام، وتضليلا له واغترارا بوعود بعض الإنجليز الذين ألفوا ما سموه باللجنة البرلمانية المصرية لمساعدة هؤلاء المعتدلين على الإصلاح الداخلي بشرط عدم التعرض للاحتلال بكلمة،

وأستبشر بعض البسطاء خيراً بهذا الاهتمام الظاهري الذي من ظاهره الرحمة، ومن باطنه العذاب، ونسوا الأمر الأساسي الذي لا يجوز أن يكون لنا مطلب غيره من الإنجليز ألا وهو الجلاء العاجل " (٨).

وكان بعض البرلمانيين الإنجليز قد استقبلوا وفداً مصرياً أرسله الخديوي للمطالبة ببعض الإصلاحات في مصر، كما أن هناك بعض الأحزاب مثل حزب الأمة وحزب الإصلاح، كانت تنادي بالإصلاح أو التدرج في طلب الاستقلال، وفي الحقيقة فإن هذه المدرسة بدأت بشريف باشا، وقد رأينا كيف أنهى به الأمر إلى لا شيء، ثم ظهرت مرة أخرى على يد رجال الخديوي أو المواليين للاحتلال مثل حزب الإصلاح وحزب الأمة، وقد استمرت هذه المدرسة في الوجود منذ ١٩١٩، وفي مقابل هذه المدرسة الإصلاحية كانت هناك المدرسة الثورية المتمثلة في الأفغاني والنديم وعرابي ثم مصطفى كامل ومحمد فريد، ثم الإخوان المسلمين ومصر الفتاة وهكذا.

وبالطبع هناك اختلاف في الدرجة بين القوى والأحزاب الإصلاحية على حسب المشارب والظروف، ألا أنها لا تخرج في النهاية عن إطار الإصلاح، ولا تصل أبداً إلى حالة الثورة، بل هي تؤدي دوراً في تهدئة الأوضاع وتضييع الوقت، وفي لحظات المد الثوري تستدعيها قواي الاستعمار والاستبداد لتطويق الحالة الثورية وفض الجماهير وقد نجح الاستعمار في استخدام عناصر هذه المدرسة بنجاح باهر في تطويق ثورة ١٩١٩ على يد سعد زغلول، وتضييع نتائجها، وتضحيات أبناء الشعب فيها، وكان النجاح الاستعماري في تطويق ثورة ١٩١٩، بسعد زغلول ورفاقه كبيراً لدرجة أن ثورة كبيرة مثل ثورة ١٩١٩ لم تظهر ثانية إلى الآن (١٩٩٠) برغم وجود

ظروف التبعية والاستبداد كما هي " كانت إنجليزية وأصبحت الآن أمريكية "،
في حين أن مصر مثلاً شهدت ثورة ١٨٨١ ثم ثورة ١٩١٩، أي أقل من ٣٨
عاماً، بل أخطر من هذا أنه ما وصلت حالة المد الثوري إلى أفق عليّة في
نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات، نجحت القوى الاستعمارية في استخدام
أسلوب جديد لإجهاض المد الثوري عن طريق الانقلاب العسكري الذي نفذته
عملاء الأمريكان بقيادة عبد الناصر .

على كل حال، فإن محمد فريد كان حاسماً في فهمه لتلك المسألة وحدد
بطريقة رائعة أبعادها، وتطويق الحركة الوطنية .

وعلى مستوى التعليم اهتم الحزب الوطني أياً اهتمام بهذه المسألة على
أساس أن التعليم أول فريضة إسلامية، وثانياً ضروري لزيادة قووي حركة
الكفاح الشعبي ضد الاحتلال، وفي هذا الصدد استمر الحزب الوطني بدعم
ويشجع عملية إنشاء جامعة مصرية، وإتمام الجهود التي بذلها مصطفى كامل
في هذا الصدد إلى أن تم وضع حجر الأساس لتلك الجامعة في ٣٠ مارس
سنة ١٩١٤

وعلى مستوى التعليم الثانوي والعالي بذل الحزب الوطني جهداً كبيراً،
وشجع الأغنياء على افتتاح المدارس في كل مكان، ودعا إلى وجود مدارس
ثانوية وصناعية وتجارية في كل محافظة، أما على مستوى التعليم الابتدائي
فقد دعا الحزب الوطني إلى وجوب جعله إلزامياً ومجانياً وفي هذا الصدد
طالب محمد فريد : " بأن المساواة الحقيقية تقتضي بأن يكون التعليم الابتدائي
مجانياً لجميع طبقات الأمة فقيرها وغنيها بلا تمييز حتى يشب التلاميذ على

حب المساواة، ويعرفون منذ نعومة أظفارهم أنه لا تفاوت بين الناس ألا بخدمة الأمة، وأن أقربهم إلى الله أنقاهم لا أغناهم " (٩) .
ولم يقتصر الأمر على هذا بل دعا الحزب الوطني دائماً إلى محو الأمية وتعليم العمال والفلاحين، وافتتاح مدارس الشعب الليلية لهذا الغرض، وقد وجه محمد فريد نداء بهذا المعنى في خطبته في ٧ يناير ١٩١٠، قائلاً: " وعليكم أخواني بنشر مبادئ التعليم بين العمال والفلاحين وتأسيس المكاتب الليلية " .

وكان الحزب الوطني قد بدأ منذ أواخر ١٩٠٨ في إنشاء عدد من المدارس الليلية لتعليم الفقراء والعمال مجاناً فأنشأ في بولاق مدرسة من هذا النوع وبدأت الدراسة فيها في نوفمبر سنة ١٩٠٨، ثم وصل عدد تلك المدارس أربعة مدارس سنة ١٩٠٩، في الخليفة وبولاق وشبرا والعباسية، تحوي كل منها مائة وعشرين تلميذاً من مختلف الحرف، كما انتشرت هذه المدارس في مختلف المحافظات، وقد ساهم نادي المدارس العليا في هذه الحركة مساهمة كبيرة، وتألفت من خلال النادي لجنة لنشر تلك المدارس وتولي أعضاؤه التدريس فيها .

وكان برنامج هذه المدارس يتناول المواد الآتية " القراءة والكتابة - دروس الدين - قانون الصحة والاحتياطات الصحية - العناية بتربية الأطفال - القوانين الخاصة بالمعاملات اليومية - الشئون الاجتماعية - دروس العلوم - الحساب - تاريخ مصر - التاريخ الإسلامي - جغرافية مصر - أخلاق وآداب " (١٠) .

وفي مواجهة الغزو الثقافي الذي كانت مدارس وإرساليات التبشير تقوم به، قام الحزب الوطني بجهد كبير في مواجهة ذلك الغزو، بل قام الورداني زعيم منظمة التضامن الأخوي السرية بالمشاركة مع الشيخ عبد العزيز جاويش رئيس تحرير اللواء، بإصدار صحيفة الهداية للرد على طعنات المستشرقين وشبهاتهم حول الإسلام.

وفي إطار تحقيق التميز الفكري والثقافي والسياسي وزرع القيم الإسلامية في مواجهة الاحتلال والغزو الفكري، أهتم الحزب الوطني بالاحتفال بذكرى هجرة الرسول ﷺ، وقد بدأت هذه السنة الحسنة لأول مرة سنة ١٩٠٨ م عام ١٣٢٦ هـ قبيل وفاة مصطفى كامل، وكثيرة من ثمرات الحركة الوطنية والشعور بالاعتزاز القومي، وقد أقام طلبة المدارس الثانوية حفلة بهذه المناسبة بدار التمثيل العربي ليلة الاثنين أول المحرم سنة ١٣٢٦ هـ "٣ فبراير سنة ١٩٠٨ م"، كما أقيمت حفلات بهذه المناسبة في حلوان و طنطا والإسكندرية، وميت غمر و دكرنس وغيرها.

وفي سنة ١٣٢٧ هـ ١٩٠٩ م كان الاحتفال بهذه الذكرى أعظم وأفخم تبعاً لنمو الحركة الوطنية، واتساع مداها، وتولي طلبة المدارس تنظيم الاحتفال برعاية نادي المدارس العليا، وأقيمت حفلة بهذه المناسبة بدار التمثيل العربي، أُلقيت فيها الخطب والقصائد الشعرية وتم فيها تحليل أوضاع العالم الإسلامي في العام المنصرم وأحلام هذا العالم وآماله وطموحاته في العام القادم.

وقد تكررت تلك الحفلات في كل مدن البلاد وقراها. (١١)

وكننتيجة للضغط الشعبي واهتمام الحزب الوطني بهذه المسألة صدر قرار حكومي باعتبار هذا اليوم أجازة رسمية تعطل فيها الدواوين .
الدفاع عن المستضعفين فريضة إسلامية:

وقد ارتبطت الحركة الإسلامية الوطنية في مصر بقضية الدفاع عن المستضعفين أيما ارتباط، بل أصبح الدفاع عن المستضعفين والانحياز إلى الفقراء علما على تلك الحركة وإحدى تقاليدھا الثابتة، وفي هذا الإطار اهتم الحزب الوطني اهتمامًا ضخماً بقضايا العمال والفلاحين، فمن ناحية اهتم الحزب بنشر التعليم ومحو الأمية بين صفوف هذه الفئات عن طريق مدارس الشعب الليلية كما اهتم بأحوال العمال وتشكيل النقابات للدفاع عن حقوقهم وكوسيلة من وسائل الحشد والتعبئة في سبيل القضية الوطنية .

كان محمد فريد لا يفتأ يدعو إلى وضع التشريعات لحماية العمال والعناية بشئونهم يقول محمد فريد : " إلى الآن لا يوجد بمصر قوانين خاصة بحماية العمال ولا قوانين بتحديد سنهم ولا عدد الساعات التي يجب أن يقضونها في العمل، فنجد العمال متقلي الكواهل بلا رحمة، بل هناك من المعامل ما يشغل الأطفال ذكوراً وإناثاً مثل معامل حلج القطن، وذلك في وسط أردأ الأوساط من الوجهة الصحية " (١٢) .

وطالبت صحف الحزب الوطني تحديد ساعات العمل، ووضع حد أدنى للعمر فيمن يعملون بحيث لا يتم تشغيل الأطفال، وتحسين ظروف العمل وزيادة الأجور ووضع نظام للتأمينات الاجتماعية .

كما عني الحزب الوطني بتأسيس نقابات العمال والصناع لترقية حالتهم المادية والمعنوية، فأنشئت ببولاق سنة ١٩٠٩ أول نقابة للعمال في مصر

باسم " نقابة عمال الصنائع اليدوية " ووضع الحزب الوطني لها لائحة وقانونًا، وقد ازدهرت تلك النقابة، وبلغ عدد أعضائها في ختام سنة ١٩٠٩ نحو ثمانمائة عضو، عدا الأعضاء المساعدين من غير العمال، وحفل ناديها بالمحاضرات القيمة، فالقي فيها المرحوم عمر بك لطفي محاضرة مساء ١٥ يناير ١٩١٠، عن أسباب ارتقاء العمال وكيف يرقى العامل في مصر ، وقد سرت فكرة تأسيس النقابات في العواصم المختلفة والمدن الكبرى في مصر فأُنشئت نقابات لعمال الصنائع اليدوية في الإسكندرية والمنصورة و طنطا وغيرها على مثال نقابة القاهرة " (١٣)

ولم ينقطع جهاد الحزب الوطني ومحمد فريد في هذا الصدد، ففي خطبة محمد فريد في الجمعية العمومية السنوية للحزب الوطني في يناير ١٩١٠ قال محمد فريد : " العمال والفلاحون في بلادنا مهملون، فلا قانون يلزم المقاتل بدفع تعويض عن يموت شهيد عمله، أو يفقد أحد أعضائه فيصبح عديم الكسب، ولا الحكومة تفكر في الدفاع عنه " وأضاف محمد فريد : " إن نقابات العمال قوة هائلة تخضع لها الحكومات وتطأ رأسها أمامها، وأنه بفضل النقابات توضع القوانين التي تضمن منح عامل في الصناعة أو الفلاحة معاشا سنويا متى بلغ سنا معلومة " .

وفي الجمعية العمومية للحزب الوطني سنة ١٩١٢، قال محمد فريد : " ولابد لكم من العناية بنقابات العمال وبت مبدأ التضامن بينهم والدفاع عن حقوقهم، واستصدار القوانين الضامنة لهم بعدم التكف عند الشيخوخة أو عقب الإصابة مما يمنعهم عن الكسب، نري الآن العامل إذا سقط من شاطئ أو إذا قطعت يده مثلا لا يجد من مستخدمه أو من الحكومة عقداً أو نصيراً بل

ولا يجد نقابة تساعده، ولا راحم ولا معين ولا مخلص للعامل من هذا الجحيم
ألا النقابات، فتعالجه إذا مرض وتصرف له الأدوية إما مجاناً أم بثمن قليل،
وإذا مات ساعدت على تربية أولاده وإذا أصيب بما يمنعه عن الكسب رتبّت
له ما يقيه ذل السؤال مقابل قليل من المال يدفعه لها شهرياً .

وأضاف محمد فريد في نفس الخطبة : " أرجعوا البصر إلى حال العمال
في مصر سواء عمال الزراعة، وأقصد بهم جماعة الفلاحين الذين لا يملكون
أرضاً يعيشون من العمل باليومية أو من استئجار الأراضي، وانظروا إلى
تحكم الشركات الأجنبية، مثل التراموي والسكك الحديدية ومشاكلها في
العمال، وانظروا إلى الفلاح المستأجر وإلى ما يفرضه عليه مالك الأرض من
الإيجار الباهظ تجدوا أنهم في أشد دركات الفقر فالعامل لا يحصل على قوت
يومه ألا بعد أن يشتغل اثني عشر ساعة كل يوم على الأقل، والفلاح لا يصل
إلى ما يسد الرمق من أردأ أنواع الخبز بلا إدام إلا بشق الأنفس، كل ذلك
ناشئ من فقدان مبدأ الاجتماع والتضامن بينهم، وإهمال سرة البلد كل ما
يتعلق بأمورهم الخاصة وعدم التفات الحكومة إلى ترقية شأن العامل والفلاح،
والاحتلال يريد أن تبقى هذه الطبقة كقطيع الغنم يؤمرون فيطيعون، عائشين
عيشة السائمة، جاهلين حقوقهم وحقوق بلادهم " .

وإذا كان محمد فريد هنا قد دافع عن الفلاح مع العامل، فإنه كان يدافع
عن الفلاح دائماً باعتباره أكثر الطبقات المظلومة وأوسعها انتشاراً فهو يقول
: " كلنا يعلم أن الفلاح لا يملك قوت غده، ويجب تخليص الفلاحين من أيدي
المرابين " .

وربط محمد فريد إصلاح حال الفلاح بالاهتمام بمسألة التعاون الزراعي خصوصًا وكيف أن الحكومة تحاربها يقول محمد فريد في خطبة سنة ١٩١٠ أمام الجمعية العمومية للحزب الوطني: "كلنا يعلم كيف حاربت الحكومة الحركة التعاونية وخاصة في مشروع النقابات الزراعية الذي قام به المرحوم عمر بك لطفي، واستطاع أن ينشره، وأسس بعض النقابات ثم وضع مشروع النقابة العامة، لكن الحكومة التي عرقلت المشروع لم تتجج في القضاء عليه، فنجحت الفكرة وتم تأسيس خمسة عشر نقابة زراعية وسبع شركات تعاون منزلي، وشركة تعاون مالى واحدة والأمل معقود بازديادها بعد أن ظهرت نتائجها وأصبحت ملموسة باليد".

ثم يتطرق محمد فريد إلى محاربة السلطة الإنجليزية لهذه المسألة قائلا: "لم يرض الاحتلال بهذه الحركة المباركة شأنه مع كل حركة تعلم المصريين التضامن على جلب المنفعة أو منع الضرر، فلم تقبل الحكومة إلى الآن، أنظر في مشروع تعديل بعض مواد القانون التجاري تسهيلا لتشكيل النقابات مع أنه قد مضى ثلاث سنوات على تقديمه لها بل أهملته كما تهمل كل مشروع يقول به الوطنيون مهما كان نفعه".

وفي إطار دفاع محمد فريد عن الفلاح قال في خطبته أمام الجمعية العمومية للحزب الوطني سنة ١٩١٠: "يتحمل الفلاح المصري أكبر جزء من عبء الضرائب والميزانية"، ودعا إلى تخفيف تلك الضرائب قائلا: "يجب على الكتاب والخطباء أن يطرقوا هذا الباب ويشرحوه شرحًا وافيًا حتى يقف الرأي العام على ما يصيب الفلاح من الظلم الفادح لتحمله ما يقصم ظهره من الضرائب، ويجب على المشتغلين بتشكيل النقابات الزراعية أن

بهتموا بسرعة إنجازها حتى تشتغل بتخفيف الضرائب على الفلاح وتحسين حالته المسكنة، فهو يكد طول سنينه هو وزوجته وأولاده، ولا يحصل إلا على القوت الضروري“.

ويضيف محمد فريد: "الفلاح المصري أنعس فلاح في العالم، ولا خلاص من هذه الحالة ألا بنشر التعليم الابتدائي، وجعله إجبارياً، وبتشكيل نقابات زراعية للدفاع عن حقوقه أمام الحكومة، وأمام الملاك الذين يزدنون عليه الإيجارات بمناسبة وبدون مناسبة، وأمام المرابين الذين يأخذون منه ما يبقى لهم بين جشع الحكام وظلم الحكومة“

وبالإضافة إلى ذلك كله نجد أن الحزب الوطني قد أهتم أيضاً بالدعوة إلى الاهتمام بالأحياء الشعبية، والشئون الصحية عامة، ودعا إلى إنشاء مجلس بلدي بالعاصمة.

ففي بيان محمد فريد أمام الجمعية العمومية للحزب الوطني سنة ١٩١٠، قال محمد فريد: "إن هناك إهمال للأحياء الوطنية وعدم الاعتناء بصحة الأهالي لدرجة مروعة إذ ثبت بالإحصاء أن متوسط الوفيات في السنة يتراوح بين ٦٠، ٨٠ في الألف مع أنها في لندن ١٨ في الألف، وفي باريس ٢٠، وفي باقي مدن أوروبا لا تزيد عن ٢٥ في الألف مطلقاً، وليس هذا لفقر الميزانية المصرية، ولكن من إهمال الحكومة وصرفها المبالغ المخصصة لذلك في الأحياء التي يقطنها الإفرنج، وإهمال باقي الأحياء، فبينما تجد شوارع جاردن سيتي والقصر العيني مرصوفة وبها الأنوار تتلألأ، حيث لا سكان ولا أنيس، تجد أحياء برمتها لا ينفذ إليها نور الشمس نهائياً ولا يوقد

فيها مصباح ليلا، ولا تعرف للكنس والرش اسما، مما يؤدي إلى وفيات الأطفال بسبب هذا الإهمال وتراكم الأوساخ في الحارات “.

وفي خطبة محمد فريد في الجمعية العمومية للحزب الوطني سنة ١٩١٢، دعا إلى إنشاء طرق وسكك حديدية في المناطق السكانية لخدمة الأهالي بدلا من إنشائها بالقفار لخدمة الاحتلال ومشروعاته: “بينما توجل الحكومة خط السكك الحديدية بين الصالحية والقنطرة، وبين أسوان ووادي حلفا، تقوم بمد تلك السكك في القفار “.

وهكذا نجد الحزب الوطني كان منحازا انحيازًا شاملا إلى الفقراء والعمال والفلاحين، وقدم في هذا الصدد إسهاما عظيما ورائدا، فهو أولا يوضح الحالة التي عليها الفلاح والعمال والأحياء الفقيرة، وهو يعمل لنشر الوعي بين تلك الفئات عن طريق محو الأمية ونشر التعليم حتى يعرف هؤلاء حقوقهم ويطالبون بها، وهو أيضا يحدد أعداد هذه الفئات بدقة مثل الاحتلال والحكومة والمرابين وكبار الملاك، ثم هو يرسم الطريق الصحيح لانتزاع تلك الحقوق عن طريق عمل نقابات وتجمعات تدافع عن حقوق هذه الفئات المسحوقة.

وهنا يبرز سؤال هام جدًا، هل كان الحزب الوطني اشتراكيا ؟ وللإجابة عن هذا السؤال يجب أن نحدد أولا المقصود بالاشتراكية هنا، فإن كانت تعني الاشتراكية التي تنطلق من الفكر الفلسفي الأوروبي الماركسي أو غير الماركسي، فالحزب الوطني كان أبعد ما يكون عن هذا وإن كانت

تعني الاشتراكية " العدالة الاجتماعية " فهو هنا أكثر اشتراكية من كل الأحزاب والمنظمات والاتجاهات التي ظهرت في ذلك الوقت .

نعم كان الحزب الوطني حزبًا اشتراكيًا بمعنى انحيازه إلى الفقراء والمستضعفين انطلاقًا من العقيدة الإسلامية، ووفقًا للبرنامج الإسلامي الذي خرج الحزب من خلاله، وفي الحقيقة فإن الإسلام يحمل رؤية متميزة في هذا الإطار من خلال الكتاب والسنة وسلوك الرسول ﷺ والصحابة، وفي الحقيقة فإن هذه الرؤية كانت القاعدة التي انطلقت منها مبادئ ورؤية الأفغاني والنديم والحزب الوطني (مصطفى كامل، ومحمد فريد) في هذا الإطار .

وفي الحقيقة أيضًا أنه لو قدر لتلك المبادئ أن تری النور في هذا العصر لتغير وجه التاريخ، وفي الحقيقة أيضًا أن البشرية قد خسرت خسارة كبيرة حينما ربطت بين الاشتراكية والفكر المادي الماركسي في هذا العصر ، فأساءت إلى نفسها وإساءات إلى الاشتراكية وانتهى الأمر إلى إفلاس مروع للاشتراكية، وضباع الأمل في انتصار المستضعفين، وكسر شوكة الاستكبار .

وعلى أي حال فإن على المؤمنين حقًا بالعدالة الاجتماعية، والمنحازين حقًا للفقراء والمستضعفين، والذين يريدون النضال ضد المستكبرين و الرأسماليين أن يدركوا الآن خطأهم التاريخي، ويتوبوا عنه وأن يعتمدوا على الأيدلوجية الإسلامية لحشد الفقراء والمستضعفين في العالم اليوم، باعتبار الأيدلوجية الإسلامية هي القادرة نظريًا وعمليًا على مواجهة الحضارة الاستكبارية ودوائر الرأسمالية بعد الفشل المدوي والسقوط الذريع للماركسية .

وعلى كل حال فإن واجب الإسلاميين المعاصرين، وواجب المؤمنين بالعدالة الاجتماعية أن يتعاونوا في هذا الإطار من أجل إنقاذ العالم من الاستكبار والرأسمالية، ومن أجل الفقراء والمستضعفين، وفي الحقيقة فإن الحزب الوطني حاول أن يلعب هذا الدور فشارك في كل المؤتمرات الاشتراكية التي عقدت في أوروبا وغيرها، وحاول أن يقدم أيولوجية الإسلامية في هذا الإطار، ولكن لم يكن هناك أحد يسمع هذا الصوت بعد أن غطي دعاة المادية بأصواتهم المرتفعة على الأسماع، وفي هذا الصدد أيضًا نجد أن حزب مصر الفتاة بقيادة أحمد حسين قد حاول أن يؤدي هذه المهمة مرة أخرى ألا أن صوته أيضًا ضاع في الزحام، " اشترك حزب مصر الفتاة في المؤتمرات الاشتراكية، وقدم برنامجًا إسلاميًا للعدالة الاجتماعية في الأربعينات ".

نعم كان الحزب الوطني يحرص على الانحياز للفقراء انطلاقًا من الإسلام والحزب الوطني برمته في كل شيء برنامجًا أو سلوكًا أو ظرفًا تاريخيًا، كان حزبًا إسلاميًا، وكان أيضًا إسلاميًا في جماهيره وقياداته على السواء، وكان الحزب صريحًا في فهمه للاشتراكية التي يؤمن بها بأنها اشتراكية الإسلام، وتعتبر صحيفة الشعب الناطقة بلسان الحزب الوطني عن هذا الأمر في عدد ٢٢ مايو ١٩١٠، بقولها " نعم نحن ندعو إلى عودة مصر إلى الإسلام، ونذكر أن الدين الإسلامي جاء بأكثر مما جاءت به الحركة الاشتراكية في أوروبا ".

على أن المسألة لا يكتمل فهمها إلا إذا أدركنا أن الحزب الوطني كان أيضاً يعمل على تنظيم وحشد العمال والفلاحين والفقراء، في تنظيمات مستقلة ونقابية، ويعمل على تبصيرهم بحقوقهم، ومحاولة انتزاعها في إطار استخدام تلك الفئات في العمل الوطني أيضاً إلى جانب جانبها الاجتماعي، ولا تعارض بالطبع هنا فتحرير العمال والفلاحين من الظلم هو حشد لهذا القوى ضد الاحتلال، والنضال ضد الاحتلال يحمل بدوره نضالاً ضد علاقات التبعية والاستغلال، وضد الخديوي وكبار الملاك والمرايين والشركات الأجنبية، وكلهم كان يسهم في مص عرق العامل والفلاح.

على أن هذا الأمر يطرح ضرورة فهم رؤية الحزب الوطني لمسألة الاستقلال، فهل هو مجرد استقلال سياسي برحيل جيش الاحتلال؟ أم أنه استقلال شامل؟، وفي هذا الصدد نجد أن عمر لطفي قد عبر عن المسألة حينما أكد على أهمية الاستقلال الاقتصادي، وقطع خيوط التبعية^(١٤).

ومحمد فريد لا يفتأ يدعو أنصاره لإحياء الحركة التعاونية والمشروعات الاقتصادية^(١٥)، بل يقول باللفظ: "إن استقلال مصر الاقتصادي مرتبط باستقلالها السياسي"^(١٦).

بل ويدعو الحزب الوطني إلى إنشاء المدارس الصناعية، والمعاهد العلمية، ويدعو إلى إرسال البعثات العلمية إلى أوروبا في هذا الإطار، بل يرسل بعض الطلبة على نفقته.

وفي البرنامج الذي قدمه محمد فريد إلى الجمعية العمومية للحزب الوطني سنة ١٩١٠، يدعو محمد فريد إلى فرض الجمارك على السلع التي يوجد مثلها في البلاد حماية للصناعة الوطنية وتشجيعاً لها، وعدم فرض تلك

الجمارك على الحبوب والغلل وحاجات الفقراء، ويتعجب محمد فريد من فرض رسوم جمركية على الفحم الحجري اللازم للصناعة، وعدم فرض تلك الرسوم على الحرير والخمور مثلاً، ويهاجم محمد فريد سياسة فرض الضرائب على غزل القطن في مصر قائلاً: "من العجب أن الحكومة فرضت ضرائب على ما يغزل من القطن في مصر، فأما مصانع الغزل والنسيج في مصر لصالح المصانع الإنجليزية، في حين أنها لم تفرض شيئاً من ذلك على مصانع الخمور التي تصنع في مصر ولا على مصانع البيرة في القاهرة والإسكندرية، فضلاً عن أن الإسلام يحرم الخمور " : "إن هذه الأمور مخالفة للعقل والعلم والدين ولا توجد إلا بمصر حيث الاحتلال يدبر الأمور لغاية واحدة هي النهب " (١٧).

وهكذا عكس الحزب الوطني فهماً رائعاً لقضية الاستقلال، وقطع خيوط التبعية وحماية المنتجات، وفضح السلوك الاستعماري في هذا الإطار وأبان أهدافه وغاياته .

يري د . عصام ضياء الدين أن كل من الورداني وجاويش كانا وراء تأسيس أول نقابة عمالية في مصر، وهي نقابة عمال الصنائع اليدوية، وهكذا يؤكد خروج الحركة النقابية من رحم المنظمات السرية للحزب الوطني، أي أن الهدف منها كان وطنياً بالإضافة إلى بعدها الاجتماعي الطبيعي . يقول د . عصام ضياء الدين " وما بلغت النظر في تأسيس نقابة عمالية وطنية بمعنى الكلمة وهي نقابة الصنائع اليدوية أنها ولدت على يد الورداني وجاويش بما بذلاه معاً من جهود في تأسيسها ووضع قانونها"^{١٩}

وفي الحقيقة فإن مذكرات محمد فريد تؤكد هذا الرأي، حيث أن محمد فريد يقول : " إن الورداني كان مولعاً بالاشتغال بنقابات العمال^(١٠) "

وبلخص أيضاً د. عصام ضياء الدين إلى أن مدارس الشعب التي أسسها الحزب الوطني كانت بدورها من أجل النقابات الوطنية أساساً، وأن الشيخ عبد العزيز جاويش وتلميذه النجيب إبراهيم الورداني قد لعبوا دوراً في إنشائها مما يؤكد صلتها بالمنظمات السرية للحزب الوطني، يقول د. عصام ضياء الدين في هذا الصدد " وإذا كان الهدف الاسمي لهذه المدارس هو رفع مستوى تعليم الطبقات العاملة إلا أن المقصود منها في الواقع كان نشر المبادئ الوطنية، والثورة بين الطبقات الدنيا، حيث كان يدرس بها النظريات الثورية، وكراهيته للاحتلال وقوة الإسلام، وفوائد الاتحاد وواجبات المسلم لبلده وعقيدته، وخبث الأجانب ومستقبل مصر المسلمة، ونزاهة الحزب الوطني وفضائل مصطفى كامل "، وأن كل ذلك كان لغايات ثورية.

ويضيف د. عصام ضياء الدين: " كانت هذه وسيلة من الوسائل التي لجأ إليها الحزب حتى يضم الحركات العاملة إلى حركته، وقد لعبت هذه المؤسسات بل وامتد نشاط الحزب إلى القرى، حيث عمل على إنشاء النوادي الريفية لنشر الاضطرابات والإثارة بين صفوف الفلاحين مما أدى بالفعل إلى حدوث نتائج خطيرة ".

ويكمل د. عصام ضياء الدين " وهكذا لجأ الحزب إلى القواعد في المدن والريف لتحريرها أولاً والعمل على تجنيدها ثانياً، وكانت وسيلة في ذلك الجمعيات السرية، ومدارس الشعب السياسية والنقابات بكافة أشكالها والأندية التي سعي في تأسيسها فأصبح لدى تلك القواعد رصيد كبير من الوعي السياسي والاجتماعي ".

وهكذا أثبتت الحركة الإسلامية في مصر إيمانها بالنضال الاجتماعي إلى جانب النضال الوطني، بل ونشأ النضال الاجتماعي أصلاً من رحم الحركة الإسلامية الوطنية، ولم يكن هناك فضلاً بين النضال الوطني والنضال الاجتماعي، فالنضال الوطني يقود إلى النضال الاجتماعي ويفجره، والنضال الاجتماعي يقود إلى النضال الوطني ويزيد قاعدته.

معسكر الشعب في مواجهة الاحتلال والخبديوي والعملاء

كان الحزب الوطني بفضل جهود مصطفى كامل، ومحمد فريد، وعبد العزيز جاويش، وإبراهيم الورداني، وعمر لطفي وغيرهم كثير، قد استطاع أن يصل إلى درجة كبيرة من القوة والانتساع على مستوى النضوج الفكري والتنظيمي وال جماهيري، وكان الحزب قد استطاع أن يعيد تنظيم نفسه، وأن يشكل العديد من المنظمات السرية، ولعل حالة القوة هذه التي وصل إليها الحزب الوطني عقب وفاة مصطفى كامل سنة ١٩٠٨، قد أدت إلى تحالف كل القوى المضادة للشعب فتناستت تناقضاتها الثانوية، مثل الاحتلال والخبديوي والعناصر المرتبطة بالاحتلال، مثل حزب الأمة والمرتبطة بالخبديوي، مثل حزب الإصلاح، وشهدت مصر معسكران متصارعان هما الشعب بقيادة الحزب الوطني في مواجهة الاحتلال والخبديوي والأحزاب العميلة.

وكان من الطبيعي أن يندلع صراع يومي وسافر بين المعسكرين، وشهد عام ١٩٠٨ مظاهرة طلبية الحقوق احتجاجاً على عرض الجيش الإنجليزي بميدان عابدين في ٩ نوفمبر ١٩٠٨، وفي ٢٣ نوفمبر أعتصم طلبية كلية الهندسة وتضامن معهم طلبية الحقوق، وطلبة مدرسة الصناعة، وعقد الطلاب مؤتمراً حاشداً في الأريكية في ٢٥ ديسمبر سنة ١٩٠٨، في يوم عقد المؤتمر

العام للحزب الوطني والقوا الخطب النارية ضد الاحتلال والخبديوي، وسار هؤلاء في مظاهرات أنضمت إليها جموع الشعب بحيث أصبحت القاهرة بأكملها ميداناً للمظاهرات التي تهتف للحزب الوطني، وتتدد بالاحتلال والخبديوي والأحزاب والصحف العميلة، وانهمرت أيضاً خطابات التهديد على الخديوي، ووزير المعارف " سعد زغلول " وغيره من الوزراء والوجهاء الموالين للخبديوي أو الاحتلال، وتعرض الخديوي لأكثر من محاولة للتخفيف عن طريق وضع قنابل أمام قطاره الخاص أو ظهور عوائق أكثر من مرة على خط السكك الحديدية أثناء مرور قطار الخديوي .

وبالإضافة إلى ذلك دخلت الحركة العمالية في المعركة فاضرب الحنطورجية في القاهرة، وعمال الشحن في بور سعيد، واعتصم عمال شركة الترام، وقد أيدت اللواء كل هذه الأعمال وباركتها ودافعت عنها وأعلنت " أن أسلوب الإضرابات هو الملجأ الوحيد للعمال في طلب حقوقهم بصورة جماعية فهو حق من حقوق الأفراد والجماعات، واستعماله استعمال للحرية الشخصية وتعطيله تعطيلاً لها " (٢١) .

وفي نفس العام ١٩٠٨ تصاعدت الإضرابات العمالية، واحتل العمال مخازن هيئة السكك الحديدية في بولاق وشبرا والجيزة، وحجزوا القطارات في المخازن، وطالبوا بحقوقهم العادلة في تحديد أوقات العمل، وتحديد الأجور بالنسبة لطبيعة العمل بعد أن حاف بهم الجور، وطالبت صحيفة الحزب الوطني الرسمية " اللواء " الشركة الاستجابة إلى مطالبهم، وألقت اللوم على الحكومة لموقفها السلبي، وأكدت على أن العمال المصريين يصيرون إلى الحياة الحية على جسر من التضامن الأخوي (٢٢)

وكانت تلك الإضرابات العمالية - في مجموعها - توكيذاً على التحام الطبقة العاملة بالنضال الوطني، فبالرغم من الإطار الاجتماعي الذي أُتسم به الإضراب إلا أنه كان يخفي في جوهره مضمونا سياسيا ووطنيا^(٢٣).

وفي الحقيقة فإن مصر سنة ١٩٠٨ كانت تعيش حالة من النضال والثورة لم تشهدها منذ أيام عرابي، ويعلق سعد زغلول على هذا الأمر بقوله: "يظهر من هذه الحوادث أن هناك حركة ضد الهيئة الحاضرة عمومًا والخديوي خصوصا، فتظهر هذه الحركة تارة بمظهر الطعن عليه في الجرائد المختصة بالحزب الوطني والمشايعة له، وتارة بخطابات التهديد والإدانة برسائل القذف والتغرافية، وحيناً بالمظاهرات في الطرق والشوارع، وزماناً بالفرقة، ولا يدري إلا الله عاقبة هذه الحركة التي يمكن اعتبارها إرهاباً لحدوث انقلاب عظيم" ^(٢٤).

وفي عام ١٩٠٩ شهدت مصر تصاعداً رائعاً في النضال الجماهيري ضد الاحتلال والخديوي، ففي ٢٤ يناير أضرب الطلاب عن الدراسة وعقدوا اجتماعات حاشدة للتنديد بالاحتلال والخديوي، وقد بدأت تلك الحركة في الأزهر، وسرعان ما تضامن معها باقي طلبة المدارس والمعاهد في القاهرة والمحافظات الأخرى.

وفي ٢٧ يناير نظم طلاب الأزهر مظاهرة سارت إلى قصر عابدين حيث هتفوا هتافات شديدة ثم عرجوا على مقر جريدة اللواء ونادوا بحياة الحزب الوطني، وفي اليوم التالي عقد طلاب الأزهر اجتماعاً في حديقة الجزيرة وأنضم إليهم جماعات من الطلبة من المدارس العليا ونظموا مظاهرة ضخمة وصفتها اللواء بأنها كالجيش المنتظم فقصدوا دار اللواء وهتفوا

للحزب الوطني ثم قصدوا جريدة المؤيد الموالية للخديوي فهتفوا بسقوطها، وفي النهاية اصطدم الطلاب بالبوليس واستعملوا الحجارة في مواجهته، وتم إلقاء القبض على عدد من الطلبة الثائرين"، وفي الأيام التالية استمر طلاب الأزهر في الإضراب عن الدراسة، واعتصموا داخل الأزهر وفي الشوارع المجاورة له وتدخل البوليس بقوة كبيرة لفض هذه الحالة التي فرضتها الطلبة^(٢٥).

ويروي د. عصام ضياء الدين أن الشيخ عبد العزيز جاويش كانت له اليد العليا وراء هذا الاعتصام، وأن الطلبة الأزهريين كانوا يتلقون التعليمات منه، وأن جمعية الإصلاح الأزهرية كانت وراء هذا الإضراب الكبير، وهي الجمعية التي كانت يتزعمها الشيخ علي أحمد الجرجاوي الذي عرف بأنه داعية لأفكار الحزب الوطني^(٢٦).

وفي ١١ فبراير ١٩٠٩ سير الحزب الوطني موكبا وطنيا كبيرا في ذكرى وفاة مؤسس الحزب مصطفى كامل، كنوع من إعلان التمسك بمبدأ الجلاء، وإظهار قوة الجماهير ومدى إيمانها بالحزب الوطني ومبادئه.

وبإزاء تصاعد العمل الوطني والجماهيري، لجأت سلطات الاحتلال والخديوي إلى إعادة العمل بقانون المطبوعات بهدف تقييد حرية الصحافة، وأصدر مجلس الوزراء قراراً بهذا الشأن في ٢٥ مارس ١٩٠٩، وقد اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطني في يوم صدور هذا القرار وقررت الاحتجاج عليه، كما نشطت صحافة الحزب في مهاجمة القرار الذي يخول وزارة الداخلية حق إنذار الصحف وتعطيلها مؤقتاً أو نهائياً دون محاكمة أو دفاع، إلا أن الاحتجاج الأساسي على هذا القرار كان تنظيم الحزب الوطني لمظاهرات ضخمة للتنديد بهذا القرار وسلطات الاحتلال والخديوي.

ففي يوم الجمعة ٢٦ مارس ١٩٠٩ ن أي في اليوم التالي لصدور القرار الوزاري لتقييد حرية الصحافة، تجمع أكثر من عشرة آلاف متظاهر من طلبة المدارس العليا والأزهر والعمال والصناع والتجار، وعقدوا مؤتمراً في حديقة الجزيرة، ثم ساروا في مظاهرة ضخمة اخترقت شوارع القاهرة حتى ميدان الأوبرا.

وتجددت المظاهرات في يوم الأربعاء ٣١ مارس، وزادت الأعداد المشاركة فيها، وسارت المظاهرات إلى عابدين، حيث أصطدم البوليس بها، وتكررت المظاهرات في أول أبريل وبلغ عدد المتظاهرين ١٢ ألف متظاهر، وخطب فيهم الخطباء واتجهوا إلى ميدان الأوبرا، وهناك نشبت معركة حقيقية بين المتظاهرين والبوليس الذي كان يقوده هذه المرة هارفي باشا حاكمدار القاهرة الإنجليزي، وقد تم اعتقال عدد من المتظاهرين، كما تمت محاكمة عدد من قيادات الحزب الوطني بتهمة التحريض وإهانة الحكومة، وقد صدرت أحكام ضد بعضهم مثل احمد أفندي حلمي "سنة أشهر" وعدداً آخر بثلاثة أشهر مع إيقاف التنفيذ.

وإذا كان القرار الوزاري بتقييد حرية الصحافة قد وجد معارضة واسعة، فإن الحكومة لم تتراجع بشأنه، بل تمادت في نهجها على أساس أن أحداث ١٩٠٨ - ١٩٠٩ كانت توحى بزيادة قوة وانتشار الحزب الوطني بحيث أنه أصبح خطراً على الاحتلال والخيديوي، وهكذا وضع الاحتلال والخيديوي خطة لتطويق وإضعاف الحزب الوطني، وقد بدأت هذه الخطة بصدور قانون تقييد حرية الصحافة ثم تلي ذلك اعتقال الشيخ عبد العزيز

جاويش ومحاكمته عن مقال له في اللواء في ذكرى دنشواي وقد صدر الحكم بحبسه ثلاثة اشهر مع النفاذ، وبالفعل دخل الشيخ جاويش رئيس تحرير اللواء السجن، وقضي مدة العقوبة مرفوع الرأس دون أن تلين له قناة.

واستمرت الحكومة في خططها التقليدية في تطويق وإضعاف واضطهاد الحزب الوطني، فأنذرت جريدة اللواء في ٢٥ أغسطس ١٩٠٩، ثم سارت الحكومة خطوة أخرى كبيرة في هذا المجال فأصدرت قانون النفسي الإداري في ٤ يوليو ١٩٠٩، ثم أصدرت قرارات لفرض الرقابة على التمثيليات والمسرحيات، وأسست ما يسمى " بمراقبة التمثيليات " وذلك أيضاً للتضييق على استخدام هذا الإطار الفني في الحشد الوطني، وكان أعضاء الجمعيات السرية يستخدمون أسلوب التمثيليات كوسيلة من وسائل التعبئة الوطنية.

وبرغم كل هذا التعسف الحكومي وإصدار القوانين المقيدة للحريات، وسجن واعتقال الوطنيين، فإن الحركة الوطنية المصرية لم تتأثر بل ازدادت قوة، وظهرت هذه القوة جلية في قيام طلبة الحقوق بالمتظاهرين احتجاجاً على عرض الجيش الإنجليزي في عابدين كعادتهم السنوية في ٩ نوفمبر ١٩٠٩، وكان طلبة الحقوق قد بدأوا هذا التقليد في ٩ نوفمبر ١٩٠٨.

ومما يؤكد أن تلك الاجراءات لم تؤثر في الحزب الوطني، أن أحداث ١٩١٠ - ١٩١٢ قد أثبتت استمرار صلابة الحزب الوطني وزيادة قدراته لدرجة أنه استطاع أن يسقط إمكانية مد امتياز قناة السويس التي حاول الإنجليز الحصول عليها بموافقة الخديوي والوزراء، بل وبدفع رشوة للخديوي ولبطرس غالي.

على أن د. عصام ضياء الدين، يرى أنه بنهاية عام ١٩٠٩ كان محمد فريد يعد العدة لتفجير ثورة شاملة، فقام بعمل الاستعدادات المطلوبة لتطوير الحزب الوطني إلى منظمة سياسية وسرية كبرى، وتنظيم الحزب لأداء أعماله السياسية الخطيرة المنتظر حدوثها، والسيطرة الكاملة للجهاز السري للثورة على لجان الحزب وفروعه، وقد أعتمد محمد فريد في هذا الصدد على الورداني ومحمود حسيب (٣٧).

ومع بداية ١٩١٠ كان على الحزب أن يخوض معركة كبرى ضد المشروع الإنجليزي بمد امتياز شركة قناة السويس، خاصة وأن الإنجليز كانوا قد نجحوا في الحصول على تأييد الخديوي وبطرس غالي لهذا المشروع عن طريق دفع الرشوة لهما.

وقد لعبت صحافة الحزب الوطني دورًا هامًا في كشف المشروع مبكرًا، والتنبيه على خطورته وخسارة مصر فيه من الناحية السياسية والناحية المالية، وقد دخل محمد فريد بنفسه المعركة، وكتب عددًا من المقالات تحمل نفس المعنى، كما أنتقد محمد فريد هذا المشروع في بيانه أمام الجمعية العمومية للحزب الوطني، واحتجت اللجنة الإدارية للحزب الوطني على هذا المشروع احتجاجًا شديدًا، ولكن الحكومة صممت على المضي قدمًا في تنفيذ هذا المشروع الذي يقضي بمد امتياز قناة السويس ٤٠ عامًا أخرى، وهو الأمر الذي يشكل خطرًا على مستقبل مصر السياسي، ويعد تفريطًا في حقوقها وخيانة لحاضرها ومستقبلها.

ولم يجد الحزب الوطني أمامه طريقة لواء هذا المشروع الخطير على مستقبل مصر إلا استعمال لغة القوة والاعتقال، فقامت قيادة الحركة السرية

المكونة من محمد فريد، وعبد العزيز جاويش، وإبراهيم الورداني باتخاذ قرار باغتيال بطرس غالي رئيس الوزراء، وبالفعل قام إبراهيم الورداني بتنفيذ العملية يوم ٢٠ فبراير ١٩١٠، وسلم نفسه للبوليس وأعلن بصراحة أنه قتل بطرس غالي ليمنعه من مد امتياز قناة السويس، ولأنه خائن فهو المسئول عن توقيع اتفاقية ١٨٩٩ المشنومة بشأن السودان والتي أطلقت يد الإنجليز في السودان على حساب مصر، وأنه أعاد العمل بقانون المطبوعات وقيد الصحافة، ولأنه ترأس محكمة دنشواي، وبهذه الطريقة حقق إبراهيم الورداني الأثر السياسي المرجو من الحادثة، وفي نفس الوقت ظل متمسكاً طوال المحاكمة، وحتى بعد صدور حكم الإعدام عليه، الأمر الذي جعل من الصعب على سلطات الاحتلال والخديوي اكتشاف دليل مادي على علاقة الحزب الوطني بالحادثة، وعلى طبيعة المنظمات السرية التابعة للحزب الوطني.

وفي الحقيقة فإن عملية الاغتيال قد نجحت في وأد المشروع وجعلت جميع الأطراف المتحمسة له من الاحتلال والخديوي والوزراء تراجع حساباتها، وتذكر أن الأوضاع السياسية في مصر في ذلك الوقت لا تسمح بتمرير هذا المشروع بسهولة، إلا أن تلك القوى أدركت أن الحزب الوطني أصبح يمتلك جهازاً سرّياً كبيراً، وأن عليها أن تسعى لتصفيته سريعاً، وتم بالفعل تشكيل مكتب للبوليس لهذا الغرض، كما قررت تلك القوى التربص بالحزب الوطني وقياداته، وانتهاز أي فرصة لتصفية هذا الحزب الذي أصبح خطراً على النظام برمته.

على كل حال استغلت أوساط الحزب الوطني موضوع محاكمة الورداني وحولته إلى مهرجان وطني، وتتابع المقالات التي تشيد بوطنية

الورداني في صحف الحزب الوطني، وتلك التي تعدد خيانات بطرس غالي وتهدد غيره ممن يفكر في التفريط في حقوق مصر، وقام شباب مصر بطبع الآلاف من صور الورداني وقاموا بتوزيعها تحت عنوان بطل الوطنية، كما أرسلت الكثير من خطابات التهديد إلى رموز الاحتلال والخبديوي والوزراء، ونظمت الأشعار والأغاني الوطنية التي تشيد بذكر الورداني.

كما استغلت قيادة الحزب نجاحها في إجهاض مشروع مد امتياز قناة السويس واعتبرته نصرا للحركة الوطنية، وتم عمل المظاهرات والمهرجانات احتفالا بهذه المناسبة وكفرصة للتدبير بالاحتلال والخبديوي، ودفع الجماهير إلى ممارسة التظاهر كنوع من الإعداد والتدريب على تفجير الثورة المرتقبة، وكانت جماهيرية الحزب الوطني وانتشاره قد وصلت في ذلك الوقت إلى الذروة، لدرجة أن جرائد الحزب الوطني وصحفه كانت تصل إلى أعماق الريف، حيث يقوم مآذون القرية بقراءتها بصوت عال كل ليلة على مجموعات الفلاحين بعد انتهاء عملهم اليومي.

كانت سلطات الاحتلال والخبديوي ترصد ذلك كله وتدرك أن الثورة كانت وشيكة، خاصة وأن الحزب الوطني يمتلك قيادة واعية وذكية وخبيرة، مثل محمد فريد ويمتلك عناصر ثورية ومهيجة مثل عبد العزيز جاويش، وتمتلك جهازاً سرّياً ضخماً ظهرت قوته في حادث اغتيال بطرس غالي، وأن الحزب الوطني استطاع أن يحشد خلفه الطلاب والعمال والفلاحين.

وحرصت قوات الاحتلال في ذلك الوقت على تطويق وتصفية الحزب الوطني لمنع نشوب الثورة واعتمدت على خطة شديدة الخبث والذكاء تقوم على تهدة الأحوال أولا النقاطا للأنفاس ومحاولة خداع القوى الوطنية

وتخديرها عن طريق اختيار محمد سعيد رئيساً للوزراء خلفاً لبطرس غالي، وهو المتعاطف مع الحركة الوطنية، وفي الحقيقة فإن هذه خطة تقليدية تستخدمها قوي الاستعمار والاستبداد في حالة المد الجماهيري، وكنوع من التخدير والتطويق، وفي الحقيقة أيضاً أنه مهما كانت وطنية هؤلاء الذين يقبلون العمل مع الاحتلال أو الاستبداد فإن النظام وبرامج النظام وأهدافه تستوعبهم ويصبحون في النهاية نكاية على الحركة الوطنية من أعدائها المكشوفين، وهم أيضاً يخدمون أعداء الشعب في لحظات المد الجماهيري بما يملكونه من رصيد وطني يستخدمونه في تطويق حركة الجماهير، ويستخدمونها في ضرب تلك الحركة بلا هوادة إذا طلبت منهم سلطات الاستبداد ذلك، وعلى كل حال فالمسألة ليست مسألة أشخاص ولكنها مسألة نظام وسياسة نظام. ولم يحدث في التاريخ أن استطاع شخص مهما كانت مبادئه أن يطوع سياسة النظام وفقاً لرؤيته الشخصية، بل العكس كان دائماً يحدث، وعلى كل حال فقد عانت الحركة الوطنية في مصر على يد محمد سعيد أكثر مما عانتها على يد مصطفى فهمي أو بطرس غالي، ويعبر محمد فريد عن تلك المسألة في مذكراته بقوله: "استطاع الاحتلال أن يطوي محمد سعيد أيضاً ليصبح أحد خدامه، وقد أيقنا فيما بعد أن محمد سعيد كان يظهر لي وللحزب الوطني الإخلاص نفاقاً حتى يأخذ الأهبة لكفاحه" (٢٨).

وكانت النقطة الثانية في خطة سلطات الاحتلال والخديوي هي محاولة افتعال قضايا جانبية تغل الحزب الوطني وتضعه في موقف الدفاع، واستطاعت سلطات الاحتلال أن تجند نفراً من الأقباط لهذه الغاية، واستغلت في ذلك صحيفتي الوطن ومصر القبطيتين، وبدأت تلك المجموعة العزف على

أوتار التعصب الديني، ومطالب الأقليات وسب الحزب الوطني أو سب الدين الإسلامي الحنيف .^(٢١) ولكن الحزب الوطني استطاع أن يطوق تلك المحاولة بوعيه الإسلامي والوطني الفذ .

وكانت النقطة الثالثة في خطة سلطات الاحتلال والخديوي هي التضييق بكل السبل على الصحافة الوطنية، فراحت تدبر المؤامرات للقضاء على صحيفة اللواء، ونجحت الحكومة في ذلك، إلا أن الحزب الوطني استطاع أن يصدر جريدة العلم بدلا منها بسرعة وكفاءة أثارت غيظ الحكومة، فلجأت إلى إيقاف جريدة العلم لمدة شهرين في ٢٠ مارس ١٩١٠، وهنا قام الحزب الوطني بإصدار صحيفة أخرى هي الشعب في اليوم التالي مباشرة لإيقاف تلك الجريدة وكذلك أصدر الحزب الوطني صحف الاعتدال والعدل إلى أن عادت العلم إلى الظهور بعد انقضاء الشهرين، وأمضت الحكومة في التضييق على الصحافة الوطنية فوضعت قانوناً يقضي بإحالة تهم الصحافة إلى محاكم الجنايات في ١٦ يونيو ١٩١٠.

وكانت النقطة الرابعة في تلك الخطة محاولة التخلص من العناصر الموهوبة ثورياً وخطابياً وتنظيمياً مثل الشيخ جاويش، وكذلك التخلص من رأس الحزب المفكر وقائده المخلص محمد فريد، فقامت بتلفيق التهم لهما، وقدمتهما للمحاكمة بتهمة تقديم كتاب وطنيتي للشيخ على الغاياتي، وصدر الحكم على جاويش بالسجن ثلاثة اشهر، وعلى محمد فريد بالسجن ستة أشهر وكذلك مؤلف الكتاب بالسجن سنة مع الشغل، وقد تم تنفيذ الحكم في الشيخ جاويش، وأرجأ التنفيذ في محمد فريد لحين عودته من أوروبا، وعندما عاد تم تنفيذ الحكم فيه أيضاً (نظرت القضية أمام القضاء في أغسطس ١٩١٠).

وكانت النقطة الخامسة في الخطة مطاردة وتصفية كل العناصر المنتمية إلى المنظمات السرية، ومحاولة القضاء على تلك المنظمات، فتعرضت بيوت عدد كبير من هؤلاء للتفتيش، وتعرض بعضهم للاعتقال، كما تم إنشاء مكتب بوليس خاص بمتابعة تلك المنظمات، وفي هذا الإطار أيضًا صدر قانون الاتفاقات الجنائية الذي نص على معاقبة الاتفاقات الجنائية حتى ولو لم يتوفر فيها ركن الاشتراك في ارتكاب الجريمة (صدر ذلك القانون في ١٦ يونيو ١٩١٠).

ولكن الحزب الوطني استمر يناضل رغم هذه الظروف الصعبة والقاسية فما أن تعطل الحكومة صحيفة للحزب حتى يصدر غيرها، وما أن يعتقل أو يحاكم شخص وطني حتى يبرز غيره في الميدان، بل واستطاعت الحركة الوطنية في تلك الفترة أن تنظم عددًا من المهرجانات الوطنية في مناسبات دينية مثل عيد الهجرة، أو المولد النبوي الشريف، وكانت تعتبر ذلك بمثابة تأكيد على مبادئ الحزب وفرصة للتبديد بالاحتلال والخيديوي، كما نجحت الحركة الوطنية في تنظيم المظاهرات ضد روز فلت رئيس الولايات المتحدة عندما جاء إلى مصر في مارس ١٩١٠ وصرح بعدد من التصريحات المعادية للحركة الوطنية في مصر، وقد هتفت تلك المظاهرات بحياه الاستقلال والدستور، وسقوط روزفلت.

وفي الحقيقة فإن تصريحات روزفلت تعكس حقيقة الرؤية الأوروبية الصليبية، والصراع بين الحضارتين الإسلامية والأوروبية، فإذا كانت إنجلترا تحتل مصر لهذا السبب ولتحقيق مصالحها، فإن تصريحات روزفلت التي

ربما تتعارض مصالح بلاده مع إنجلترا في هذا الصدد، والمفروض أن تتعارض مبادئ بلاده أيضًا مع الاحتلال الأجنبي، وقد عانت هي منه وخاضت حربًا تحريرية ضد إنجلترا ذاتها للحصول على الاستقلال، فإن هذا التصريح يكشف حقيقة الحقد الصليبي الأوروبي تجاه مصر والعالم الإسلامي عموماً، قال روزفلت " إن الإنجليز يحتلون مصر بتفويض من أوروبا، وأنهم أوصياء على مصالح المدنية " (٢٠).

وفي نهاية ١٩١٠ نظمت الحركة الوطنية المصرية مظاهرة حاشدة في طنطا، حيث أصطف طلبة المدارس في طنطا في ٢٤ نوفمبر ١٩١٠ علي إفريز محطة طنطا عند مرور قطار الخديوي من الإسكندرية إلى القاهرة، وهتف هؤلاء الطلاب للجلاء والدستور في مواجهة الخديوي، وبالطبع استاء الخديوي من هذا وأمر باعتقال الطلاب، ووجهت إليهم تهمة الاشتراك في جمعية سرية إرهابية، وتمت محاكمة ١٦ طالب منهم إلا أن المحكمة قضت ببراءة معظمهم وتغريم ستة من الطلبة غرامة يسيره في ١١ يناير ١٩١١.

وفي نهاية ١٩١٠ استطاع الحزب الوطني أيضًا أن ينظم مؤتمرًا كبيرًا في بر وكسل في سبتمبر، ودعا إليه العديد من الشخصيات الهامة في الشرق والغرب وذلك بهدف أسماع العالم صوت مصر، وقد قرر المؤتمر في نهاية جلساته عددا من القرارات الهامة التي تؤكد حق مصر في الاستقلال والدستور ووحدة وادي النيل والحريات العامة، وكان محمد فريد قد قضى عدة شهور متنقلاً في أوروبا لشرح القضية المصرية وتعبئة المصريين في الخارج حول هذه القضية والمشاركة في مؤتمرات السلام الاشتراكية وغيرها دفاعاً عن حقوق مصر، ثم عاد محمد فريد إلى مصر في ديسمبر ١٩١٠

واستقبله الشعب استقبالا حافلا وقام محمد فريد على الفور بدعوة الجمعية العمومية للحزب الوطني للاجتماع، وقدم لها تقريراً عن كفاح الحزب الوطني في عام والظروف المحيطة بالحركة الوطنية في مصر في الداخل والخارج، ودعا إلى المقاومة المستمرة لسلطات الاحتلال والخديوي وانتهت تلك الجمعية العمومية باختيار محمد فريد رئيساً للحزب الوطني مدي الحياة، وكان هذا عملاً هاماً في تلك الفترة التي كانت الحركة الوطنية تستعد فيها لتفجير الثورة الشاملة .

إلا أنه في المقابل فإن سلطات الاحتلال والخديوي قامت باعتقال محمد فريد في ٢٣ يناير ١٩١١، وحاكمته على تقديم كتاب وطنيتي للشيخ الغاياتي، وهو الموضوع الذي كان قد صدر حكم بصده على الغاياتي بسنة مع الشغل والشيخ جاويش بثلاثة اشهر في عام ١٩١٠، وتأجلت وقتها محاكمة محمد فريد بسبب غيابه خارج مصر، وقد تمت محاكمة فريد وصدر الحكم بحبسه ستة أشهر في محاولة لإضعاف الحركة الوطنية المصرية، وحرمانها من قائدها المجرب وكنوع من إلقاء الرعب في قلب محمد فريد، وتعطيلاً للثورة المرتقبة، ومن الطبيعي أن يتبادر إلى الذهن سؤال هو هل تستحق كتابة كتاب في الأشعار الوطنية، أو تقديم كتاب يحوي هذه الأشعار كل هذه الضجة، لدرجة صدور أحكام بالحبس على ثلاثة رجال أحدهم زعيم الحزب الوطني : "محمد فريد" والآخر رئيس تحرير صحيفة الحزب الشيخ جاويش، وثالثهم عالم أزهري له مكانته هو الشيخ على الغاياتي، ولكن المسألة لم تكن كتاباً في الشعر ولا في كتابة مقدمات الكتب ولكن الأمر كان محاولة من سلطات

الاحتلال والخبديوي بعد أن أدركت قرب قيام الثورة وقدرة الحزب الوطني على ذلك، كان محاولة لمنع ذلك وتطويقه عن طريق حرمان الحركة الوطنية من قائدها المخلص، ومن أحد كبار دعايتها: "جاويش" وكنوع من وضع الحزب الوطني في حالة رد الفعل لمنعه من تفجير الثورة، ونزع زمام المبادرة من يد الحركة الوطنية المصرية في ذلك الوقت.

وفي الحقيقة فإن محاكمة الشيخ جاويش والشيخ الغاياتي على هذه التهمة العجيبة في أغسطس ١٩١٠، وصدر الحكم بالحبس عليهما، كان محاولة لتخويف محمد فريد ودفعه لعدم العودة إلى مصر والبقاء في أوروبا، فيكون ذلك نوع من الهجوم على الحزب الوطني وحرمانه من جهود قائده المخلص، وكل ذلك بهدف منع نشوب الثورة المرتقبة.

على كل حال عاد الزعيم محمد فريد، وتمت محاكمته في ٢٣ يناير ١٩١١، وصدر الحكم بحبسه ستة أشهر، وأظهر محمد فريد تماسكه وصموده، وقضي تلك الفترة مرفوع الرأس دون أن يتنازل عن مبادئه أو تخونه شجاعته.

وفي هذا الإطار أيضاً حاولت سلطات الاحتلال والخبديوي، نشر الشائعات عن مساومات بين محمد فريد وتلك السلطات بهدف تخليصه من السجن أو المحاكمة مقابل المرونة أو عدم الشدة مع الاحتلال والخبديوي، إلا أن تلك الشائعات لم تصل إلى أغراضها الخبيثة، لأن الشعب يعرف إخلاص قائده، ولأن هذا القائد لم يلتفت للحظة إلى مثل تلك المساومات بل رفضها من حيث المبدأ، فعندما جاء إليه موفد من الخديوي لمساومته رفض ذلك بتأناً وأكد تفضيله للسجن على التفريط في المبادئ، وبرغم غياب الزعيم محمد

فريد داخل السجن، فإن نشاط الحزب الوطني استمر وتصاعد، بل أن اللجنة الإدارية للحزب الوطني أصدرت بياناً عقب صدور الحكم على محمد فريد، دعت فيه الأمة إلى الثبات والاستمرار في طلب الجلاء والدستور، وكان محمد فريد هو المثل والقوة في هذا الثبات، فعندما طلب منه موفد الخديوي الدكتور عثمان بك غالب مجرد تقديم طلب للخديوي للعفو عنه، وأن الخديوي مستعد لذلك رد عليه محمد فريد قائلاً: "أنا لا أطلب العفو ولا أسمح لأحد من عائلتي بطلبه عني وإذا صدر العفو فلا أقبله".

إذاً فقد استمر الحزب الوطني في نضاله برغم غياب زعيمه محمد فريد في السجن، ونظم الحزب موكباً ضخماً في ذكرى وفاة مصطفى كامل في ١٠ يناير ١٩١١، كما أصدر الحزب الوطني كتاباً هاماً في يوليو ١٩١١ نقد فيه دعاوى الاحتلال، ووصف فيه حالة البلاد التي تردت بسبب الاحتلال وغياب الدستور.

خرج محمد فريد من السجن في يوليو ١٩١١ وسط مظاهرة حاشدة من الشعب الذي جاء لتحيته من كل مكان، ليواصل رحلة كفاحه للحركة الإسلامية الوطنية في مصر، وفي تلك الآونة كانت إيطاليا قد اعتدت على ليبيا بهدف احتلالها، ودب رجال الحركة الوطنية في مصر للدفاع والتضامن مع شعب ليبيا المسلم، وطالب محمد فريد: "بضرورة المقاومة المسلحة لمواجهة خطر الحروب الصليبية الموجهة ضد الأمم الإسلامية والشرقية، كما شدد على ضرورة مقاطعة إيطاليا حتى يمكن إلحاق الخسائر بها" (٢١).

كما هاجت عواطف المصريين انتصاراً لأبناء دينهم في طرابلس، وقامت التنظيمات السرية للحزب الوطني بدور هام في هذا الإطار، فتألفت من جمعية التضامن الأخوي لجنة عليا لمساعدة أهل طرابلس، واستطاعت أن تجمع ٧٥٠ ألف جنيه مصري للمساهمة في الجهد الحربي لمواجهة إيطاليا، كما نظمت تلك المنظمة

عملية عبور الضباط الأتراك الذين أتوا من تركيا إلى الإسكندرية للذهاب إلى طرابلس عبر الصحراء، وذلك رغم ممانعة الإنجليز في ذلك، بل رغما عنهم ومن خلف ظهورهم، كما قامت الجمعية بتوصيل الأسلحة بكميات ضخمة عبر السيلوم إلى طرابلس وقد لعب الشيخ عبد العزيز جاويش دورًا هامًا حيث تولي بنفسه قيادة هذه العمليات (٣٢) .

وقد اكتشفت السلطات الإنجليزية هذه العملية، فأمرت بالقبض على الشيخ عبد العزيز جاويش، إلا أنه استطاع الهروب، وسافر إلى الأستانة (٣٣) .

وفي خارج مصر لعب محمد فريد دورا كبيرا في الدفاع عن طرابلس، وشارك في المؤتمر الذي عقد لهذا الغرض في لندن في أول أكتوبر ١٩١١، وخطب فريد في هذا المؤتمر قائلا: "أني اشترك مع الحاضرين في إظهارهم المقت لإيطاليا، وإظهار العواطف والشعور نحو الأمة العثمانية، وأرى من الواجب أن نحتج لا على أعمال إيطاليا فقط بل على كل أمة تحتل قطعة من أملاك تركيا أو من بلاد الإسلام على العموم، وبالأخص على بريطانيا وفرنسا اللتين تحتلان مصر وتونس والجزائر ومراكش، وأن عمل إيطاليا هذا إنما هو حلقة من سلسلة أعمال انتفقت دول أوروبا على ارتكابها ببلاد الإسلام والشرق لمحو سلطة الإسلام السياسية " ودعا فريد إلى مقاطعة إيطاليا قائلا: "فلتعلم إيطاليا أنها ستلاقي من مسلمي الأرض من المقاطعة الشديدة ما يحملها من الخسائر أضعاف ما تنتظر الحصول عليه من احتلالها طرابلس " .

وفي يوم ٧ أكتوبر عقد اجتماع آخر لهذا المؤتمر في قاعة " كوكستون هول " تحت رئاسة محمد فريد، وخطب فريد قائلا: "إن الأمة العثمانية تقاوم حتى اليوم تيار اضطهادات أوروبا الساعية جهدها لابتلاع الأمم الخارجة عن دائرة المسيحية واستعبادها، وأن هذه الحرب ليست إلا حلقة من سلسلة حروب بدأت في القرن

الثاني عشر هي الحروب الصليبية، ولا تنتهي ألا بعد أن تخضع أوروبا كل ما هو خارج عن دائرتها، إن هذه الحرب حرب جنس ودين، ومهما حاول السياسيون إسنادها إلى أسباب دهنت بطلاء الإيهام والتغريب فما هم بمزحزحيها عن كونها استمرار للحروب الصليبية الموجهة ضد الأمم الإسلامية والشرقية " (٣٤) .

بل أن محمد فريد ذهب إلى الأستانة لكي يعبر عن عواطف مصر كلها نحو تركيا، ويؤكد تضامنه وتضامن مصر معها في الدفاع عن طرابلس ضد الغزو الإيطالي (٣٥)، وقد سحب محمد فريد في هذه الزيارة وفدًا مصريًا ضم عبد الرحمن الرافعي المؤرخ المعروف وأحد أعضاء الحزب الوطني .

وفي الحقيقة فإن مصر كلها شاركت في التضامن مع الدولة العثمانية في دفاعها عن طرابلس، ولم يقتصر هذا الأمر على أعضاء الحزب الوطني، بل إن جميع طبقات الشعب قد عبرت عن روح التضامن الإسلامي بطريقة أو بأخرى، وفي هذا الصدد يقول الرافعي: " اتجهت عزائم المصريين إلى مساعدة الطرابلسيين في دفاعهم المجيد ضد الغزو الإيطالي فأمدوهم بالمال والبعثات الطبية، وتطوعوا في صفوفهم، وظهرت مصر بمظهر التضامن الإسلامي، وقد تألفت لجنة عليا برئاسة الأمير عمر طوسون في أكتوبر ١٩١١ لجمع التبرعات للمجاهدين في طرابلس، وانهالت التبرعات من كل صوب، وتألفت البعثة الطبية الأولى لمعاونة جرحي الحرب الطرابلسية من الدكتور نصر فريد، والدكتور حافظ عفيفي، والدكتور محمد كمال، والدكتور سيد شكري، وقد أقام الحزب الوطني حفلة تكريم لهذه البعثة في فندق شبرد مساء ٢٩ نوفمبر ١٩١١، وخطب فيهم محمد فريد وسافرت البعثة قاصدة طرابلس في ١١ ديسمبر ١٩١١، فودعوا بالمحطة توديعًا حماسيًا (٣٥) .

هوامش

- (١) من مذكرة محمد فريد إلى الدول المتحاربة والمحايدة في أكتوبر ١٩١٧
- (٢) د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- (٣) جريدة الظاهر، مارس ١٩٠٨.
- (٤) اللواء، مقال محمد فريد سبتمبر ١٩٠٨.
- (٥) الرافعي، محمد فريد، مرجع سابق.
- (٦) من خطبة محمد فريد، ١٤ سبتمبر ١٩٠٨ في القاهرة.
- (٧) من خطبة محمد فريد، ١٤ سبتمبر ١٩٠٨ في القاهرة.
- (٨) من خطبة محمد فريد، ١٤ سبتمبر ١٩٠٨ في القاهرة.
- (٩) من خطبة محمد فريد، ٧ يناير ١٩١٠ الرافعي، محمد فريد، مرجع سابق.
- (١٠) الرافعي، محمد فريد، مرجع سابق.
- (١١) مقال لمحمد فريد، يوليو ١٩٠٨.
- (١٢) الرافعي، محمد فريد، مرجع سابق.
- (١٣) الرافعي، مرجع سابق.
- (١٤) الرافعي، مرجع سابق.
- (١٥) الرافعي، مرجع سابق.
- (١٦) خطبة محمد فريد في الجمعية العمومية للحزب الوطني سنة ١٩١٠.
- (١٧) د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- (١٨) د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- (١٩) مذكرات محمد فريد، وكذلك وثائق اغتيال بطرس غالي، ملف (١) استجواب محمد فريد.
- (٢٠) اللواء، ١٩ أكتوبر ١٩٠٨، ٢٠ أكتوبر ١٩٠٨.
- (٢١) اللواء، ٢١ أكتوبر ١٩٠٨.

- (٢٢) د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- (٢٣) مذكرات سعد زغلول كراس ٩ ص ٤٤٠
- (٢٤) جريدة اللواء، ٢٧ يناير، ٢٨ يناير، ٣٠ يناير، ٣١ يناير ١٩٠٩
- (٢٥) د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- (٢٦) د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- (٢٧) مذكرات محمد فريد، كراس (١) ص ١١٠
- (٢٨) د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق.
- (٢٩) من خطبة روزفلت، مايو ١٩١٠
- (٣٠) من خطبة محمد فريد في اجتماع لندن للاحتجاج على غزو إيطاليا لليبيا، ١٩ أكتوبر ١٩١١
- (٣١) مجلة المصور، ١٧ مارس ١٩٧٢، مذكرات شيخ الفدائيين المصريين أحمد رمضان زيان.
- (٣٢) مذكرات محمد فريد، كراس (٢) ص ٤٦٠
- (٣٣) الرافعي، مرجع سابق ص ٢٨٢، ٢٨٣
- (٣٤) الرافعي، مرجع سابق ص ٢٨٦، ٢٨٧

الطريق إلى ثورة ١٩١٩

شهدت الفترة من ١٩١٠ - ١٩١٢، حالة من الكر والفر بين الحركة الوطنية المصرية وسلطات الاحتلال والخبديوى، فالحركة الوطنية المصرية كانت تعد العدة لتفجير الثورة الشاملة بعد أن انتشرت أفكارها، واحتشدت الأمة بجميع طبقاتها من خلفها، وبعد أن شكلت العديد من المنظمات السرية لهذا الغرض، وكانت الحركة الوطنية المصرية تعد المسرح المحلي والعالمي لتلك الثورة، ومن الجانب الآخر كانت سلطات الاحتلال والخبديوى قد أحست بهذا الأمر وسارعت إلى العمل لمنع حدوثه بكافة السبل والطرق، واعتمدت في عملية تطويق الثورة على وضع الحزب الوطني في حالة رد فعل دائمة عن طريق سلسلة من الإجراءات القمعية والقضايا الجانبية، وشهدت تلك الفترة عمليات تعطيل الصحف، واعتقال الوطنيين وتفتيش بيوتهم، وتعرض عدد منهم للمحاكمة والحبس، كما شهدت تلك الفترة ظهور ما يسمى بالفتنة الطائفية التي حركتها الأصابع الإنجليزية سنة ١٩١٠، ١٩١١.

ولعل من أهم أجزاء الخطة الاستعمارية هو محاولة التخلص من محمد فريد، وعبد العزيز جاويش، على أساس أنهما رأس العمل الوطني والثوري في مصر.

وتعرض عبد العزيز جاويش لسلسلة من المحاكمات وانتهت المسألة بهروبه عقب طلب القبض عليه بتهمة تهريب السلاح والمتطوعين، وتسهيل نقل الضباط العثمانيين إلى طرابلس عن طريق مصر.

أما محمد فريد، فقد تمت محاكمته وحبسه في أوائل ١٩١١، ثم عادت الحكومة، فقررت محاكمته مرة أخرى في أوائل سنة ١٩١٢، أي أن الخطبة هي إدخاله من سجن إلى سجن حتى تظل الحركة الوطنية في حالة رد فعل مستمرة، على كل حال استطاع محمد فريد أن يهرب من مصر في أوائل ١٩١٢، هروباً من هذا الاضطهاد، وأخذ يتنقل في أوروبا مدافعاً عن قضية مصر، وقد صدر حكم بسجنه غيابياً سنة مع الشغل في قضية ملفقة عبارة عن محاكمة ظالمة على خطبة ألقاها في الحزب الوطني، وبالطبع لم تكن هذه المحاكمة بسبب تلك الخطبة، فكم من الخطب ألقاها محمد فريد وغيره كانت أكثر حدة من تلك الخطبة، ولكن كان الهدف دفع محمد فريد إلى الهجرة لحرمان الحركة الوطنية من جهوده داخل مصر وتركها بلا قائد، أو إعادة سجنه يوضع الحركة الوطنية في حالة رد فعل لمنعها من التفكير في تفجير الثورة.

وعلى كل حال فأننا نري أن قرار محمد فريد بالهجرة من مصر عقب ظهور نية "حكومة في محاكمته كان خطأ تاريخياً، فمادامت قيادة الحركة الوطنية قد اكتشفت أن الحركة مستهدفة للتصفية، فكان لابد من تفجير الثورة مهما كانت الخسائر والنتائج، وهي لن تكون أكثر من الخسائر والنتائج التي وصلت إليها الحركة على كل حال مع عدم تفجير الثورة.

وبالطبع فإن هجرة محمد فريد لم توقف عجلة التصفية، بل شجعت سلطات الاحتلال على المزيد من التصفية والتطويق للحركة الوطنية، ألم تكن تصفية محمد فريد وإبعاده جزءاً من خطة شاملة للقضاء على الحركة الوطنية أو تطويقها، ويضيف الراجحي في هذه الحالة بقوله: "ساد البلاد بعد نفي

الزعيم جو من الإرهاب وكثرت الوشائيات والسعايات، وأستهدف الوطنيون لأقصى ضروب التعسف والاضطهاد ووسعت الحكومة في مطاردة الحركة الوطنية، وضرب نطاق التجسس حولها، واستخدمت في سبيل ذلك الوعد والوعيد لإلقاء التخاذل في صفوفها، وكان مما اتخذته للتكيد بها أن لجأت إلى المحاكمات الرهيبة لتلقي الرعب في قلوب أنصارها، وتبعث الفرع في نفوسهم : (١).

وحاولت سلطات الحكومة التقدم في هجومها على الحركة الوطنية، بعد أن نجحت في التخلص من جاويش وفريد، وإرهاق الوطنيين بالمحاكمات والاعتقالات والتفتيش والمطاردة، فقررت تليفق تهمة لعدد من قيادات الحركة المعروفين بصلتهم بالمنظمات السرية التي لم تستطع الحكومة الوصول إليها، وهكذا قامت الحكومة باعتقال إمام واكد، ومحمود طاهر، ومحمد عبد السلام بتهمة الاتفاق الجنائي على اغتيال المعتمد البريطاني، والخديوي، والوزراء وغيرهم، وذلك في يوليو ١٩١٢، ونظرت القضية يوم ١٣ أغسطس، وصدر الحكم فيها بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة على إمام واكد، وخمسة عشر سنة على كل من محمد طاهر، ومحمد عبد السلام.

ولاشك أن هذه القضية كانت ملفقة جملة وتفصيلا، وكان الهدف منها ومن تلك الأحكام القاسية التي صدرت فيها إلقاء الرعب في صفوف المنظمات السرية التابعة للحركة الوطنية، ومحاولة تصفيتها بالخوف والرعب.

ويؤكد عبد الرحمن الراجعي أن تلك القضية كانت ملفقة قائلا : "لم يكن للاتهام في هذه القضية من سند يرتكن عليه : (٢) .

بل أن جورج بك فيليبس مأمور الضبطية بمحافظة القاهرة أعترف فيما بعد " بأن هذه القضية ملفقة " (٣).

وإمعاناً في القمع قامت الحكومة في نفس الشهر "أغسطس ١٩١٢" بالقبض على مجموعة كبيرة من الشباب الوطني بتهمة الانتماء إلى منظمة سرية لها أغراض ثورية و تهمة إحراز منشورات ، وشملت الاعتقالات شباباً مصرياً في القاهرة والإسكندرية وغيرها من المدن المصرية بالخارج عن طريق طلب تسليمهم من البلاد الأخرى، وبالفعل قامت حكومة الاتحاد والترقي المعادية للإسلام في الأستانة بتسليم الشيخ جابوش وغيره من المصريين في تركيا إلى السلطات المصرية لمحاكمتهم.

وقد نظرت القضية أمام المحكمة في ١٦ نوفمبر ١٩١٢، وقضت بحبس أحمد مختار عشر سنوات، وحفظ الدعوة بالنسبة للباقيين.

وفي هذا الإطار تم تعطيل اللواء نهائياً في ٣١ أغسطس ١٩١٢، وتعطيل جريدة العلم نهائياً في ٧ نوفمبر ١٩١٢.

وفي حقيقة فإن الحركة الوطنية المصرية لم تسكت في مواجهة ذلك كله، وإن كانت قد فقدت زمام المبادرة لتفجير الثورة، كما كان معداً لها من قبل بعد فقدانها لكثير من عناصرها القيادية والثورية، ومع اشتداد الهجمة البوليسية عليها، فنجد أن المنشورات كانت تغمر مصر كلها، القاهرة و طنطا والمنصورة وأسيوط، وكانت في مجموعها تحمل مضامين ثورية مثل الدعوة إلى توزيع السلاح والعصيان وإنقاذ السجناء، وكانت هذه المنشورات توزع بكميات كبيرة، أو تلتصق على الجدران، فإذا قام البوليس بنزعها ظهرت من جديد وهكذا، بل إن الأمر وصل إلى حد ضبط الأسلحة والذخائر لدى أحد

عناصر تلك المنظمات، وهو عبد الغفار متولي في بلدته " شربين " بالدقهلية^(٤).

كما قام عدد من العناصر مثل حسن نافع بتشكيل عدد من المنظمات السرية الجديدة لمواجهة اكتشاف الاحتلال للمنظمات القديمة أو معرفة بعضها، فقام بإنشاء الجمعية المصرية في القاهرة، وجمعية الصناع في ميت غمر، وجمعية الأحرار في الدرب الأحمر، وقد اكتشف أمره وتم اعتقاله في يوليو ١٩١٢^(٥).

قلنا أن الحركة الوطنية المصرية في ذلك الوقت قد تعرضت لعملية تصفية بشعة واسعة، وقلنا أيضًا إن تلك الحركة لو بادرت إلى تفجير الثورة بمجرد أن شعرت بنية سلطات الاحتلال والخبديوي في الهجوم عليها لكانت النتائج أفضل مهما كانت خسائر الثورة ونتائجها، وقلنا: إن محمد فريد قد أخطأ بقرار خروجه من مصر هربًا من المحاكمة والسجن، ولكن كل هذه الأخطاء لا تنقص من حقيقة عظمة وإخلاص تلك الحركة وقائدها، أضف إلى ذلك أنه كانت هناك عوامل أخرى أدت إلى تأخير الثورة وتعطيل الانفجار الثوري، ومن هذه العوامل، وصول حكومة غير إسلامية إلى السلطة في تركيا بل حكومة تعادي الجامعة الإسلامية عمومًا وفي مصر خصوصًا، حيث أن الحركة الوطنية الإسلامية في مصر كانت تعتمد إلى حد كبير على الدعم الإسلامي العثماني لها على المستوى التنظيمي والمادي، ومستوي العاطفة الإسلامية، وللأسف كانت الحكومة التركية المعادية للإسلام في ذلك الوقت تمهد لإلغاء الخلافة الإسلامية، وتتعاون سرا وعلنا مع الإنجليز، لدرجة أنها سمحت بمطاردة الوطنيين وعرقلة جهودهم في الأستانة نفسها، ولدرجة

موافقتها على تسليم بعض الوطنيين في الأستانة إلى الحكومة المصرية مثل الشيخ جاويش وغيره.

إذن فالصعوبة التي واجهت الحزب كانت جزءاً من الصعوبة التي واجهت العالم الإسلامي في ذلك الوقت، وهي أن المنحني الإسلامي كان يهبط وينحدر في ذلك الوقت عمومًا.

كان من الطبيعي أن تحقق تلك الهجمة البوليسية والسياسية التي نظمها الاحتلال والخبديوي كثيرًا من الخسائر في صفوف الحزب الوطني، فلم يعد للحزب سوى صحيفة واحدة هي الشعب، وفقد الحزب الكثير من عناصره النشطة في عمليات الاعتقال والمحاكمات المتوالية، كما تم بيع مقر نادي المدارس العليا، وهو النادي الذي لعب دورًا كبيرًا في العمل الوطني، وذلك بسبب العجز المالي، وكان من الطبيعي أيضًا أن تؤثر تلك الحملة على بعض العناصر الضعيفة في الحزب الوطني مما هدد الحزب بالانقسام.

وفي مواجهة ذلك لجأت قيادة الحركة الوطنية المصرية إلى عمل تقييم شامل ومراجعة لأحوالها وظروفها، ولجأت تلك القيادة إلى حث الرجال المخلصين في الحزب إلى إيجاد كيان جديد، والشرع في افتتاح نادي المدارس العليا مرة أخرى، كما عولوا على عقد الجمعية العمومية للحزب وتطهير صفوفه من الضعفاء والمترددین^(٦).

وفي نفس الوقت لجأ محمد فريد إلى تقوية المنظمات السرية في خارج مصر وداخلها على أساس أن العمل السري أصبح الطريق الوحيد المتاح أمام الحركة الوطنية، وأن خبرة السنوات الطويلة من الكفاح تؤكد أنه لا سبيل إلى إخراج الإنجليز من مصر إلا بطريق القوة^(٧).

وفي إطار إعادة تشغيل الحركة الوطنية على أسس جديدة قامت حركة نقد، ونقد ذاتي داخل صفوف الحركة، واعتبرت تلك الحركة أن خروج محمد فريد من مصر كان خطأ كبيراً، وأنه كان من الأفضل تمضيته في السجن لمدة عام، وإن أدى ذلك السجن إلى الشغل في الشوارع^(٨)، وقد تقبل محمد فريد هذا النقد وشرع يعد العدة لبناء المزيد من المنظمات السريّة في الداخل والخارج وحشد الطلبة بالذات في صفوفها.

وبنهاية ١٩١٣، كانت سلطات الاحتلال الإنجليزي تعد عدتها لأخبط واكبر ضرباتها وهي وضع شخص موالٍ للاحتلال ولو بصورة غير كاملة " هذا أفضل طبعاً حتى ينجح في أداة مهمته " على رأس الحركة الوطنية في مصر، أي تفريغ تلك الحركة من مضمونها وتحويلها بعيداً عن خط المطالبة بالجلء الفوري والدستور والإعداد للثورة لتحقيق ذلك، إلى مجرد حركة مطالبة بذلك عن طريق المفاوضات والحلول الوسط، وقبول أنصاف الحلول أو أرباعها أو جزء يسير منها على حسب الأحوال ورفض الأسلوب الثوري لتحقيق ذلك.

كان الإنجليز يعدون " سعد زغلول " لهذه المهمة، وكانت الخطوة الأولى في هذا الإطار هو خروج سعد زغلول من الوزارة سنة ١٩١٢، ثم محاولة اقترابه من الحركة الوطنية عن طريق تبني بعض مبادئها ومطالبها، ثم هذا التصريح الخبيث الذي أدلى به المعتمد البريطاني اللورد كتشفر حيث قال " أنه سيتم نفي سعد زغلول إذا ترأس الحزب الوطني ".

وعلى كل حال فهذا القول أورده سعد زغلول بنفسه في مذكراته، في كراسة (٢١) ص ١٠٦٤، وهو قول يكشف الخطة كلها، فكيف يفكر المعتمد

البريطاني في إمكانية ترأس شخص مثل سعد زغلول للحزب الوطني، وهو الذي كان معاديا لهذا الحزب بل جلاذا له على حد قول محمد فريد: "أن سعد زغلول أعتبر في نظر الحزب الوطني جلاذا للحزب الوطني بقوانينه الاستثنائية: خطاب محمد فريد كراس (٢) خطاب (٢٣).

إذن كيف يصبح جلاذ الحزب الوطني رئيساً له؟!

وعلينا أن نلاحظ أن هذا الحديث أفضي به المعتمد البريطاني حسن رشدي باشا لينقله بدوره إلى سعد زغلول فتنشأ الفكرة في رأسه أو يستعد لها، ولنتداول الفكرة مباشرة في الأوساط المصرية ليجس بها اللورد ردود الفعل، علي كل حال لم تنجح الفكرة مباشرة ولكنها تطورت فيما بعد إلى أن وضع الإنجليز سعدا على رأس الجماهير المصرية فأصبح زعيماً لها وسار بها من طريق الثورة والمضالبة بالجلء التام والفوري إلى طريق المفاوضات والقبول بإنصاف الحلول أو أرباعها، وتضييع تضحياتها في ثورة ١٩١٩، بل وإضعاف المبادئ التقليدية للحركة الوطنية في الصدام الثوري مع الاستعمار والخبديوي، وحصرها في نطاق ضيق، وتحويل الحركة الشعبية إلى الصدام مع الخديوي أو الملك دون الصدام مع الاحتلال والملك معاً، والقبول بالاستقلال المنقوص أو الشكلي كما حدث في ١٩٢٨، ١٩٣٦.

وبالطبع كانت هذه أخطر وأخبث الخطط الاستعمارية التي واجهتها أمتنا، بل أدت تلك الخطة إلى سير الحركة الشعبية في مسارات جانبية عن طريق الوفد منذ ١٩١٩ إلى ١٩٥٢ وحتى الآن.

على كل حال فإن تلك القضية تطرح سؤالاً مهماً عن من هو سعد زغلول وماذا كانت مواقفه من الحركة الوطنية المصرية قبل ثورة ١٩١٩،

وأثناءها وبعدها، وإذا كنا سنوّل الحديث عن مواقفه إبان ثورة ١٩١٩ وبعدها، إلى أجزاء لاحقة حين الكلام عن أحداث الثورة (١٩٠٩) وما بعدها، فأنا هنا سنقدم جانباً من مواقفه قبل ١٩١٩.

سعد زغلول هو زوج بنت مصطفى فهمي، المعروف بولائه التام للاحتلال، ورئيس وزارة مصر المفضل دائماً للاحتلال حيث شغل ذلك المنصب لأكثر مدة ممكنة في ذلك الوقت، بل هو صنيعة الإنجليز التي لا يختلف اثنان في شأنها.

وسعد زغلول هو شقيق أحمد فتحي زغلول أحد قضاة محكمة دنشواي سيئة الذكر، وقد يقول البعض، أنه لا يضير شخص ما تصرفات آخرين يمتون له بصلة القرابة، نعم هذا صحيح، ولكن على الأقل فليتبرأ هذا الشخص من تلك التصرفات على الأقل أو يدينها، أ، يأخذ موقفاً صريحاً وواضحاً من أقاربه هؤلاء.

وعلى أي حال فلنترك جانباً تلك العلاقات الأسرية والشخصية ونذكر مواقف سعد زغلول شخصياً، فسعد زغلول هو وزير المعارف والعدل من ١٩٠٦ — ١٩١٢، في ظل وزارات عرفت بولائها المطلق للإنجليز "وزارة مصطفى فهمي، وزارة بطرس غالي، وزارة محمد سعيد" وقد يكون اختيار سعد زغلول لوزارة المعارف سنة ١٩٠٦ كمكافأة على ما فعله شقيقة في محاكمة دنشواي، ولكن المؤكد أنه كان يحظى بالرضا الإنجليزي التام وتعاون اللورد كرومر الذي يقول "إن المصريين عموماً ينكرون الجميل، إلا بعضاً منهم مثل مصطفى فهمي وبطرس غالي وسعد زغلول" من خطبة اللورد كرومر في حفلة توديعه في ٤ مايو ١٩٠٧، وهي الحفلة التي قاطعتها الأمة

كلها، ولم يحضرها إلا مصطفى فهمي وحسين فخري، وسعد زغلول وغيرهم من كبار الموالين للاحتلال على حد قول الراجحي^(٩)، حيث إن دماء ضحايا دنشواي لم تكن قد جفت بعد.

وفي مارس ١٩٠٧ طلبت الجمعية العمومية من الحكومة جعل التعليم في المدارس الأميرية باللغة العربية، إلا أن سعد زغلول اعترض على ذلك^(١٠). وقف سعد زغلول دائماً ضد الحركة الطلابية، فقد اتفق مع جورست وجراهم على الظهور بمظهر الشدة تجاه الطلبة ورد سعد زغلول أسباب تهيج الطلبة إلى أن لهم علاقة بمصطفى كامل ويقرؤون جرائده، وكثير منهم في نادي المدارس العليا، كما أقترح على مستشار المالية هارفي إغلاق النادي غير أن هذا الأخير رفض تلك الفكرة حتى لا يفسر ذلك العمل بأنه تقييد للحرية^(١١). قام سعد زغلول بنفسه برفت عدد من الذين يشاركون في المظاهرات الوطنية، فعلى سبيل المثال رفت سعد زغلول الطالب إمام واكد سنة ١٩٠٨، عقب مظاهرة ٥ مارس ١٩٠٨^(١٢).

كان سعد زغلول لا يفتأ يكرر نغمة الاحتلال بضرورة التدرج في الإصلاح والوصول إلى الحكم الذاتي، بل كان يعلن " أن الذين بيدهم أمرنا (الاحتلال والخبثوي) أعقل منا وأعرف بأسباب ارتقاء الأمم وهبوطها " ^(١٣). و وصف سعد زغلول العامة الذين انضموا للمظاهرات بأنهم غوغاء، كما حذر الطلبة من الاشتراك في المظاهرات أو الانشغال بالجرائد، لأن نصوص القوانين تمنع ذلك ^(١٤).

كان من نتائج سياسة سعد زغلول ومواقفه ضد الحركة الوطنية في مصر أن أصبح أحد أهم أعداء الحركة الوطنية، لدرجة أنه كان من بين الذين تصلهم

خطابات التهديد بالعقاب من المنظمات الوطنية السرية، فقد ورد إليه خطاب يتوعد بسوء العاقبة إذا استمر على تعقب الطلبة ومطاردتهم^(١٥) .

وعند التفكير في مشروع مد امتياز شركة القناة أربعين عامًا أخرى، دافع سعد زغلول عن موقف الحكومة في ذلك، وكان وقتها وزيراً في وزارة بطرس غالي، الأمر الذي جعله خائناً في نظر الشعب، حيث أن هذا المشروع قد قوبل بمعارضة شعبية كبيرة لدرجة وصلت إلى اغتيال رئيس الوزراء بطرس غالي نفسه عقاباً على ذلك.

وفي هذا الصدد يقول د. عصام ضياء الدين " إن الذي يثير الدهشة حقاً أن الوزراء المصريين مثل سعد زغلول في الحكومة، برغم إدراكهم التام بخيانة بطرس غالي لمصر في هذا المشروع " ^(١٦)، فإن سعد زغلول قد دافع عن مشروع مد امتياز القناة أمام الجمعية العمومية باعتباره وزيراً للحقانية في جلسة ٤ أبريل سنة ١٩١٠ ^(١٧).

ووصل الأمر إلى حد أن المنظمات السرية للحزب الوطني فكرت في اغتيال سعد زغلول عقاباً له على هذا الموقف، إلا أن الذين وكلت إليهم مهمة الاغتيال لم ينجحوا فيها ^(١٨).

- كانت صحف الحزب الوطني تتهم سعد زغلول دائماً بأنه يتفق اتفاقاً أخوياً مع المعتمد البريطاني ^(١٩).

- إن سعد زغلول كان وزيراً للحقانية أثناء صدور القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، وكذلك عمليات إقامة الدعوى على زعماء الحزب الوطني، محمد فريد، وجاويش وغيرهم، مما جعله مسؤولاً مباشراً عن تلك الأعمال، باعتباره أولاً مشاركاً في الوزارة التي اتخذت تلك القرارات

والإجراءات، وثانيًا باعتباره وزير الحقانية الذي تصدر من وزارته تلك القوانين والإجراءات، بل إن سعد زغلول يعترف في مذكراته أنه كان يرفض فكرة العفو عن محمد فريد عندما فكر الخديوي في ذلك^(٢٠).
ويعلق الرافعي بقوله: "كان يجمل بسعد، وقد كان يتولى وزارة الحقانية ألا يأمر بتلك المحاكمات، ولا يقر إقامة هذه الدعاوى، ولا يرضى بإصدار هذه القوانين^(٢١)".

- إن سعد زغلول عندما تم انتخابه في الجمعية الشرعية سنة ١٩١٣، سارع باللقاء مع اللورد كتنشر المعتمد البريطاني في مصر، حتى ينسق معه الخطوط العريضة للعمل في تلك الجمعية، وأتفق الطرفان على تسليم كتنشر كل شيء حتى أمور الميزانية^(٢٢).

- إنه وفقًا لهذه المواقف وغيرها استحق سعد أن يوصف من قبل محمد فريد زعيم الحركة الوطنية المصرية بأنه جلد الشعب^(٢٣).

إذن فحتى عام ١٩١٣ لم يكن هناك أي مبرر لأن يفكر المعتمد البريطاني اللورد كتنشر في إمكانية أن يصبح سعد زغلول رئيسًا للحزب الوطني، فلا شخصيته ولا مواقفه السرية والمعلنة، ولا موقف الحركة الوطنية منه يمكن أن تؤدي إلى ذلك، إذن فهذا الذي قاله اللورد كتنشر لحسين رشدي هو نوع من التفكير في هذه المسألة، وكبالون اختبار لها.

وفي الحقيقة فإن خطة الاحتلال في تلك الفترة، كانت القضاء على الحركة الوطنية بمبادئها التقليدية الراسخة، وسلوكها الثوري عن طريق دفع شخصية موالية للاحتلال لقيادتها، وفي نفس الوقت تحقيق شيء من الانفراجة السياسية عن طريق الهاء الجماهير بكسب جزئي وشكلي وهو انتخاب

الجمعية التشريعية، على أساس قوانين ولوائح مغايرة لتلك الخاصة بالجمعية العمومية، ومجلس شورى القوانين، وبالطبع كان الأمر شكلياً ومحدوداً لتحقيق فقط نوع من الإلهاء والتفريغ دون أن يحدث تقدم حقيقي في مجال الحريات والحياة النيابية، ولقد فطن الحزب الوطني إلى ذلك فالرافعي نفسه يصف ذلك الأمر بأنه: "أراد الاحتلال أن يعرقل تيار الحركة الوطنية بوضع نظام شورى جديد يحل محله مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية دون أن يكون له قواعد الدستور ومبادئه لكي يشغل الأمة بنظام حادث تترقب من ورائه الخير فيصرفها ولو إلى وقت محدود عن مطالبها الأساسية : (٢٤).

ويقول محمد فريد عن هذا الأمر: "أن ذلك تغرير وإيهام بالأمة، وأن على الحزب الوطني أن يقوم بإفافة الأمة من هذا الوهم :، كما قرر الحزب الوطني تنظيم مظاهرة سارت على طول الطريق بين سراي عابدين ووزارة الأشغال تعالى فيها الهتاف بطلب الدستور وإلغاء القوانين الاستثنائية، والعفو عن المسجونين السياسيين (٢٥).

ولكن محمد فريد طلب من الحزب الوطني أيضاً الاستفادة من هذا المكسب الجزئي لتشكيل معارضة قوية داخل الجمعية تشغل الاحتلال والخبديوي عن مطاردة المنظمات السرية، والقواعد الثورية للحزب الوطني، وتخفف وطاه الحكومة على ممارسات الحزب، وتحسين ظروف النضال (٢٦). أي أن المطلوب هو الاستفادة من المكسب الجزئي دون التفريط في المطالب الأساسية، والخطة الرئيسية وهي الثورة، بل استخدام ذلك المكسب الجزئي في تحسين ظروف العمل الثوري.

على كل حال، فإن خطة الاحتلال في إحداث انفراجة سياسية من ناحية، ومحاولة تحويل الحركة الوطنية من مسارها الطبيعي والتقليدي بوضع شخص مثل سعد زغلول على رأس تلك الحركة، هي خطة استعمارية تقليدية حاولتها دائماً أمس واليوم وغداً، بل لم يقتصر الأمر على سلطات الاحتلال في تلك المحاولة، بل حاول الخديوي عباس حلمي وغيره ذلك أيضاً دائماً وأبداً عن طريق استمالة بعض أعضاء اللجنة الإدارية ودفعهم إلى إقالة محمد فريد من رئاسة الحزب، ولكن كل هذه المحاولات باءت بالفشل، إلا أن الاحتلال نجح في هذا الأمر بعد ذلك في أوائل عام ١٩١٩، لأسباب كثيرة سنذكرها في حينها، على كل حال جاءت الحرب العالمية الأولى لتعطل كل هذه الخطط ولكن إلى حين.

ومع بداية الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤، أعلن الإنجليز الأحكام العرفية في مصر والقوا القبض على أعداد كبيرة من الوطنيين، وأطلقوا يد القائد العام للقوات البريطانية في مصر في اعتقال من يشاء. وخطط محمد فريد للاستفادة بالتناقضات التي فجرتها الحرب العالمية، فوافق على الصلح مع الخديوي عباس علي شريطة أن يمنح الأمة الدستور، وقد فعل بالفعل في ١١ نوفمبر ١٩١٤، كما أنفق مع الشيخ جاويش على تفجير الثورة بمصر بالاستعانة بالأتراك والألمان، والحصول على السلاح اللازم منهما^(٢٧).

إلا أن بريطانيا ردت علي ذلك بإعلان الحماية الرسمية على مصر ومحو السيادة الاسمية لتركيا عليها، كما قامت بخلع الخديوي عباس وتولية حسين كامل بدلاً منه بلقب سلطان وإلغاء وزارة الخارجية المصرية، وإن

استمرت الوزارة المصرية برئاسة حسين رشدي، وذلك في ١٨ ديسمبر ١٩١٤.

وعبر الشعب في مصر عن رفض الإجراءات، فاحتجبت صحيفة الشعب عن الظهور يومًا لهذا السبب، كما لبس المصريون ملابس الحداد، ووزع الشباب الوطني المنشورات التي تهدد وتتدد بتلك الإجراءات، وقد حكمت السلطات البريطانية على أحد موزعي المنشورات وهو مصطفى الترمذي بسنة مع الشغل، وأضرب طلبة الحقوق في ١٨ فبراير ١٩١٥، حينما عرفوا بزيارة السلطان حسين لهم، وتم اعتقال عدد كبير من الوطنيين ونفي البعض الآخر إلى الخارج، ووضع عدد آخر تحت المراقبة.

وعلى حين أظهرت الأمة هذا الرفض، قام سعد زغلول باستقبال أول مندوب سام بريطاني على مصر السير "آرثر ماكماهون" على محطة العاصمة ساعة مجيئه يوم ٩ يناير ١٩١٥، وقال عنه على مسمع من المستقبلين إن دلائل الخير بادية على وجهه.

وعلى الرغم من عمليات الاعتقال والنفي والمراقبة، كانت الروح المعنوية لعناصر الحركة الوطنية المصرية عالية، وأصبحوا في شغل شاغل بتنظيم أعمالهم استعدادًا للثورة عند سنوح الفرصة، ولكنهم ينتظرون من قيادة الحزب في المنفي إرسال السلاح والذخائر، وهم مجهزون الوسائل لإدخالها سرا وحفظها في أماكن آمنة لحين توزيعها، ومن ثم سافر محمد فريد إلى برلين للسعي في الحصول على أسلحة وذخائر^(٢٩).

وفي الحقيقة فإن المنظمات السرية، وخاصة منظمة التضامن الأخوي كانت قد دخلت في طور جديد مع عام ١٩١٤، بفضل نشاط الدكتور محمد

صالح الملاح، والدكتور عبد الفتاح يوسف وغيرهما، ونشرت تلك الجمعية فروغا أخرى في الأقاليم (٣٠).

وقد قامت تلك المنظمة بمحاولة لاغتيال السلطان حسين كامل في ٨ أبريل ١٩١٥ على يد محمد خليل التاجر بالمنصورة، حيث قام باعتراض موكيه في وضح النهار وأطلق عليه النار، إلا أن النار أصابت العربية وحدها، وقبل أن يطلق المزيد من الرصاص استطاع حرس السلطان أن يقبض عليه (٣١)، وعندما تم تفتيش منزل محمد خليل تم العثور على أوراق احتوت الطعن على الإنجليز والدعوة إلى الثورة، واتهام السلطان حسين كامل بالخيانة (٣٢)، وكان فرع عبد الرحمن الرفاعي الذي كان محمد خليل تابعاً له، في إطار جمعية التضامن هو المسئول عن هذه العملية (٣٣).

وحاولت الجمعية مرة أخرى اغتيال السلطان عن طريق إلقاء قنبلة عليه أثناء سيره بشارع عابدين من إحدى الشقق، ولكن المحاولة لم تكتمل لأن الشقة التي تم استئجارها لهذا الغرض أتضح أنها غير مناسبة لإتمام العملية، فتم الاتفاق على قيام إحدى الخلايا الثورية بالإسكندرية بهذه المهمة، واتخذت الترتيبات لذلك فتم استحضار أصابع ديناميت لتحضير القنبلة، وقام محمود عنايت بتصنيعها، وسلمت لـمندوب الإسكندرية، وبالفعل تم إلقاء القنبلة على موكب السلطان يوم الجمعة ٩ يوليو ١٩١٥، إلا أن القنبلة لم تنفجر، وبعد التحقيق تم اعتقال نجيب الهلباوي وآخرين بتهمة إلقاء تلك القنبلة، وضبطت في منازلهم عدة مسودات للخطب التي تحض على كراهية الأجانب الذين يأتون إلى مصر وينهبون أموالها، وكذلك عدة خطابات توضح انتماء كاتبها

إلى الحزب الوطني، واستعداد أعضائه البالغين ٨٠٠,٠٠٠ (ثمانمائة ألف) بالتضحية بكل مرتخص وغال لإنقاذ البلاد^(٣٤).

وقامت خلايا الجمعية أيضاً بمحاولة اغتيال إبراهيم فتحى، فقد هاجمه صالح عبد اللطيف في محطة سكة حديد مصر حينما كان يهم بالسفر إلى الصعيد، وذلك لدوره في اكتشاف مدبري حادثة اغتيال الخديوي بالإسكندرية، وكشف صالح عبد اللطيف في التحقيق معه أن النية تتجه إلى اغتيال ماكما هون المندوب السامي البريطاني، وعبد الخالق ثروت وحسين رشدي^(٣٥). كما تم اكتشاف عدد من الخلايا السرية بالمنصورة تعد العدة لمساعدة الأتراك عند دخولهم مصر بأحداث شغب فيها، بأن يتوجه مجموعة إلى كل مديرية ليبثوا الهياج فيها ويكسروا الكباري ويقطعوا طرق المواصلات، وتفجير ثورة شاملة^(٣٦).

وعقب هذه الحوادث صدرت أحكام الإعدام على العديد من الشباب الوطني، كما تم اعتقال عدد كبير منهم، إلا أن المنظمات السرية برغم اكتشاف بعض خلاياها ظلت متماسكة، وتعمل على الإعداد للثورة، وكانت تتراسل سرًا مع محمد فريد، وتنتظر اللحظة المناسبة لتفجير الثورة، حين يقوم الأتراك بالهجوم على الإنجليز في مصر، إلا أن انكسار الحملة التركية أدى إلى تأجيل الثورة مرة أخرى إلى أن اندلعت في سنة ١٩١٩ .

ويعلق د. ضياء الدين على ذلك بقوله " وفي الحقيقة أنه لولا تلك الجهود التي بذلها الحزب الوطني وقيادته الثورية ما نشبت ثورة ١٩١٩ ،ومما لاشك فيه أن الكوادر الثورية التي شكلها الحزب الوطني من خلال المنظمات السرية، كانت هي التي فجرت ثورة ١٩١٩، فقد كانت تلك الكوادر

مستعدة للثورة دائماً، ولكن تم تأجيل موعد تلك الثورة مرة بعد أخرى لأسباب كثيرة محلية ودولية " (٣٧).

ولم يكن هناك بد من انفجار ذلك المخزون الثوري الهائل سنة ١٩١٩، بعد أن فقدت مصر الأمل في الاستقلال، ونكثت كل القوي والحكومات بعهودها مع مصر، خاصة دول الحلفاء، بل إن هزيمة الأتراك والألمان في تلك الحرب كان أيضاً سبباً في اندلاع تلك الثورة، حيث لا مفر من الاعتماد على الذات بعد أن ضاع الأمل في إمكانية هزيمة الإنجليز في الحرب على يد الأتراك والألمان.

هوامش

- (١) الرافي، مرجع سابق ص ٣١٨.
- (٢) الرافي، مرجع سابق ص ٣١٨.
- (٣) نقلا عن الرافي، مرجع سابق.
- (٤) جريدة المقطم، ٢٦ أغسطس ١٩١٢.
- (٥) جريدة المقطم، ١٠ يوليو ١٩١٢.
- (٦) خطابات محمد فريد، مظروف (٢) خطاب (٢٢).
- (٧) مذكرات محمد فريد، كراس (٢) ص ٦٤، ٦٥.
- (٨) خطابات محمد فريد، مظروف (١٣) من أحمد وفيق المحامى، إلى محمد فريد، ١٧ يونيو ١٩١٤.
- (٩) الرافي، مصطفى كامل، ص ٢٥١.
- (١٠) الرافي، مصطفى كامل، ص ٤١٥.
- (١١) من مذكرات سعد زغلول كراس (٦) ص ٢٨١ — ٢٨٣.
- (١٢) من مذكرات سعد زغلول كراس (١٢) ص ٦٠٠، ٦٠١.
- (١٣) من مذكرات سعد زغلول كراس (٩) ص ٣٩٢، ٣٩٣.
- (١٤) صحيفة المؤيد، ٢٨ أكتوبر ١٩٠٧، ومن مذكرات سعد زغلول كراس (٩) ص ٤٢٥.
- (١٥) من مذكرات سعد زغلول كراس (٩) ص ٤٣٣ — ٤٣٨.
- (١٦) د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق ص ١٦٦.
- (١٧) الرافي، محمد فريد، ص ١٧٥.

- (١٨) مجلة المصور العدد ٢٤٧٥، ١٧ مارس ١٩٧٢، مذكرات شيخ
الفدائيين المصريين أحمد رمضان.
- (١٩) اللواء، ٩ مايو، ٢٥ مايو، ٢٦ مايو سنة ١٩٠٨.
- (٢٠) من مذكرات سعد زغلول كراس (٢٠) ص ١٠٤٢.
- (٢١) الراجعي، محمد فريد، ص ٢٦١.
- (٢٢) من مذكرات سعد زغلول كراس (٢٢) ص ١٠٩٥ — ١٠٩٩.
- (٢٣) خطابات محمد فريد، مظروف (٢) خطاب ٢٣.
- (٢٤) الراجعي، محمد فريد، ص ٣٤٧.
- (٢٥) مذكرات محمد فريد، كراس (٢) ص ٦٧.
- (٢٦) الشعب، ٢٧ نوفمبر ١٩١٣.
- (٢٧) مذكرات محمد فريد، كراس (٢) ص ٨٥ — ٨٨.
- (٢٨) المقطم، عدد ١١ يناير سنة ١٩١٥.
- (٢٩) مذكرات محمد فريد، كراس (٤) ص ١٢٦.
- (٣٠) وثائق تحقيق اغتيال السردار، محضر تحقيق النيابة في ٢٣ يونيو
١٩٢٥، وأيضًا مجلة المصور عدد ١٧ مارس ١٩٧٢، مذكرات شيخ
الفدائيين المصريين.
- (٣١) المقطم ٩، ١٠ أبريل ١٩١٥.
- (٣٢) نفس المصدر السابق.
- (٣٣) وثائق تحقيق اغتيال السردار، محضر تحقيق النيابة في ٢٣ يونيو.
- (٣٤) وثائق اغتيال السلطان حسين كامل، دار القضاء العالي، ملف (١).
- (٣٥) مذكرات سعد زغلول كراس (٢٤) ص ١٢١٧.

(٣٦) مذكرات سعد زغلول كراس (٢٤) ص ١٢٣٣، من العجيب أن سعد زغلول يعلق على تلك الحوادث بتحريضه وتجنيد قىام الحكومة بمظهر الشدة والبأس لتأمين نفسها، ويصف أيضاً نفسه بأنه مدين للسلطان ورئيس حكومته، وأنه كان مطمئناً إلى المندوب السامي البريطاني.

(٣٧) د. عصام ضياء الدين، مرجع سابق ص ٢٩٣.

ثورة ١٩١٩

كانت الحركة الوطنية في حالة ثورة منذ ١٩٠٨، فقد كانت تلك الحركة بحشد جماهيري واسع حول قضيتي الجلاء والدستور، وخاضت العديد من المعارك دفاعاً عن هاتين القضيتين، وفجرت العديد من المظاهرات والإضرابات، بل وحوادث الاغتيال، وأنشأت عدد من التنظيمات السرية والعلنية، فبلغت المنظمات السرية حوالي ٨٥ منظمة قامت بالعديد من الأعمال على كل مستوى، كما استطاعت الحركة أن تحشد العمال والفلاحين عن طريق النقابات والجمعيات التعاونية الزراعية والصناعية، ووصل انتشارها إلى حد أن صحف الحزب الوطني أصبحت تقرأ في الحقول أو على المصاطب في أعماق الريف المصري.

كانت حالة الثورة تتسع وتضيق وفقاً للعديد من العوامل، وفي الحرب العالمية الأولى قررت قيادة الثورة أن تستفيد من التناقضات التي فجرتها الحرب لإشعال ثورة شاملة في حالة هجوم عسكري تركي على الإنجليز في مصر ولكن فشل الغزو التركي حال دون تنفيذ تلك الخطة، وفي المقابل كانت سلطات الاحتلال تسعى جادة لتصفية الحركة الوطنية وتطويقها عن طريق تقييد حرية الصحافة، وممارسة القمع البوليسي لقيادات، وكوادر الحركة ووصل الأمر إلى حد سجن، ثم محاصرته لدفعه إلى الهجرة من مصر، وكذلك فعلت مع الشيخ جاويش، وغيره من قيادات الحركة الوطنية المصرية، كما أصدرت سلطات الاحتلال سلسلة من القوانين الاستثنائية، والمقيدة

للحريات، وعملت في النهاية على محاولة شق صفوف الحركة الوطنية في غياب قيادتها التاريخية، ومحاولة نزع عنصر المبادرة الجماهيرية من يدها عن طريق وضع أحد الموالين للاحتلال على رأس الحركة مثل سعد زغلول، ولكن تلك الخطة فشلت، فلجأت سلطات الاحتلال إلى تشكيل كيان وطني من عناصر غير متطرفة في وطنيتها أو يمكن الوصول معها إلى أنصاف الحلول أو حتى الرضا بشيء من المطالب في مقابل التنازل عن المطالب الرئيسي للحركة وهو الجلاء العاجل.

وكانت سلطات الاحتلال تدرك تمامًا أن الثورة الشاملة ستفجر حتمًا، وخاصة بعد انتهاء الحرب وإعادة ترتيب مناطق النفوذ في العالم، وتطلع الشعوب المحتلة إلى انتزاع استقلالها، وكانت تدرك أنها طالما أصرت على استمرارها في احتلال مصر وفرض الحماية عليها وإلغاء حق السيادة الشكلية التركية عليها، فإن ذلك كله سيجعل الشعب المصري يلجأ إلى الطريق الوحيد المتاح أمامه لانتزاع استقلاله، وهو طريق الثورة بعد نفاذ صبره وضياح أمله في أن يمنحه مؤتمر الصلح هذا الاستقلال، كانت سلطات الاحتلال تدرك أن التراكمات الثورية الطويلة التي زرعها مصطفى كامل ومحمد فريد وغيرهما لابد ستفجر يومًا، وحان هذا اليوم بعد الحرب العالمية الأولى، وتجاهل مطالب مصر في مؤتمر الصلح.

وكان لابد من تطويق هذا الأمر، ومحاولة احتواء الثورة المرتقبة أو استفادها في مآهات وروافد جانبية، وهكذا كان لابد من قوة جديدة تكون بديلة للحزب الوطني الذي هو القيادة الطبيعية والصلبة للجماهير والتي لم

تعرف التنازل عن مطالبها يوما، وكانت تلك القوة الجديدة هي ظهور حزب الوفد بحيث تكون قيادته من المعروفين بموالاة الاحتلال أو مهادنته أو عدم الصبر الطويل على النضال الجماهيري ضد الاحتلال، وعلي أساس أن يرفع هذا الحزب مطلب الجلاء بشرط استبعاد الحزب الوطني من المسألة ثم الوصول مع حزب الوفد إلى حلول جزئية وجانبية.

إذا كانت الثورة كانت مسألة حتمية بفعل الجهاد الطويل والتراكم الثوري الذي تركه الحزب الوطني في الواقع المصري، وبفعل وصول الشعب المصري إلى قناعة بأنه لا أمل في الاستقلال عن طريق مؤتمر الصلح فإن ذلك كله كان ومع نهاية الحرب العالمية الأولى قد وجد أسبابًا أخرى، كان هناك إعلان الحماية البريطانية على مصر وإلغاء السيادة التركية الاسمية عليها وكان هناك خلع الخديوي عباس وتعيين السلطان حسين وأيا كان الرأي في هذا الخديوي أو ذاك السلطان، فإن مجرد التلاعب بالعرش وجعل أمره في يد الإنجليز يعني إهدار كامل لقيمة الشعب وهيئاته التشريعية مهما كانت ضعيفة أو شكلية.

وكان هناك توريط مصر في الحرب على الرغم من قناعتها الدينية والمصلحية التي تحتم وقوفها مع تركيا أو على الأقل عدم الوقوف ضدها، ولكن الإنجليز زجوا بمصر ومرافقها وشعبها لدعم المجهود الحربي للحلفاء وساعدهم على ذلك سلطان ضعيف وحكومة خائنة (حكومة حسين رشدي) حيث تركت للإنجليز إجبار المصريين على العمل في بلاد الحلفاء أو في معسكراتهم، بل وساهمت في الحرب بثلاثة ملايين جنيه تبرعت بها لصالح

إنجلترا بدعوى أن إنجلترا تحمي مصر !! بل وصل الأمر إلى حد جمع الدواب وبيعها بثمن بخس للإنجليز لدعم المجهود الحربي للحلفاء، ووصل الأمر أيضًا إلى حد الزج بالجيش المصري لقتال الأتراك في سيناء والقناة والسنوسيين على حدود مصر الغربية، ومساعدة الإنجليز على السيطرة على السودان.

وكانت هناك المظالم الإدارية التي مارسها السلطات لحساب الإنجليز، والتي تعسفت في قهر الشعب سواء بالأحكام العرفية، أو تعطيل الجمعية التشريعية أو إلغاء وزارة الخارجية أو وضع الرقابة على الصحف أو باعتقال الأهالي بسبب أو بدون سبب أو ممارسة أقسى أنواع الظلم في جمع الرديف أو العمال المطلوبين لخدمة المجهود الحربي للحلفاء .

وكانت هناك عمليات مصادرة الأرزاق والحاصلات الزراعية والمواشي والدواب مما جعل حياة الأهالي عسيرة جدًا، وأصيبوا بالفقر والجوع وعانوا من الغلاء.

فإذا أضفت لتلك العوامل أن بريطانيا وفرنسا قد أصدرتا العديد من التصريحات التي تنص صراحة على الوعد بالاستقلال للشعوب المستعمرة، وبعد انتهاء الحرب تبخرت تلك الوعود، وتكررت تلك الدول لتصريحاتها، فإن من الطبيعي أن تندلع الثورة، وأنه لن يستطيع أي إنسان أو دولة أو حزب أو سلطة أو وعد أن يمنع اندلاع تلك الثورة في ذلك الوقت، وكان المخطط الاستعماري الإنجليزي الخبيث يدرك أنه لن يستطيع منع انفجار الثورة وبالتالي عمل على تطويقها قبل أن تبدأ، ووضع على رأسها بالخداع والقسر

والإجراءات زعامات يمكن لها أن تتفاهم مع الإنجليز، وأن تلتف حول الجماهير وتلهيها بمكاسب جزئية مؤقتة.

وكانت سلطات الاحتلال تعمل منذ وقت مبكر، وكانت تدرك أن التراث السياسي والمبدئي للحزب الوطني والخبرة التاريخية التي أمتلكها ستجعله متمسك بالمبادئ الجوهرية للشعب في الجلاء العاجل والدستور، وبالتالي فلا بد من إزاحة هذا الحزب جانبا والتخلص من قيادات الحركة الوطنية التي ترفض الحلول الوسط والمفاوضات والمناورات، وهكذا وجدنا سلطات الاحتلال تحرص على ضرب الحزب الوطني ضربات متلاحقة وعنيفة، وصلت إلى حد القضاء على صحافته تماما والتخلص من شخصيات الحزب المخلصة والثورية فتم اعتقال البعض وتم نفي البعض الآخر، كما مارست سلطات الاحتلال أقصى قدر من القمع والاعتقال والمطاردة والتفتيش لكوادر الحزب ومنظماته العلنية والسرية.

وفي نفس الوقت عملت سلطات الاحتلال على التفاهم والمناقشة مع قطاع من الأعيان المصريين وخاصة الوزراء الحاليين والسابقين حول ما يسمى بالمسألة المصرية، ومن الطبيعي أن هذا القطاع من الأعيان والوجهاء كان يسعى لانتزاع استقلال مصر ولكن في إطار السيطرة الإنجليزية على الأماكن الحيوية في مصر مثل قناة السويس، وفي إطار السعي لدي مؤتمر الصلح أو مناشدة الضمير الإنجليزي أو غيرها من الوسائل التي لم ولن تجدي يوماً، وكان هذا القطاع يضم عناصراً تبدأ من تلك الموالية للاحتلال تماماً أو تلك المهادنة له، أو حتى الراضية للاحتلال في غير الإطار الثوري

والجماهيرى وكان الحديث بين هؤلاء الوجهاء قد بدأ يدور في نهاية الحرب العالمية الأولى حول ضرورة مناشدة الإنجليز الوفاء بالعهد التي قطعتها إنجلترا على نفسها لمنح مصر الاستقلال أو عرض تلك المسألة على مؤتمر الصلح، كان من أوائل الذين فكروا في هذا هو الأمير عمر طوسون، وقد أفضى بهذا التفكير إلى سعد زغلول في حفل أقامه رشدي باشا في الإسكندرية في ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨، ثم عاد ففاته في هذا الأمر مرة أخرى يوم ٢٣ في حفل أقامه السير رجنلد ونجت^(١)، أي أن الفكرة نشأت في صالونات المعتمد البريطاني أو حفلات رئيس الوزراء وبين سراة القوم، على أنه من العجيب أنه تم استبعاد الأمير عمر طوسون وهو صاحب الفكرة عن هذا الأمر فيما بعد وتم تجاهله لأنه يحمل شيئاً من الجفاء للإنجليز^(٢)، أي أن المطلوب حصر المسألة في المعروفين بعدم الجفاء للإنجليز !!.

وقد أتفق كل من حسين رشدي باشا رئيس الوزراء وسعد زغلول وكيل الجمعية التشريعية وعبد العزيز فهمي وعلي شعرواي، على أن يقوم الثلاثة الأخيرون بزيارة المندوب السامي البريطاني ونجت للحديث معه في المسألة المصرية، وبعد تمم الزيارة عاد هؤلاء الثلاثة إلى حسين رشدي باشا مباشرة فنقلوا إليه ما دار من حديث مع السير ونجت^(٣).

ولكن ماذا طب هؤلاء الثلاثة من السير ونجت عند مقابلته في ١٣ نوفمبر ١٩١٨، طنبوا استقلال مصر في مقابل ضمانات لإنجلترا بأن تكون صاحبة وضع خاص في مصر، وأن يكون من حقها احتلال قناة السويس عند الاقتضاء، أي أن المطلوب استقلال منقوص، لأن الاستقلال يعني استقلال

كامل التراب المصري وليس انتقاص جزء منه مثل قناة السويس، وقارن بين هذا وبين المطلب التقليدي والدائم للحزب الوطني في الجلاء التام دون قيد أو شرط.

ويعلق الراجعي على ذلك: "ومن هذه المقارنة تستطيع أن تعرف الفرق بين مذهبين مختلفين، مذهب التفاهم مع الاحتلال ومذهب الجلاء وعدم التعاون مع الاحتلال".

- أعترف الثلاثة بأن للإنجليز فضل كبير على مصر !! وأن المطالب المصري يجب أن تكون محل مداولة بين مصر وإنجلترا مباشرة دون إشراك غيرها في هذا الأمر وفي هذا اعتراف ضمني بشرعية الاحتلال.

- هاجم المستر ونجت الحزب الوطني ومحمد فريد واصفاً إياه بالتطرف، وقد نفى الثلاثة صلتهم بالحزب الوطني وأعلنوا عدم تطرفهم واستعدادهم حتى للقبول بمستشار إنجليزي دائم للمالية لتطمئن أصداب الديون.

- أصر المستر ونجت على أن تلك المحادثات ودية وليست ذات صفة رسمية، كما المح للثلاثة عن عدم حقهم للحديث باسم مصر. وبالطبع لم يكن المستر ونجت يلهو أو يلعب وهو الخبير بالشئون المصرية، وقد قبل الحديث مع هؤلاء الثلاثة ليحقق أكثر من هدف، وهو الذي يعرف جيداً أن جميع الأحوال في مصر تبشر بانفجار الثورة، وكان ونجت يستهدف تخدير الجماهير بمثل تلك المحادثات ويهدف أيضاً إلى إظهار زعامة

أخري للجماهير غير زعامة الحزب الوطني المتشددة والمتطرفة من وجهة نظرة طبعا، أي أن الهدف هو منع انفجار الثورة، أو وضع زعامة فوق رأسها تكون أكثر استعدادا للتفاهم.

علي كل حال ابتلع الثلاثة الطعم إلى آخره، أو قل حاولوا تبليعه للشعب المصري فاتفق سعد زغلول مع حسين رشدي باشا على تأليف هيئة تسمى (الوفد المصري)، وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة، أي ظهور قوة شعبية أخرى كبديل عن الحزب الوطني، وبالطبع فإن هذه القوة الجديدة مرشحة لاستقطاب عدد كبير من الجماهير مادامت تطالب بالاستقلال، ولكن بشرط ألا تكون هذه القوة الجديدة ثورية وأن تقتصر على الوسائل القانوني والتفاوضية، أي أن حزب الوفد نشأ من رحم المفاوضات والحلول الوسط ورفض منطق الثورة، وقد تأسس بالاتفاق بين سعد زغلول وحسين رشدي باشا، ولكي نفهم طبيعة هذه القوة الجديدة التي من المقدر أن تلعب دوراً هاماً في مستقبل مصر يجب أن نحدد من هو حسين رشدي باشا ومن هو سعد زغلول باشا.

حسين رشدي باشا هو رئيس وزارة مصر (١٩١٤ - ١٩١٩) في عهد كل من الخديوي عباس حلمي الثاني، السلطان حسين، الملك أحمد فؤاد، وقبل ذلك عمل وزيراً للحقانية في وزارة بطرس غالي ١٩٠٨ - ١٩١٠، ثم وزيراً للخارجية في حكومة محمد سعيد ١٩١٠ - ١٩١٤.

أي أنه عمل في ظل الاحتلال كوزير ١٩٠٨ - ١٩١٤ ثم كرئيس للوزراء ١٩١٤ - ١٩١٩ وبالتالي فهو من الموالين للاحتلال الإنجليزي وهو

مسئول عن المآسي والتفريط في حقوق الشعب المصري كوزير في وزارة بطرس غالي التي حاولت مد امتياز قناة السويس، وإصدار القوانين المقيدة للحريات وتنفيذ المخططات الإنجليزية في مصر، ومسئول كوزير في حكومة محمد سعيد التي مارست أبشع أنواع القمع والمطاردة والتصفية والمحاكمات والسجن لعناصر الحركة الوطنية المصرية وللشعب المصري عموماً.

وكرئيس للوزراء وصل إلى أقصى مستنقع الخيانة، فلم يتوان عن تخويل إنجلترا حق التمتع بحقوق الحرب كافة في المواني المصرية وجميع الجهات في البلاد، وذلك بالقرار الذي أصدره في ٥ أغسطس ١٩١٤، كما أصدر القرارات المتوالية خدمة للإنجليز مثل قرار التجنيد وإعلان الأحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف في نوفمبر ١٩١٤، وعندما أعلنت الحماية الإنجليزية على مصر في ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، وخلع الخديوي عباس الثاني في ١٩ ديسمبر ١٩١٤، لم يستقل رشدي باشا احتجاجاً وهو أبسط مظاهر الوطنية، بل استمر في العمل كرئيس للوزراء، واستمر في خدمة المصالح الإنجليزية، فقام باعتقال الوطنيين ونفي البعض الآخر منهم وعطل الجمعية التشريعية، كما دعم المجهود الحربي الإنجليزي بالجنود المصريين في السودان، وفي سيناء والقناة وعلي حدود مصر الغربية، كما قام بجمع الرديف والعمال المصريين وترحيلهم إلى معسكرات الحلفاء خدمة للمجهود الحربي للحلفاء، بل ومارست حكومته وموظفيه أبشع عمليات القمع والظلم في ذلك الأمر لحساب الإنجليز، ووضع كل موارد مصر المالية في خدمة الإنجليز فسمح لهم باستخدام كافة المرافق المصرية، وجمع لهم الدواب

والمواشي، وصادر الأموال والغلات والمحاصيل لصالح الإنجليز ووصل سخاؤه مع الإنجليز إلى حد منح الحكومة الإنجليزية ثلاثة ملايين جنيه !! وقال مجلس الوزراء في ذلك أنه اعتراف بجميل بريطانيا لهم بل والتلاعب بالنقد المصري خدمة للخزانة الإنجليزية عن طريق البنك الأهلي المصري إسمًا " الأجنبي فعلاً " وإصدار أوراق النقد بلا ضابط ولا رابط مما تسبب في غلاء الأسعار غلاء فاحشاً، أي أنه تسبب في أن تدفع مصر جزءاً كبيراً من نفقات الحرب بلا مبرر.

كل هذه المواقف وغيرها مما فعلته يد حسين رشدي باشا، فهل يمكن أن يستيقظ ضميره فجأة ويصبح معادياً للإنجليز ومطالباً بحقوق مصر ومهندساً لظهور الوفد المصري بالتعاون مع سعد زغلول، إن باب التوبة مفتوح طبعاً، ولكن بشرط إدانة مواقفه السابقة والتبرؤ منها ثم العودة إلى صفوف الحركة الوطنية كجندي من جنودها وليس مهندساً لظهور قوة بديلة عن تلك الحركة الوطنية.

أما سعد زغلول فهو وزير المعارف في حكومة مصطفى فهمي منذ ١٩٠٦، وقد وقف من خلال ذلك المنصب موقفاً مريباً وقمعياً من الحركة الطلابية وشهد الطلبة على يديه كثير من الاضطهاد والعنت، ووقف سعد زغلول ضد اقتراح الجمعية العمومية بجعل التعليم في الدارس الأميرية باللغة العربية بدلاً من الإنجليزية (مارس ١٩٠٧) وقد كتب مصطفى كامل تعليقاً على هذا الأمر: " إن الناس قد فهموا الآن بأوضح مما كان يفهمون من قبل لماذا اختار اللورد كرومر لوزارة المعارف العمومية صهر رئيس الوزراء

مصطفى فهمي باشا الأمين على وحيه الخادم لسياسته، وفهمت الناس الآن أن سعد زغلول شديد الميل إلى السلطة فلو كان وزيراً محترماً لاستقال احتجاجاً على عدم تعليم اللغة العربية في المدارس الأميرية، ولكنه راح يدافع عن اللغة الإنجليزية معتقداً أن ثقة اللورد كرومر كافية وحدها لحمايته من غضب الشعب، وأن سعد الآن قائم على منحدر هائل مخيف^(٤).

ووقف سعد زغلول مع وزارة بطرس غالي ضد الأمة المطالبة بالدستور بدعوى أن الأمة لم تنضج بعد لهذا الأمر، كما دافع عن مشروع مد امتياز القناة الذي حاولت وزارة بطرس غالي تمريره وتنفيذه خيانة لمصر ومصالحها ومستقبلها، كما شارك سعد من خلال وزارتي بطرس غالي ١٩٠٨ - ١٩١٠، ومحمد سعد ١٩١٠ - ١٩١٢ في عمليات القمع والاضطهاد والتي تعرضت لها الحركة الوطنية المصرية، وساهم باعتباره وزيراً للحقانية في وزارة محمد سعيد في إصدار العديد من القوانين المقيدة للحريات، وإصدار قرارات الاتهام لقيادات الحركة الوطنية وزجهم في المحاكمات والسجون.

وكان سعد زغلول لا ينكر علاقته الودية باللورد كرومر، بل إن سعد أمتدح اللورد كرومر في حفلة توديعه عقب حادثة دنشواي، وهي الحفلة التي قاطعها الشرفاء جميعاً على اختلاف ميولهم كاحتجاج على الأقل على مذبحه دنشواي، وفي تلك الحفلة ذاتها أمتدح اللورد كرومر كل من سعد زغلول، ومصطفى فهمي وبطرس غالي !! ليس هذا فحسب بل إن سعد زغلول قام باستقبال أول مندوب سامي بريطاني في مصر على رصيف محطة سكك

حديد مصر وقال عنه أنه بري في وجهه دلائل الخير !! وذلك عقب إعلان الحماية الإنجليزية على مصر، وطوال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ - ١٩١٨ لم تبد من سعد أي حركة اعتراض على مظالم الإنجليز أو المغارم التي غرمتها مصر بسبب الحرب.

إن سعد لم يكن قد خرج من رحم الحركة الوطنية المصرية، ولم يكن حتى انشاقا عليها بل جاء من عباءة السلطة وبالتحديد من عباءة اللورد كرومر صديقه الحميم، ولم يكن سعد يخفي رأيه السيئ في الحركة الوطنية المصرية، وهؤلاء المطالبين بالجلاء والدستور، ولم تكن الحركة الوطنية المصرية أيضا تخفي رأيها في سعد زغلول فهو جلال الشعب بقوانينه الاستثنائية على حد قول محمد فريد.

إن كيف أصبح سعد زغلول قائدا للثورة ؟ أليس هذا مثار للعجب !! نعم قد تكون الثورة فرصة للتطهير، ولكن التطهر والتوبة هنا تقتضي الالتزام بمبادئ الحركة الوطنية والتخلي عن القناعات الشخصية السابقة بل وإدانتها علنا والانخراط في صفوف الحركة الوطنية كجندي في صفوفها، وليس تشكيل هيئة أخرى كبديل عن تلك الحركة فإن ذلك يثير أكثر من علامة استفهام؟؟

علي كل حال نشأ "الوفد المصري" على يد سعد زغلول وحسين رشدي وأصبحت المسألة في مصر تتلخص في شعب ثائر وقيادة مهادنة. وإذا حاولنا أن نعرف شخصيات الوفد الذي تشكل عقب مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨، نجده يضم كل من سعد زغلول، وعلي شعراوي، وعبد

العزیز فہمی، ومحمد محمود باشا، وعبد اللطیف المکباتی، محمد علی علوبہ، وأحمد لطفي السيد.

والملاحظة الأولى على هذا الوفد أنه قد أستبعد من عضويته أيًا من عناصر الحزب الوطني أو العناصر المناوئة للاحتلال، بل كان يضم شخصيات أما موالية للاحتلال أو على الأقل غير معادية له، وكانوا جميعًا من كبار ملاك الأراضي، أو من أعضاء الجمعية التشريعية، أو من قيادات حزب الأمة المعروف بعدم عدائه للإنجليز، بل في عضويته أحمد لطفي السيد وهو زعيم حزب الأمة والمناهض الأول للحركة الوطنية والذي كان يتهمها بالتطرف ويمتدح سلوك الإنجليز في مصر ويشيد بإنجازاتهم ويدعو للتعاون معهم^(٥)، وأثنين فقط من الحزب الوطني ولكن من المعتدلين هما علوبه باشا وعبد اللطيف المکباتي.

وقد يقول قائل إن تعدد استبعاد العناصر المناوئة للاحتلال كان تكتيكًا ذكيًا لعدم استفزاز بريطانيا، ومحاولة استرضائها لثمننا الاستقلال، ولكن هل هكذا تحصل الأمم على استقلالها ؟ هل بالاسترضاء !!
أليست خبرة التاريخ في كل مكان وزمان تقول أن الاستقلال ينتزع ولا يمنح، وأن الاسترضاء ليس سبيلًا بأي حال من الأحوال للحصول على حقوق الشعوب؟

وقد جاءت صيغة التوكيل في ذاتها لتؤكد الموقف التهادني وغير الثوري لتلك الهيئة، وتعكس رؤيتها في الإنجليز وفي الأسلوب والوسائل التي يمكن تحقيق الاستقلال من خلالها، تقول صيغة التوكيل الأولى (أن على

أعضاء الوفد أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حينما وجدوا سبيلا للسعي في استقلال مصر تطبيقاً لمبادئ الحرية والعدل التي تنشر رايتها بريطانيا العظمى وحلفاؤها، ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب).

وقد وقف الحزب الوطني موقفاً معارضاً من صيغة التوكيل لخلوها من النص على الاستقلال التام ومنافاتها للكرامة، إذ جعلت المطالبة باستقلال مصر في حدود مبادئ العدل والحرية التي تنشر رايتها بريطانيا العظمى في حين أن جهاد الأمة وشكواها من الاحتلال إنما يرجعان إلى السياسة التي اتبعتها بريطانيا تجاه مصر منذ ١٨٨٢، هذا إلى خلو التوكيل من الإشارة إلى السودان إطلاقاً^(١).

وقد ذهب وفد يمثل الحزب الوطني ضم كل من الأستاذ عبد المقصود متولى، ومصطفى الشوربجي، ومحمد زكي على، ومحمد عبد المجيد العبد إلى دار سعد زغلول، وناقشوه في التوكيل واحتدت بينهم المناقشة، وأظهروا له رفض الجماهير لهذه الصيغة المهادنة، وقد أضطر سعد زغلول فيما بعد إلى تغيير تلك الصيغة بسبب الموقف المبدئي الذي وقفه الحزب الوطني فتغيرت الصيغة إلى (السعي بالطرق السلمية المشروعة لاستقلال مصر استقلالاً تاماً) وفسرت كلمة مصر هنا بأنها تعني بداية مصر والسودان.

وقد رأى بعض أعضاء الوفد أن هناك خطورة من تحرك الحزب الوطني شعبياً باتجاه انتزاع زمام المبادرة الجماهيرية للتصدي لقيادة الأمة في مطالبتها نحو الاستقلال ووحدة وادي النيل والدستور، وأن الحزب الوطني لو فعل ذلك فإنه سيؤدي إلى تطويق حركة الوفد، حيث أن الحزب الوطني مازال

يتمتع بشعبية هائلة، ولذلك رأت بعض عناصر الوفد ضرورة تمثيل الحزب الوطني في الوفد، ودخلت في مفاوضات مع الحزب الوطني في هذا الصدد ألا أنها انتهت بالفشل لتمسك الوفد باختيار أشخاص معينة من الحزب الوطني وليس ترك الحزب الوطني ليختار من يمثله، وأخيراً قام الوفد من تلقاء نفسه باختيار كل من الدكتور حافظ عفيفي، والأستاذ مصطفى النحاس كممثلين للحزب الوطني، كما تم توسيع قاعدة الوفد بضم عناصر أخرى إليه مثل محمد الباسل، وويصا واصف وغيرهما.

وفي الحقيقة فإن المواقف الطيبة التي مارسها الوفد بعد ذلك كحزب ترجع إلى مصطفى النحاس الذي كان قد تربى في صفوف الحزب الوطني، وتشرب شيئاً من مبادئه.

وفي الحقيقة فإن هذه مسألة نقودنا إلى مناقشة الخطأ التاريخي الذي وقع فيه الحزب الوطني مما جعله يفقد زمام المبادرة في النضال الوطني واعتلاء قوي مهادنه على رقاب الجماهير وتصبح لها الزعامة، وتستخدم تلك الزعامة في إضاعة تضحيات الجماهير والالتفاف حولها، وتضييع ثمار أكبر ثورة في تاريخ مصر المعاصرة ثورة ١٩١٩.

كانت فكرة ظهور الوفد وتشكيله بالطريقة السابقة وظهور حركة التوكيلات تجعل من الطبيعي أن تلتف بعض الجماهير حول تلك القيادة الجديدة بأمل استخلاص الاستقلال، وكان لغياب الحزب الوطني والضربات التي تلقاها طوال الفترة السابقة وغياب زعيمه المريض محمد فريد في المنفى أثر هام في نجاح فكرة الوفد بتلك الهيئة المهادنة، وصحيح أن الحزب الوطني

هو الذي حمل العبء الأكبر والرئيسي وربما الوحيد في الأعمال الفدائية لثورة ١٩١٩، وكذلك في أعمال الهياج الجماهيري، ولكن ذلك كله كان بعد أن ترسخت قيادة الوفد وركبت على موجة المد الشعبي.

نعم كان الحزب الوطني يرفض فكرة الوفد في المبدأ على أساس أنها نوع من الاعتراف الصمتي بالحماية البريطانية، وأنها فكرة لمفاوضة أو استعطاف الإنجليز، ولكن هذا لم يكن يكفي، كان لابد من التحرك السريع قبل اكتمال المؤامرة، كان لابد من تفجير الثورة سريعاً وتطويق الوفد، وقد كان ذلك ممكناً برغم غياب صحافة الحزب الوطني وبرغم الضربات التي لحقتها وبرغم غياب معظم قياداته في المنفى أو السجون، نعم كان ذلك ممكناً بدليل أن الحزب الوطني لعب الدور الأكبر في ثورة ١٩١٩، وخاصة على مستوي العمل الفدائي والجماهيري والشعبي - وكان ذلك بعد تلك العملية بشهور قليلة - كان لابد من العمل سريعاً لتطويق القيادات المهادنة التي لا خير فيها مبكراً حتى إذا قامت الثورة كانت لها قيادتها الشرعية والطبيعية والصلابة، ولقد دفعت الأمة ثمن الخطأ، حيث لم تحصل على استقلالها برغم الثورة العملاقة، بل ظلت تدفع التضحيات تلو التضحيات منذ ١٩١٩، وفي كل مرة يأتي حزب الوفد ليطوق المكاسب والثورات، ويصل إلى أنصاف الحلول أو أرباعها.

ونحن هنا لا نلطم قيادة الوفد، ولكننا نقرر حقيقة تاريخية أكدتها الحوادث السابقة لثورة ١٩١٩، والمعاصرة لثورة ١٩١٩، والتالية لثورة ١٩١٩، وإذا كان من البديهي أن القيادة الثورية والمكافحة والتي ظلت طول

حياتها تنادي وتعمل من أجل الجلاء والدستور هي المرشحة لقيادة الجماهير دائماً، فإن من غير الطبيعي أن تظهر شخصيات لم تكن يوماً ثورية أو جماهيرية أو حتى معادية للاحتلال، بل متعاونة معه دائماً وأبداً، وتصبح تلك الشخصيات هي قيادة الثورة، أو قل تمتطي صهوة الثورة لتسير بها في طرق جانبية.

كان الوفد بتركيبته التي بدأ بها والتي استمر بها خطأ جديداً من خطوط القوي السياسية، التي لا تؤمن بالثورة ولا تعمل بها، وتحاول أن تطوقها إذا ظهرت، أو تمتطي صهوتها وتستفيد من مدها دون تحقيق أياً من مطالبها، ولقد أصبحت تلك المدرسة متسعة وخطيرة عقب ثورة ١٩١٩، وهي مدرسة الطريق غير الثوري لانتزاع الحقوق، بل طريق التفاوض والحجج القانونية والأسانيد الدولية وغيرها، وهي طريق القبول بأي شيء أو لا شيء حسب الأحوال.

وإذا كانت محاولة شريف باشا، وهي نفس المدرسة وإن كان أكثرها نظافة وأقلها تفريطاً، قد فشلت في احتواء الثورة العربية، فإن محاولة سعد زغلول قد نجحت أياً ما نجاح.

وإذا استدعينا شاهد من الإنجليز نري فلنر يقول في تقريره لحكومته " إن الهيئة المستحقة للاعتبار المعروفة بالوفد التي يرأسها سعد زغلول باشا مؤلفة من أعضاء ليسوا من الغلاة المتطرفين، بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذي كان غرضه التقدم الدستوري تدريجياً بخلاف الحزب الوطني الذي هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين".

ولكن كيف يترك حزب الثورة ومعارضة البريطانيين زمام المبادرة الجماهيرية من يديه ليتسلمها هؤلاء المؤمنين بالتدرج، والذين هم في الأصل من حزب الأمة القديم الموالي للاحتلال؟! هذا درس ينبغي على الحركة الوطنية المصرية أن تستوعبه اليوم وغداً.

علي أن هناك نقطة أخرى جديرة بالاعتبار هي أن الوفد ضم عناصراً كانت في الأصل قد تربت في الحزب الوطني، وتشربت بعض مبادئه، وكان ذلك كمحاولة لتطويق حركة الحزب ومنعه من القضاء على الوفد جماهيرياً في مهده، وإلي تلك العناصر بالتحديد ترجع بعض المواقف الصحيحة للوفد فيما بعد وخاصة مصطفى النحاس أي أن الإطار في الأصل لم يكن ثورياً، وبالتالي فمهما كانت الشخصيات، ومهما كانت درجة صلابتها أو طهارتها فإن الإطار غلاب.

ولكن المدهش على كل حال، عدم تحرك الحزب الوطني سريعاً، رغم أن محمد فريد مثلاً كان يدرك أن هؤلاء الذين شكلوا الوفد كانوا من عناصر لا يثق في إخلاصها وثباتها على النضال، ولا بتمسكها بحقوق البلاد^(٧). علي كل حال كانت تلك المسألة خطأ تاريخياً وقع فيه الحزب الوطني، ولا يجدي في تبريره إلا دعاء بأن الحزب كان مطارداً أو قيادته مسجونة أو منفية أو أن صحافته مقيدة، فمهما كان الأمر فإن قوة الحزب كانت تكفي لو أدت تلك المحاولة .

هوامش

- (١) الرافي، ثورة ١٩١٩، تاريخ مصر القومي من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٢١، دار المعارف، الطبعة الرابعة.
- (٢) الرافي، نفس المرجع.
- (٣) الرافي، نفس المرجع
- (٤) اللواء، عدد ٩ مارس ١٩٠٧، تحت عنوان فشل وزير.
- (٥) لم يضم هذا الوفد من عناصر الحزب الوطني ألا عبد اللطيف المكباتي، ومحمد على علويه، والأول كان من المؤيدين للحزب الوطني بالشعور والمبادئ، أما الثاني فكان عضواً في هيئة الحزب الإدارية، على أنهما كان من غير المتحمسين تماماً لأفكار الحزب الوطني، وقد أشار اللورد فلنر في هذا الصدد بقوله " أن الهيئة المستحقة للاعتبار المعروفة بالوفد التي يرأسها سعد زغلول باشا مؤلفة من أعضاء أكثرهم ليسوا من الغلاة المتطرفين، بل أصلهم من حزب الأمة القديم الذي كان غرضه التقدم الدستوري تدريجياً بخلاف الحزب الوطني الذي هو حزب الثورة ومعارضة البريطانيين"، وقد رأي بعض أصدقاء الوفد أن غياب الحزب الوطني عن تشكيل الوفد ربما يؤدي إلى إجهاض جهوده خاصة إذا تحرك الحزب الوطني شعبياً، وأنه لابد من تمثيل الحزب الوطني، ولكن الوفد أصر على أشخاص معينة، ولم يترك للحزب فرصة اختيار من يمثلها، ولما تعذر الاتفاق اختار الوفد من تلقاه نفسه مصطفى النحاس باشا، والدكتور حافظ عفيفي، على أساس أنهما يمثلان الحزب الوطني.
- (٦) الرافي، مرجع سابق.
- (٧) الرافي، مرجع سابق ص ٤٠٤.

مع بداية ١٩١٩ اتبع الإنجليز تكتيكًا غاية في الخبث والدهاء، وقد كانت خططهم على عدد من الأسس كالتالي:

- يجب السيطرة الكاملة على مصر ووأد كل أشكال الثورة.
- إذا لم يكن هناك بد من الثورة فلنكن تحت قيادة عناصر مهادنة، ويمكن التفاوض معها لتطويق الثورة والقبول ببعض المكاسب.

وهكذا قام الإنجليز بالضغط لإقالة وزارة رشدي باشا (١ مارس ١٩١٩) ورفض قبول سفر الوفد المصري إلى مؤتمر الصلح و اعتقال سعد زغلول ومعه من زعماء الوفد إسماعيل صدقي باشا، ومحمد الباسل باشا (٨ مارس ١٩١٩)، وكانت هذه الخطوة تعني أن الإنجليز يحاولون جس نبض الشارع المصري وقدرة الشعب على الثورة، فإن لم يحدث شئ من الثورة والهيّاج عقب ذلك، أمكن للإنجليز الاستمرار في خططهم التقليدية في السيطرة الكاملة على مصر، ووضع العناصر الأكثر عمالة وطاعة للإنجليز على رأس الحكومة المصرية وإذا اندلعت الثورة عقب ذلك يمكن للإنجليز هنا تقديم الزعماء الثلاثة كقيادة للثورة، وهذا شئ طبيعي وممكن بالنظر إلى الثقة الشعبية التي ستترتب تلقائيًا على اعتقالهم ونفيهم، وبالطبع هذا يحقق عدد من الأهداف، أولها إبعاد العناصر الأكثر ثورية وخاصة رجال الحزب الوطني عن قيادة الثورة المرتقبة، وثانيها إمكانية التفاهم مع هؤلاء الزعماء الثلاثة على شئ من الإصلاحات لتطويق الثورة وبالتالي لا تصل حركة الشعب إلى أهدافها الكاملة، ويلاحظ هنا أن الإنجليز قد قاموا باعتقال العناصر الصالحة لهذا تمامًا، مثل سعد زغلول المعروف بعدم ثوريتته وإيمانه بالأسلوب التفاوضي والمهادن، وهو الذي كان دائمًا من العناصر غير المعادية

للإنجليز، بل والتي يمكن أن تعمل في إطار الاحتلال، والثاني هو إسماعيل صدقي، وهو الذي دخل التاريخ كأكبر جلاّد للشعب المصري بعد ثورة ١٩١٩، وظل أكثر الوجوه المرفوضة من الشعب، والتي سامت الشعب سوء العذاب والقمع، والثالث هو محمد الباسل، وهو ينحدر من حزب الأمة غير المعادي للإنجليز، كما أنه من كبار الملاك، أي أن هامش ثوريتة محدود جدًا بسبب مصالحه الطبيعية وتركيبته السياسية في نفس الوقت.

عقب اعتقال سعد وصدقي والباسل، قامت قيادة حزب الوفد بإرسال كتاب للسلطان، ناشدته فيه بالتدخل والوقوف إلى جانب الوفد في هذه الأزمة، كما أرسل الوفد رسالة احتجاج إلى المستر لويد جورج، وكذلك إلى معتمدي الدول الأجنبية، وصرحوا في تلك الرسائل بأنهم سيستمرون في الدفاع عن قضية مصر بالطرق المشروعة.

وبدیهي أن أسلوب المطالبات والعرائض والطرق المشروعة !! هو الأسلوب الوحيد الذي تقدر عليه قيادة الوفد بحكم تركيبته السياسية والطبقية، ولم تفكر قد في أسلوب الثورة.

إلا أن الشعب المصري كان له رأي آخر، وكذلك كان للحزب الوطني عمومًا ولمنظماته السرية خصوصًا رأيًا مخالفًا لقيادة الوفد، كان هؤلاء يؤمنون بأن الثورة هي الطريق الوحيد لنيل حقوق مصر، وأن الطرق الأخرى ما هي إلا ضياع للوقت وإلهاء للشعب عن طريقه الطبيعي، وهكذا بدأت أعمال الكفاح المسلح، وأعمال التظاهر والانتفاض

فعلى صعيد الكفاح المسلح، قامت المنظمات السرية للحزب الوطني بعدد من العمليات ضد الإنجليز، وضد أعوانهم من الخونة المصريين كالتالي

- في ١٠ / ٦ / ١٩١٩، أطلق عدد من الثوار أعيرة نارية على محمد سعيد باشا رئيس الوزراء، ولم يضبط أحد.
- في ١٢ / ٦ / ١٩١٩، أجرت النيابة تحقيقاً في بلاغات قدمت باتهام حافظ عبد المجيد، ومحمد صالح الدالي (هما من عناصر الحزب الوطني) بالتآمر على قتل كبار الموظفين الذين رُقوا إلى وظائف كبيرة بواسطة البريطانيين.
- في ٢٢ / ٦ / ١٩١٩، فتش البوليس أحد المنازل ووجد قنبلتين كانتا معدتين للإلقاء على دولة سعيد باشا رئيس الوزراء وكبار الموظفين الموالين للإنجليز.
- في ٢٢ / ٦ / ١٩١٩، تلقت السفارة الإنجليزية بلاغاً من أحد العملاء عن وجود مؤامرة بزعامة سعيد محمد، وأحمد عبد الحي كيره لقتل دولة محمد سعيد باشا رئيس الوزراء.
- في ٢ / ٩ / ١٩١٩، ألقى سيد محمد على قنبلة على دولة محمد سعيد باشا رئيس الوزراء برمل الإسكندرية، وقد ضبط المتهمون فيها وحكم عليهم من المحكمة العسكرية وهم سيد محمد ١٠ سنوات مع الشغل، محمد شكري الكرداني ١٥ سنة مع الشغل (وهما من عناصر الحزب الوطني).
- في ٢٠ / ١١ / ١٩١٩، أطلق مجهولون عياراً نارياً على الضابط الإنجليزي كابتن كومب عند كوبري بولاق، ولم يضبط أحد.
- في ٢٢ / ١١ / ١٩١٩، أطلق مجهولون أربعة أعيرة نارية على الكابتن صمويل كوهين بضاحية شبرا، فتوفي على الأثر ولم يضبط أحد.

- في ٢٣ / ١١ / ١٩١٩، أطلق مجهولون النار على أربعة عسكريين بريطانيين فأصيب واحد منهم، ولم يضبط أحد.
- في ٢٣ / ١١ / ١٩١٩، تم إطلاق النار على الكابيت "مارسدن" والفتينانت "لاجرس" وضابطين آخرين ولم يضبط أحد.
- في ٢٥ / ١١ / ١٩١٩، محاولة اغتيال أحد الجنود الإنجليز، على كوبري بولاق، ولم يضبط أحد.
- في ٢٦ / ١١ / ١٩١٩، إصابة ضابطين إنجليزين بأعيرة نارية بميدان باب الحديد ولم يضبط أحد.
- في ٢٨ / ١١ / ١٩١٩، محاولة اغتيال الضابط الإنجليزي درنكو وايجين.
- في ٤ / ١٢ / ١٩١٩، القبض على مجموعة من الوطنيين بتهمة التآمر على قتل العسكريين البريطانيين، وكان أولاد حفني بك ناصف من بين المعتقلين بهذه التهمة وهم صلاح الدين ناصف، وجمال الدين ناصف، وعصام الدين ناصف، بالإضافة إلى عبد الرحمن الببلي، وأمين عز العرب.
- في ١٥ / ١٢ / ١٩١٩، محاولة اغتيال يوسف وهبه باشا.
- في ١٢ / ١ / ١٩٢٠، انفجار قنبلتين بشارع المنتزه.
- في ١٨ / ١ / ١٩٢٠، محاولة اغتيال إسماعيل سري باشا.
- في ٢٢ / ١ / ١٩٢٠، محاولة اغتيال معالي محمد شفيق باشا.
- فبراير ١٩٢٠، المؤامرة الكبرى الثانية لقلب نظام الحكم.
- في ٢٥ / ٣ / ١٩٢٠، التآمر على قتل محمد إبراهيم بك هلال.

- في ٢ / ٥ / ١٩٢٠، محاولة اغتيال عدد من العسكريين الإنجليز .
- في ٦ / ٥ / ١٩٢٠، اغتيال هيفرن ومحاولة اغتيال منيت .
- في ٨ / ٥ / ١٩٢٠، محاولة اغتيال حسين دوس باشا
- في ١٢ / ٥ / ١٩٢٠، محاولة اغتيال محمد توفيق نسيم باشا على يد إبراهيم مسعود، الذي تمت محاكمته وأعدم بتاريخ ٨ / ٧ / ١٩٢٠
- في يونيو ١٩٢٠، قضية المؤامرة الأولى بقلب نظام الحكم والتخريض على قتل السلطان والوزراء، وقد أتهم فيها كل من عبد الرحمن فهمي، وعلى هنداي وآخرين بلغ عددهم جميعاً ٢٥ متهمًا، وقد صدرت ضدهم أحكام متفاوتة .
- في ٣ / ٦ / ١٩٢٠، محاولة اغتيال المترجم البحري بالجيش الإنجليزي .
- في ١٢ / ١١ / ١٩٢٠، محاولة اغتيال الكابتن نايف .
- ديسمبر ١٩٢٠، قضية إحراز قنابل ومفرقات وأسلحة بمنزل عبد العزيز راشد^(١) .

وعلى مستوى الثورة الشعبية، قام طلاب المدارس بمظاهرة كبيرة يوم ٩ مارس ١٩١٩، وفي اليوم التالي أضرب جميع طلاب الأزهر والمدارس وقاموا بمظاهرة كبرى، وأنضم إليهم الشعب، واستمر إضراب الطلبة في اليوم الثالث (١١ مارس ١٩١٩) وأتسع نطاق المظاهرات يوم ١٢ مارس، ١٣ مارس، ١٤ مارس، وقد خرجت مظاهرات الجمعة ١٤ مارس من المسجد الحسيني بالقاهرة، وأطلقت القوات الإنجليزية النار على مظاهرة مسجد الحسين فسقط ١٢ شهيدًا، و٢٤ جريحًا، وكانت عدد من الأضرابات قد بدأت تسري خارج صفوف الطلاب، إذ أضرب المحامون يوم ١١ مارس

١٩١٩، وحذا المحامون الشرعيون حذو زملائهم الأهليين وأضربوا أيضاً يوم ١٥ مارس ١٩١٩، كما أضرب عمال العنابر في ١٥ مارس ١٩١٩، كما عمد بعض هؤلاء العمال إلى إتلاف مفاتيح قضبان السكك الحديدية، ثم قطعوا الخط الحديدي بالقرب من إمبابية، فتعطلت قطارات الوجه القبلي، وكانت السلطات الإنجليزية قد شكلت محاكماً عسكرية لمحاكمة المتظاهرين، كما أنها كانت تتعمد إطلاق النار في المليان على المتظاهرين، ألا أن ذلك لم يفت في عضد المتظاهرين ولكنه زاد من اشتعال الثورة، فاستمرت الاضرابات والمظاهرات يوم ١٦ مارس ١٩١٩، وقد شاركت النساء في مظاهرات ذلك اليوم، كما نظمت السيدات والآنسات مظاهرة أخرى يوم ٢٠ مارس ١٩١٩، وقد امتدت الثورة إلى الأقاليم فعمت جميع أرجاء مصر مدناً وقرى، فقامت المظاهرات في الإسكندرية وطنطا ودمنهوور والمنصورة وشبين الكوم والزقازيق وبني سويف والمنيا والفيوم وأسيوط وسائر العواصم والبنادر. ففي الإسكندرية نفذ الطلاب الإضراب والتظاهر يوم ١٢ مارس ١٩١٩ ثم تجددت المظاهرات يوم الجمعة ١٤ مارس، وخرجت من المساجد، ثم يومي ١٥، ١٦ مارس، وفي يوم ١٧ مارس أطلقت القوات البريطانية النار على المتظاهرين فسقط ١٦ شهيداً و٢٤ جريحاً، وكان هذا العمل وقوداً جديداً للثورة التي تأججت واستمرت في الإسكندرية وخاصة عقب صلاة كل جمعة، حيث تبدأ من مسجد أبي العباس وتخترق أهم شوارع المدينة، واستمرت تلك المظاهرات حتى شهر نوفمبر وديسمبر ١٩١٩م. وفي بور سعيد بدأت المظاهرات يوم الجمعة ٢١ مارس واستمرت حتى شهر ديسمبر ١٩١٩، وفي محافظة البحيرة اندلعت في ١٧ مارس

١٩١٩، وفي مدينة دمنهور استمرت حتى نهاية الثورة، وفي طنطا بدأت في ١٢ مارس ١٩١٩، وكذلك في بركة السبع وقلين ودسوق وسمنود وزفتي من مراكز محافظة الغربية، ومن الأمور الجديرة بالفخر والاحترام، أن زفتي أعلنت استقلالها، وأنزلت العلم الذي كان مرفوعاً على مركز الشرطة، ورفعت علماً آخر وطنياً بدلاً منه، وتم تشكيل لجنة وطنية برئاسة يوسف أحمد الجندي لإدارة جمهورية زفتي، وقامت تلك الإدارة بتحصيل العوائد ورسوم الأسواق وأخذت تنفق ما حصلته في تحسين أحوال مركز زفتي، فتم ردم المستنقعات وأصلحت الشوارع كما أصدرت صحيفة أسمتها (الجمهور) وعقب إعلان استقلال زفتي قامت السلطات البريطانية بإرسال قوة كبيرة لقمع الثورة، إلا أن الأهالي قاموا بحفر الخنادق العميقة وقطعوا السكك الحديدية. وفي كفر الشيخ بدأت المظاهرات يوم ١٦ مارس واستمرت طيلة أيام الثورة، كما قام أهالي كفر العمدان بإطلاق النار على الإنجليز، وتم اعتقال عمدة تلك البلدة وتمت محاكمته.

وفي المحلة الكبرى قامت المظاهرات بدءاً من يوم ١٥ مارس واستمرت طيلة أيام الثورة، وكذلك في شبين الكوم بدأت المظاهرات يوم ١١ مارس، وكذلك في منوف يوم ١٣ مارس ١٩١٩، واستمرت تلك المظاهرات طويلاً.

أما في الدقهلية فقد بدأت يوم الجمعة ١٤ مارس ١٩١٩، واستمرت تلك المظاهرات، كما امتدت إلى مركز ميت غمر، وكذلك إلى قري مركز ميت غمر مثل ميت القرشي، دنديط، كفر الوزير، تفهنا الأشراف.

أما في دمياط فقد بدأت المظاهرات يوم ٢١ مارس ١٩١٩، واستمرت تلك المظاهرات طيلة أيام الثورة.

وفي القليوبية والشرقية تظاهر أهالي قليوب بدءاً من ١٤ مارس، وأحرقوا محطة السكة الحديدية بها، كما أتلّفوا الخط الحديدي بها، وأتلّفوا الأسلاك التليفونية والتلغرافية وخربوا الطريق الزراعي بإحداث خنادق عميقة تعوق السير فيه، وأضطر الإنجليز لاستخدام الطائرات لقمع تلك الأعمال.

أما في الوجه القبلي، فقد كانت الثورة أشد من الوجه البحري، إذا طبعت في الجملة بطابع العنف، وبلغ من خطورتها أن انقطعت المواصلات تماماً بين الوجه البحري والوجه القبلي، وفي يوم ١٥ مارس هاجم الثوار محطة الرقة والواسطي وعلى القطارات التي بها ودمروا المحطتين تماماً وأحرقوهما، وقتل في هذا اليوم المستر آرثر سميث من كبار موظفي مصلحة السكة الحديدية عند وصوله بالقطار إلى محطة الواسطي، كما تم تدمير محطات السكة الحديد في بولاق الدكرور، والبدرشين، والحوامدية، وعطل كوبري القشيشة بين الواسطي وبني سويف.

كما اندلعت المظاهرات في الواسطي وبني سويف في ١٥ مارس ١٩١٩، وأغار المتظاهرون على المحكمة وحطموا المكاتب والمصالح الحكومية، واعتصم البريطانيون في ثلاثة منازل بالمدينة خوفاً من بطش الثوار، وفي اليوم بدأت المظاهرات يوم ١٥ مارس واستمرت طويلاً بعد ذلك.

وفي المنيا بدأت المظاهرات في الأول من مارس واستمرت المظاهرات بعد ذلك ولم تنقطع أبداً، كما تم قطع خطوط التليفون والبرق والسكك

الحديدية، وأصبحت المنيا في حالة استقلال فعلى عن السلطة في القاهرة، وتكونت لجنة لإدارة شئون المدينة والمراكز والقرى التابعة لها، وأضطر الإنجليز إلى إرسال قوة كبيرة جدًا بقيادة الجنرال هولستون للسيطرة على المنيا.

وفي أسبوط بدأت الثورة يوم ١٠ مارس ١٩١٩، وأضرب الطلاب والعمال والموظفون، كما نظمت المظاهرات الضخمة، كما هاجم الثوار مراكز البوليس في المدينة، وأخذوا منه السلاح، وهاجموا القوات البريطانية. وفي ديروط ودير مواس، تم مهاجمة قطار الإنجليز يوم ١٨ مارس وتم قتل ثمانية من الضباط والجنود الإنجليز.

وفي ٢٣ مارس قام الثوار في أسبوط بمهاجمة المواقع الإنجليزية بالمدينة وكبدوهم كثيرًا من الخسائر، كما سقط من الثوار المئات من الشهداء.

ونظرًا لاشتداد حالة الثورة في أسبوط، تم إرسال النجيدات الحربية الإنجليزية إليها عن طريق السفن النيلية نظرًا لأن خطوط السكك الحديدية مقطوعة، وقد قام الثوار بمهاجمة السفن الإنجليزية ثلاث مرات، الأولى تجاه بلدة شلش، والثانية بعد بلدة شلش بعدة كيلو مترات جنوبًا، والثالث بالقرب من "نز إلى جنوبا"، وقد جرح وقتل عدد من الضباط الإنجليز وجنودهم في تلك المحاولات.

كما شاركت الطائرات الحربية الإنجليزية في قمع الثورة في أسبوط وفيما بين قنا وأسوان تم قطع خطوط السكك الحديدية^(٢). نشبت الثورة إذاً في مارس ١٩١٩ واستمرت الحوادث الثورية طوال شهور — مارس —

ابريل - مايو - يونيه - يوليو - أغسطس - ثم تجددت في أكتوبر
ونوفمبر وديسمبر في تلك السنة.

وفي تقرير للجنرال اللبني، أرسله للحكومة، وعرض على مجلس
العموم البريطاني في ٢٤ يوليو ١٩١٩، أن عدد ضحايا الثورة بلغ حتى
تاريخ كتابة التقرير ٨٠٠ قتيل، ١٦٠٠٠ جريح من المصريين، ٣١ قتيلًا
و ٣٥ جريحًا من الأوروبيين، ٢٩ قتيلًا و ١١٤ جريحًا من الجنود البريطانيين،
وأن عدد الذين حكم عليهم من الوطنيين ٣٧٠٠ منهم ٤٩ حكمًا بالإعدام.
ويعلق الرافي على هذه الإحصاء قائلاً أنه دون الحقيقة بكثير لأن
المصادر البريطانية كانت ترمي إلى تهوين شأن الثورة ((ويقدر الرافي
عدد الضحايا بأكثر من ثلاثة آلاف قتيل)) (٣).

وإذا حاولنا أن نلقي نظرة عامة على الثورة، نجد أنها استمرت أكثر من
عشرة شهور وأنها شملت كل مصر - القاهرة - الأقاليم - المدن - القرى
- العمال - الطلاب - الفلاحون وأنها استخدمت أسلوب الاغتيال -
التظاهر - الاضطراب - إعلان الاستقلال ((زفتي - المنيا)) المظاهرات
المسلحة وخاصة في الصعيد وكفر الشيخ، قطع وسائل المواصلات مثل
السكك الحديدية، البرق، الهاتف وغيرها.

إن في ثورة شاملة على مستوي امتدادها الجغرافي والبشري وعلى
مستوي أدائها المحتوي على العنف وعلى التظاهر السلمي والإضراب وكان
من الطبيعي أن هناك تنظيمات تقف وراء هذه الثورة، وهي خلايا الحزب
الوطني ومنظماته السرية التي كانت موجودة في كل قرية ومدينة وحى،
والتي كانت تمتلك خبرة أكثر من ٢٠ عامًا من العمل الثوري السر والعلني،

ومن الطبيعي أن ثورة بهذا الامتداد والزخم لم تكن لتظهر فجأة لولا التراكبات الثورية النضالية التي تركها الحزب الوطني في رحم الأمة المصرية.

وهي ثورة شعبية شارك فيها الشعب بحماس، وكان الشعب الثائر ثوريًا مائة في المائة في حين أن القيادات التي وضعتها الألاعيب السياسية الشيطانية على رأس الثورة كانت مهادنة وتميل إلى الحلول الوسط، ولا تقبل السلوك الثوري، فمثلاً عبد العزيز فهمي يصف المظاهرات بأنها لعب أطفال، وبطالب الثوار بأن يكفوا عن الثورة والتظاهر ودعونا نعمل في هدوء، ولا تزيدوا نار الغضب أقبالاً عند القوم^(٤).

أن الروح الإسلامية للشعب المصري بمسلميه وأقباطه، مسلميه الذين ينتمون إلى الإسلام كدين وكتقافة وكحضارة وكوطن، وأقباطه الذين ينتمون إلى الإسلام كتقافة وكحضارة وكوطن، أن الروح الإسلامية كانت متغلغلة وكانت هي العامل الأول والأخير في تفجير الثورة، واستمرارها على مستوى الشعارات والسلوك والمطالب، وقد لعب الأزهر دورًا هامًا في تأجيج الثورة، ومعظم المظاهرات كانت تبدأ عقب صلاة الجمعة، بل إن الأفغانيين، والجاويين، والمراكشيين، والأتراك، والهنود والشوام من طلبة الأزهر شاركوا بحماس في تلك الثورة^(٥).

أن السلطات البريطانية لم تتورع عن ارتكاب أبشع المجازر، فاحرقوا قري بأكملها مثل العزيزية، البدرشين، الشبانات، نزلة الشويك، كما قاموا باستخدام الطائرات الحربية في قمع المظاهرات، كما أحدثوا مجازر جماعية

في بعض القرى مثل قرية ميت القرش حيث تم قتل ١٠٠ شخص في عملية واحدة.

تأكيدًا على الروح الإسلامية للثورة قام المتظاهرون دائمًا برفع العلم العثماني على مراكز الثورة مثل شبرا وأسيوط، وعدد كبير من القرى المصرية.

في إطار دور الأزهر يصف تقرير اللبني " بأن العناصر الجاهلة الشديدة الحماس من بين طلبة الأزهر برهنوا على أنهم لا يقيمون وزنًا للسلطات وأصبح مسجدهم ملجأ ليلًا لجماعات كبيرة من الناس يجتمعون فيه ليسمعوا خطابًا من وعاظ غير مسئولين مليئة بكل ما يدعو إلى الأذى والتعصب (تقرير اللبني ٦/٤) .

وفي ١٥ / ٥ ورد بتقرير اللبني (أن لهجة العداء قد اشتدت حدتها في الأزهر بطريقة ملحوظة، فالخطب لا تزال تتسم بأقصى درجات العنف كما كانت في السابق .

وفي ١ / ٦ يقول اللبني : وأصبح الأزهر على وجه اليقين مركز مقاومة لكل محاولات التهدئة .

على كل حال انتهى الأمر باقتحام الإنجليز للأزهر في ديسمبر سنة ١٩١٩ .

هوامش

- (١) عن كتاب مصر وقضايا الاغتيالات السياسية، كتاب الحرية رقم ٦، المؤلف د. محمود متولى، ومن الملاحظ أن العمليات التي لم يضبط فيها أحد كانت من تنفيذ منظمة الانتقام أو اليد السوداء، وهي امتداد لمنظمة التضامن الأخوي التي أنشأها وأدارها الشهيد إبراهيم الورداني، وقد تم اكتشاف منظمة اليد السوداء فيما بعد وثبت أنها كانت وراء معظم تلك العمليات، وكان يقودها الأخوين (عنايت)، وعندما تم اكتشاف تلك المنظمة تم إعدام ثمانية من عناصرها، إلا أن حكم الإعدام خفف عن عبد الفتاح عنايت واستبدل بالأشغال الشاقة المؤبدة (تم اكتشاف تلك المنظمة سنة ١٩٢٤، وكان بعض من اكتشف من عناصرها قد شارك من قبل في عملية اغتيال بطرس غالي سنة ١٩١٠.
- (٢) عن الرافعي، بتصرف، ثورة ١٩١٩، دار المعارف، الطبعة الرابعة ١٩٨٧ .
- (٣) الرافعي، ثورة ١٩١٩، دار المعارف، الطبعة الرابعة ١٩٨٧.
- (٤) د. محمود متولى، ثورات الشعب المصري، مكتبة دار المعارف ١٩٨١ ص ١٨٦.
- (٥) مؤسسة الأهرام، من مذكرة وكيل الخارجية البريطانية ص ٢٥٩، نقلاً عن أسامة حميد، موجز تاريخ مصر في الحقبة العثمانية.
- (٦) أسامة حميد، موجز تاريخ مصر في الحقبة العثمانية.

محاولات تهدئة الثورة وتطويقها

بعد أقل من شهر من اندلاع الثورة، حاولت السلطات الإنجليزية تهدئة تلك الثورة بالإفراج عن سعد زغلول ورفاقه، فتم الإفراج عنهم يوم ٧ / ٤ / ١٩١٩، وسمح لهم بالذهاب إلى مؤتمر الصلح بباريس، ووصل الوفد إلى باريس يوم ١٩ / ٤ / ١٩١٩، وطلب مقابلة الرئيس الأمريكي ويلسون الذي كان أصدر تصريحات بشأن حق الشعوب في تقرير مصيرها إلا أن الرئيس الأمريكي نفسه أعلن في نفس يوم المقابلة ٢٣ / ٤ / ١٩١٩، اعترافه بالحماية البريطانية على مصر، ثم اعترفت ألمانيا أيضًا بتلك الحماية في ٧ / ٥ / ١٩١٩، ولم يجد الوفد المصري من بفاوضه فذهب إلى الهيئات النيابية والصحف والرأي العام الإنجليزي، ولكن دون جدوى.

وفي حين اتخذ الوفد المصري طريق التفاوض فإن الشعب المصري أستمّر في ثورته وشهدت تلك الفترة العديد من المظاهرات والإضرابات وأعمال العنف كما سبق أن بينا، وفي الحقيقة فإن أسلوب التفاوض الذي أتخذه العلمانيون والمهادنون ما كان ليفيد شيئاً في سبيل الاستقلال، حيث أن الاستقلال لا ينتزع إلا بالثورة.

على نل حال فإن الذين وجدوا أن قيادة الوفد لم تعد قادرة على وقف الثورة وتطويقها، أرادت أن تعطي هذا الوفد بعض المكاسب الشكلية لينأوّر بها على حركة الثورة في الشارع المصري، وفي نفس الوقت يخففون من حدة الثورة فيتم إرسال لجنة ملنر إلى مصر في ديسمبر ١٩١٩، إلا أن لجنة

ملنر قالت في تقريرها (إن زمام الحالة أثناء الثورة قد خرج من يد الوفد وأنقل إلى أيدي المتطرفين غير المسئولين)^(١).

وكان معني هذا أن على الإنجليز أن يفعلوا شيئاً لتطويق الثورة، وقطع الطريق على المتطرفين !!، وتم وضع مشروع يعطي مصر استقلالاً شكلياً، ويفتح طريق التفاوض، وذهب الوفد المصري إلى لندن في يونيو ١٩٢٠ لإكمال التفاوض وأصدر سعد زغلول بياناً يؤيد المشروع الشكلي للاستقلال المنقوص وهو الذي كان ينص على عدم أحقية مصر في عقد أي معاهدات سياسية مع أي دولة أخرى بدون رضا بريطانيا ويعطي بريطانيا حق إبقاء قوة عسكرية بالأراضي المصرية وحق استعمال الموانئ والمطارات المصرية.

وبرغم موافقة سعد زغلول على هذا المشروع، إلا أن باقي أعضاء الوفد رفضوا هذا المشروع، وقدموا مشروعاً بديلاً نص على السماح لإنجلترا بالتواجد العسكري في منطقة قناة السويس.

وانتهى التفاوض إلى صيغة جديدة كان من بينها حق بريطانيا في استخدام الموانئ والمطارات المصرية، ووسائل المواصلات المصرية للأغراض الحربية، وحققها في التواجد العسكري في أماكن محددة من الأراضي المصرية، ويلاحظ أن كل صيغ المشروعات ابعدت مسألة السودان، وأصررت بريطانيا على البقاء على معاهدة ١٨٩٩ المشنومة.

وفي ٢٢ أغسطس ١٩٢٠، أصدر سعد زغلول بياناً إلى الأمة عن مشروع المعاهدة المقترح، شرح فيه أطوار التفاوض وأنهى إلى تأييد

مشروع المعاهدة المقترح وإن كان قد ترك الباب مفتوحاً لتري الأمة رأيها في المشروع المقترح.

إلا أن الشعب الثائر بكل قواه رفض هذا المشروع وأسقطه في النهاية، وقد أصدرت اللجنة الإدارية للحزب الوطني بياناً نددت فيه بالمشروع وبالذين يؤيدونه وطالب الأمة بالاستمرار في جهادها الوطني بجميع الوسائل " ٢٠ سبتمبر ١٩٢٠ .

وفي الحقيقة فإن سنوات ١٩٢٠ - ١٩٣٦، شهدت الكثير من المفاوضات، وقطع المفاوضات بين العلمانيين عموماً وعلى رأسهم حزب الوفد، وانتهى الأمر لمعاهدة ١٩٣٦، التي قبلها الوفد، وهي التي لم تخرج عن نفس المشروعات السابقة، حيث نصت المعاهدة على الوجود العسكري الإنجليزي في منطقة القتال، ووضعت الكثير من القيود على استقلال مصر، كما شهدت سنوات ١٩٣٦ - ١٩٥٤ العديد أيضاً من مشروعات التفارض بين الأحزاب العلمانية، ومن بينهم الوفد وبين الإنجليز لتعديل معاهدة ١٩٣٦، بما يضمن كلاً أكبر من الاستقلال، وانتهى الأمر بحدوث الانقلاب العسكري الذي تم في ١٩٥٢ ثم معاهدة مع الإنجليز سنة ١٩٥٤ فيها الكثير من الإجحاف بدقوق مصر.

وإذا كان التفويض، ومشاريع التسوية، والتصريحات البريطانية هو الأسلوب الذي أتبعه العلمانيون دائماً في صراعهم القانوني مع الإنجليز، فإن الشعب المسلم الثائر في مصر، كان له رأي آخر وسلوك آخر.

فالحزب الوطني أصر دائماً على الجلاء قبل المفاوضات، وأنه لا تفاوض بدون الجلاء ودون قيد أو شرط، وأن الطريق إلى ذلك هو الكفاح الشعبي الثوري.

والشعب الثائر كان يرفض دائماً أسلوب التفاوض، ويصر على الثورة والرفض، فبرغم استمرار المفاوضات بين الوفد والإنجليز، وبرغم لجنة ملنر وغيرها، استمر الطلاب في الإضراب، وحدثت مظاهرات في كل مكان في شهري أكتوبر ونوفمبر ١٩١٩، كما أضرب المحامون احتجاجاً على لجنة ملنر بدءاً من يوم ١٧ ديسمبر ١٩١٩ ولمدة أسبوع، وأضرب الطلبة بدءاً من ١٨ ديسمبر ١٩١٩ احتجاجاً على تلك اللجنة وتمسكاً بأنه لا تفاوض إلا بعد الجلاء، واندلعت المظاهرات في ٩ ديسمبر ١٩١٩ في القاهرة والأقاليم، وأضرب التجار يوم ٩ ديسمبر ١٩١٩، كما أجمع الموظفون يوم ١٥ ديسمبر ١٩١٩ بمسجد صالح أبي حديد وقرروا الإضراب يوماً واحداً (يوم ١٧ ديسمبر ١٩١٩) احتجاجاً على لجنة ملنر.

كما أصدر علماء الأزهر بياناً برأيهم في الحالة السياسية تمسكوا فيه بالجلاء التام عن مصر والسودان (١٨ ديسمبر ١٩١٩)، كما تصاعدت عمليات العنف المسلح ضد الإنجليز وأعوانهم كما سبق أن ذكرنا في أجزاء سابقة طوال سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠.

وفي الحقيقة فإن أعمال العنف قد استمرت ضد الإنجليز عام ١٩٢١ - ١٩٢٤ وضد عملائهم كالتالي :

- ١ / ١ / ١٩٢٠ عملية اغتيال محمد بدر الدين بك، وقد نجى المجني عليه منها.

- ٢٠ / ٢ / ١٩٢٠ عملية اغتيال الضابط الإنجليزي بروكول، ومحاولة اغتيال سورتي.
- ٣٠ / ١٢ / ١٩٢٠ عملية اغتيال المستر هاتي الموظف الإنجليزي بمصلحة السكة الحديد.
- ٥ / ١ / ١٩٢٢ المحاولة الثانية لاغتيال محمد بدر الدين بك.
- ٢٢ / ١ / ١٩٢٢ اغتيال المستر فاندن هتسن.
- ٢٣ / ١ / ١٩٢٢ ضبط مؤامرة لاغتيال عبد الخالق ثروت باشا، واليوزباشي سليم زكي.
- ٢٥ / ١ / ١٩٢٢ إطلاق النار على الصف ضابط " استيل " بالجيش البريطاني.
- إطلاق النار على العسكري البريطاني كارشو.
- ١٥ / ٢ / ١٩٢٢ إطلاق الرصاص على المستر هوبكس.
- ١٧ / ٢ / ١٩٢٢ إطلاق النار على الكابتن جوردن.
- ١٨ / ٢ / ١٩٢٢ إطلاق النار على المستر الفريد بروان.
- ١٨ / ٢ / ١٩٢٢ إطلاق النار على المستر أومونديشن الموظف بمصلحة السكة الحديد.
- ١١ / ٣ / ١٩٢٢ إطلاق النار على المستر ماكنثستوش الموظف بمصلحة السكة الحديد.
- ١ / ٤ / ١٩٢٢ إطلاق النار على الميجور أندرسون.
- ١٦ / ٤ / ١٩٢٢ إطلاق الرصاص على العسكريين البريطانيين، بيكر، ونوفسد .

- ٢٣ / ٤ / ١٩٢٢ محاولة اغتيال حسين مصطفى فرغلي.
- ١٧ / ٢ / ١٩٢٣ إلقاء قنبلة على خمسة عساكر من الجيش الإنجليزي بشارع نوبار .
- ٤ / ٣ / ١٩٢٣ إلقاء قنبلة على محل برناده الإنجليزي بشارع بجري.
- ٥ / ٥ / ١٩٢٣ إلقاء قنبلة على عساكر إنجليز .
- ٢ / ١٢ / ١٩٢٣ إطلاق النار على اللفتنانت جاكسون.
- ١٢ / ٧ / ١٩٢٤ إطلاق الرصاص على سعد زغلول .
- ١٩٢٤ كشف مؤامرة لقلب نظام الحكم.
- ١٦ / ١١ / ١٩٢٤ اغتيال السير لي ستاك. (٢)

وفي إطار التطويق الإنجليزي لعملية الثورة والعنف، وبعد أن نجحت الأمة في إسقاط مشروع معاهدة ملنر، قامت بريطانيا بإصدار تصريح في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١، أعلنت فيه أن الحماية علاقة غير مرضية وأنها تدعو إلى التفاوض من أجل الوصول إلى تسوية على هذا الأساس، وعلى ثر هذا التصريح تم استقالة وزارة نسيم باشا، وتشكيل وزارة عدلي يكن، استعداد للمفاوضات، كما تم عودة سعد زغلول إلى مصر من باريس للإعداد والتنسيق مع عدلي يكن لإجراء المفاوضات إلا أن المد الشعبي مرة أخرى حال دون نجاح هذا المسعى، فقد ضغطت الجماهير الشعبية على سعد زغلول الذي رفض شروط عدلي يكن، وتم اعتقال سعد زغلول للمرة الثانية ونفيه إلى شيشل واندلعت مظاهرات الاحتجاج في القاهرة والأقاليم، كما ظهرت الدعوة لمقاطعة البنوك والسفن

والشركات والبضائع الإنجليزية، وتم التفكير في إنشاء بنك وطني وصناعة وطنية.

وفي محاولة أخرى لتطويق ذلك لجأ الإنجليز إلى إصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، إلا أن الحزب الوطني رفض هذا التصريح، وأصر على رأيه بأنه لا تفاوض إلا بعد الجلاء، كما رفض حزب الوفد أيضاً، وكان الحزب الوطني في ذلك الوقت قد بدأ يعاني من الضعف في حين أن حزب الوفد بدأ نجمه يصعد، خاصة بعد أن تم اعتقال سعد زغلول أكثر من مرة، ثم الإفراج عنه سريعاً، وفي نفس الوقت تم نفسي زعماء الحزب الوطني وأخروهم على فهمي كامل بلا عودة سنة ١٩٢١، ومن ناحية أخرى كان اكتشاف منظمة الانتقام سنة ١٩٢٤، بعد اغتيال السير لي ستاك. وبالتالي تصفيتها، ضربة هائلة وجهت إلى آخر منظمات الحزب الوطني السرية، وكان الوضع قد أصبح لصالح العلمانيين والمهادنين، أمثال سعد زغلول وقيادة الوفد، وكان من الطبيعي أن تظهر تلك القيادة شيئاً من التطرف والتصلب لاكتساب قواعد الحزب الوطني الذي بات بلا قيادة ولا منظمات سرية، وهكذا استطاع سعد زغلول أن يكسب الشارع السياسي برفضه تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢١، ثم استطاع في النهاية أن يطوق الشارع السياسي، وأن يوقف الاحتجاج الشعبي على هذا التصريح، فلم تستطيع القوى الشعبية وأد هذا المشروع، وقام الملك بإسناد الحكومة إلى ثروت باشا الذي أعلن الاستقلال المنقوص طبعاً، وتم تغيير لقب السلطان فؤاد إلى الملك فؤاد، كما تم إصدار دستور جديد حقق بعض المطالب الشعبية (دستور ١٩٢٣).

وكان معني هذا كله أن الحكومة والمعارضة على السواء تخرجان من نفس القبعة العلمانية، وأن الخلاف بين ثروت وسعد ليس إلا خلافاً في الدرجة وليس في النوع، وأصبح الشارع السياسي موزعاً بين الحكومة والمعارضة في غياب الحزب الوطني، الذي أصبح ضعيفاً جداً، وخاصة بعد سقوط الخلافة الإسلامية العثمانية رسمياً سنة ١٩٢٤، وهو الأمر الذي جعل المنحني الإسلامي في أقصى درجات هبوطه، وفي العام نفسه ١٩٢٤، تم القضاء على آخر منظمات الحزب الوطني العسكرية والسرية وهي منظمة الانتقام التي كان يقودها الأخوين عنايت.

وبهذا كله غاب الصوت الإسلامي من الشارع السياسي، وغاب معه صوت الكفاح المسلح، وصوت الثورة وصوت المطالبة بالجلء بدون قيد أو شرط، وصوت وحدة مصر والسودان.

وظهر صوت التفاوض والمؤتمرات، وتقديم عرائض الاحتجاج وغيرها، ولكن الشارع المسلم في مصر قد قرر استمرار راية الكفاح الإسلامي، وكان المطلوب لتحقيق ذلك جيل قادر وعملق، يبدأ من أقصى انحدار المنحني الإسلامي، فيحدث بهذا المنحني انقلاباً تاريخياً، ليضعه يصعد من جديد في غياب الخلافة والوحدة، وفي عدم وجود تنظيم إسلامي قادر على الحشد والتعبئة والدعاية السياسية بعد ضعف الحزب الوطني وهكذا جاء الإخوان المسلمون، بدءاً من عام ١٩٢٩.

هوامش

- (١) تقرير اللجنة الخصوصية المنتدبة لمصر ص ٢٤٦ عمود (أ).
- (٢) كل هذه الحوادث نقلًا عن د. محمود متولى، مصر وقضايا الاغتيالات السياسية، دار الحرية، الكتاب رقم (٦)، ١٩٨٥، القاهرة.
- (٣) ينص هذا التصريح أيضًا على التواجد العسكري الإنجليزي في أراضي مصر، وحماية الأقليات، وترك مسألة السودان معلقة، وهي كلها أمور رفضتها الحركة الوطنية المصرية .

الشعب المصري يستعيد زمام المبادرة

كان المنحنى الإسلامي قد وصل إلى أقصى انحداره سنة ١٩٢٤، فقد سقطت الخلافة العثمانية الإسلامية مما يعني ضياع وحدة المسلمين رسميًا بعد ضياعها عمليًا، وفي مصر كان الحزب الوطني قد أصبح ضعيفًا جدًا، وهو الحزب الذي تمسك دائمًا بالإسلامية، والكفاح المسلح والثورة، ورفض أسلوب التفاوض، وكانت ثورة ١٩١٩ التي فجرها وحمل لواءها الحزب الوطني وعموم الشعب المسلم قد انتهت إلى لا شيء، وتم تطويقها عن طريق رفع زعامة مهادنة وعلمانية مثل سعد زغلول ورفاقه على رأسها، وانتهى الأمر بتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي يعطي مصر استقلالًا شكليًا، ويعطي للإنجليز حق التواجد العسكري في الأراضي المصرية، وحق استخدام الموانئ والمطارات المصرية، وحق الأقليات، ويطلق يد الإنجليز في السودان، وفي نفس العام تم اكتشاف منظمة الانتقام، وهي منظمة سرية من شباب الحزب الوطني، كانت قد نفذت العديد من عمليات الاغتيال والعنف ضد الإنجليز، وتم اعتقال عناصرها، وإعدام ٧ منهم وتصفية وجودها، وبذلك فقد الحزب الوطني آخر مراكزه القوية^(١).

وحاول الإنجليز القضاء النهائي على فكرتي الجامعة الإسلامية والكفاح المسلح ضد الإنجليز وهما فكرتان متلازمتان، فشجع الإنجليز ظهور الدعوات الإلحادية مثل سلامة موسى، أو الدعوات الفرعونية، والقومية المصرية، كما ساهمت بيوت المال الأوروبية في الدعاية لاكتشافات الآثار المصرية القديمة ومحاولة جعلها أساسًا لظهور قومية مصرية بديلاً عن الانتماء الإسلامي،

وفي إطار ضرب فكرة الوحدة الإسلامية دفع الإنجليز على عبد الرازق لنقل كتاب لمستشرق أوروبي تحت عنوان الإسلام ونظام الحكم، أدعي فيه أن الوحدة الإسلامية والخلافة الإسلامية لا ضرورة لهما، وأن الإسلام ليس به نظام للحكم، كما ظهر كتاب طه حسين مستقبل الثقافة في مصر، يدعو فيه إلى ما يسمى بثقافة البحر الأبيض المتوسط كبديل عن الثقافة الإسلامية، وفي نفس الإطار ظهرت دعوات مربية لإحلال العامة محل الفصحى، والكتابة بالحروف اللاتينية، كما أنتشر التبشير في تلك الفترة انتشاراً كبيراً بهدف زرع الثقافة الأوروبية.

وفي نفس الإطار قام الإنجليز بزرع أفكار القومية العربية، ووصل الأمر إلى حد دعم الإنجليز لإنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، وكل هذا لتكون القومية العربية بديلاً عن التوجه الإسلامي.

كما قام الإنجليز بالتعاون مع اليهود بزرع وتنشيط المنظمات الشيوعية في مصر، وخاصة في الثلاثينات والأربعينات، وقد ارتبط ذلك الأمر بظهور إسرائيل في المنطقة^(٢).

وشهدت أعوام ١٩٢٤ - ١٩٥٢، صراعاً ثانوياً بين ثلاث قوي غير إسلامية هي الملك، الإنجليز، الأحزاب، واختلفت الأحزاب على درجة التساهل مع الإنجليز في إطار أنها كلها مهادنة ومفاوضة وترفض النهج الثوري، ومن خلال هذا الصراع الثانوي كانت تصعد وتسقط الأحزاب، والحكومات والبرلمانات والديكتاتور، وهذا في لعبة مستمرة ذات ثلاثة أطراف يتحالف منها طرفان ضد طرف وهكذا، ولكن في سنة ١٩٣٦ نجح الوفد في توقيع اتفاقية (معاهدة ١٩٣٦) وأصبح من يومها حليفاً قوياً للإنجليز ضد

الملك، ووصل التحالف إلى ذروته في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢، حيث فرض الإنجليز على الملك أن يشكل الوفد الحكومة، وفي الحقيقة فإن معاهدة ١٩٣٦ قد حققت للإنجليز التواجد العسكري بلا متاعب في مصر وخاصة في منطقة القناة، واطمأن الإنجليز في وقتها إلى أن الإسلام — الثورة كان قد استبعد من التواجد الشعبي ولذلك لا مانع من أن يترك حكم البلاد للوفد والملك والأحزاب الصغيرة على أن يعود إذا دعت الحاجة إلى ذلك، إلا أن الرفض الشعبي قد نجح في النهاية في دفع الوفد لإلغاء المعاهدة سنة ١٩٥١.

وفي مقابل ذلك كله كان الشعب المسلم في مصر يحاول استعادة زمام المبادرة، وصحيح أن المسألة كانت صعبة، فهي تحتاج إلى من يحدث انقلاباً شاملاً في المنحنى الإسلامي لبداية رحلة الصعود من جديد، وكانت هناك محاولات مختلفة على هذا الصعيد داخل الأزهر وخارجه، وأنشأت جمعية الشبان المسلمين سنة ١٩٢٧، برئاسة عبد الحميد سعيد عضو الحزب الوطني، وساهم في نشاطها شخصيات إسلامية هامة مثل حسن البنا، الشيخ عبد العزيز جادو.

وفي سنة ١٩٢٩ تأسست جماعة الإخوان المسلمين على يد الإمام الشهيد حسن البنا وخاضت الجماعة معاركاً فكرية وسياسية وعسكرية على كل مستوى، فقد كان العمل يحتاج إلى البدء من نقطة تؤكد الانتماء إلى الإسلام كدين، وكنفاة وكحضارة وكوطن، لأن الإنجليز قد شوشروا على كل شيء، خاض الإخوان المسلمين المعارك الفكرية ضد الإلحاد، وضد التوجهات السياسية المنحرفة كالعلمانية، القومية المصرية، القومية العربية، الشيوعية، وضد فساد الملك والحاشية وضد الإقطاع^(٣)، وضد الرأسمالية، ودفاعاً عن

الفقراء والمستضعفين من العمال والفلاحين ضد الإنجليز في شوارع القاهرة أو على ضفاف القناة^(٤)، وفي مواجهة إسرائيل عام ١٩٤٨، حيث تطوع الإخوان المسلمون للقتال في فلسطين^(٥)، وضد المصالح اليهودية في مصر، نسفت المصالح والمراكز اليهودية في القاهرة، وكذلك في مواجهة التبشير الأجنبي، وضرب محاولات الفتنة الطائفية، ووصل نفوذ الإخوان من القوة إلى درجة أنه أصبح لهم ١٧٠٠ شعبة، وأكثر من ٢ مليون عضو في الجماعة.

وفي نفس الإطار ظهرت جماعة مصر الفتاة سنة ١٩٣٣ ن على يد مؤسسها أحمد حسين، وقد اهتمت بالنضال السياسي انطلاقاً من الإسلام، وحاولت الاندماج مع الإخوان المسلمين أكثر من مرة، وتميزت بقيام عناصرها بتخريب الخمارات ودور البغاء إلا أن البعض أخذ عليها عدم تحديد مفاهيمها السياسية، وظهور بعض الانحرافات الفكرية والتلفيق في مبادئها بين أشياء لا يمكن التوفيق منها مثل الإسلامية والعربية والمصرية وغيرها من الأفكار، ألا أننا نعتبرها على أي حال رافد من روافد حركة الشعب المسلم في مصر برغم بعض التشوهات.

لم يتوقف كفاح الشعب المسلم في مصر، من خلال حركتي الإخوان المسلمين ومصر الفتاة أو بقايا الحزب الوطني، أو حتى من رحم الشعب المسلم مباشرة، وظهرت العديد من أعمال العنف والثورة في مصر في مواجهة الإنجليز، اليهود، الملك، الأحزاب العلمانية (الوفد).

- في ٢٥ / ٨ / ١٩٣٠م عملية محاولة اغتيال إسماعيل صدقي باشا

- وفي ٢٢ / ٩ / ١٩٣١ قضية القنابل، والتي أتهم فيها ١٧ شخصًا بالاتفاق على قتل محمد توفيق باشا رئيس مجلس النواب وقتئذ، وكذلك إلقاء قنبلة على وزارة الحقانية، وإلقاء قنبلة على منزل محمد علام باشا وكيل مجلس النواب وقطع أسلاك التليفونات وتعطيل حركة القطارات.
- وفي ١٠ / ١٠ / ١٩٣١ اكتشف البوليس جمعية تألفت لارتكاب الجرائم السياسية.
- وفي ٦ / ٥ / ١٩٣٢ محاولة اغتيال إسماعيل صدقي باشا رئيس الوزراء، وبعض الوزراء والنواب والشيوخ، وذلك بوضع قنبلة تحت القضبان بين محطتي طما وصدفًا بقصد إسقاط ونسف القطار الذي كان يقل رئيس الوزراء ومرافقيه.
- وفي ٢٨ / ١١ / ١٩٣٧ تم الاعتداء على النحاس باشا رئيس الوفد لقيامه بتوقيع معاهدة ١٩٣٦ مع الإنجليز.
- وفي ١٠ / ٤ / ١٩٤١ تم إطلاق النار على ملازم بريطاني.
- وفي ١٥ / ١١ / ١٩٤١ تم إطلاق النار على اثنين من الجنود البريطانيين.
- وفي ٣١ / ١٢ / ١٩٤٢ تم إطلاق النار على أربعة جنود بريطانيين.
- وفي ١٠ / ١١ / ١٩٤٤ تم إطلاق النار على جاويش عسكري نيوزلندي.
- وفي ٨ / ١٢ / ١٩٤٤ تم إطلاق النار على ملازم بالجيش البريطاني (١).
- وفي إطار الانتفاض الشعبي شهدت تلك الفترة إضرابات وتظاهرات طلابية وعمالية مستمرة، فقد اندلعت المظاهرات في سنة ١٩٣١، وأضرب عمال عنابر بولاق، والورش الأميرية سنة ١٩٣١، وتظاهر هؤلاء العمال أيضًا وسقط منهم ١٣ شهيدًا و١١٩ جريحًا.

- وفي سنة ١٩٣٥ اندلعت المظاهرات في كل المدن والقرى، وسقط الكثير من الشهداء، وأعلن الحداد العام على الشهداء يوم ٢٨ نوفمبر، فأغلقت المتاجر واحتجبت الصحف، وعطلت المصانع، كما تم تنظيم مظاهرة كبيرة يوم ٧ ديسمبر ١٩٣٥.

وفي سنة ١٩٣٦، أضرب العمال في القاهرة والإسكندرية والوجه القبلى، كما اعتصم العمال في المصانع، كما تجددت موجة الاضرابات عام ١٩٣٨.

واستمرت المظاهرات والاضرابات طوال أعوام ١٩٣٠ - ١٩٤٦، ووصلت إلى ذروتها عام ١٩٤٦، وكان شعار تلك المظاهرات لا مفاوضة إلا بعد الجلاء وهو الشعار التقليدي للحزب الوطنى، وقد وقعت مذبحه لتلك المظاهرة يوم ٩ فبراير سنة ١٩٤٦ فوق كوبري عباس، وعلى أثر تلك المذبحة هبت المظاهرات في الإسكندرية والزقازيق والمنصورة والسنبلاوين، وتجددت المظاهرات في ٢١ فبراير ١٩٤٦، وسقط في هذه المظاهرة ٢٣ شهيداً، و١٢ جريحاً، ثم تجددت المظاهرات في ٤ مارس ١٩٤٦، وسقط المزيد من الشهداء والجرحى.

هوامش

- (١) عقب عملية اغتيال السير لي ستاك، وكانت تلك المنظمة تضم عددًا من العناصر انحدرت من منظمات سابقة وخاصة منظمة التضامن الأخوي التي كان قد أسسها إبراهيم الورداني سنة ١٩١٠، وكذلك منظمة الاتحاد الإسلامي، وكلها منظمات خرجت من عباءة الحزب الوطني.
- (٢) طارق البشري، الحركة السياسية مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، المقدمة ن الطبعة الثانية، دار الشروق.
- (٣) د. محمد مورو، دور الحركة الإسلامية في تصفية الإقطاع، دار البحوث العلمية، ١٩٨٠.
- (٤) صفحات من كفاح الشباب المسلم، حسن دوح، دار القلم، الكويت.
- (٥) كامل الشريف، الإخوان المسلمون في حرب فلسطين، دار الوفاء.
- (٦) راجع في هذا الصدد، د. محمود متولى، مرجع سابق، وكذلك أحمد عادل كمال، النقاط فوق الحروف، الإخوان المسلمون والنظام الخاص، الزهراء للأعلام العربى، وقد تحدث المؤلف بالتفصيل عن العمليات التي نفذها التنظيم السري للإخوان المسلمون ضد الجنود والضباط الإنجليز.

عن طريق الانقلاب العسكري

إجهاض جنين الثورة

إجهاض الجنين

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، كان عدد من المتغيرات قد أصبح موجودًا على الساحة الدولية والمحلية في مصر.

فعلى الساحة الدولية ظهرت قوة استعمارية جديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تسعى بوسائل جديدة لورثة النفوذ الأجنبي الإنجليزي والفرنسي، عموماً وفي المنطقة خاصة وأن هاتان الدولتان خرجتا منهكتان من الحرب وغير قادرتين على الاستمرار كإمبراطوريتين استعمارتين، وكانت أمريكا تسعى لتحقيق هذا الأمر سريعاً حتى لا تعطي للاتحاد السوفيتي فرصة التغلغل في المنطقة من ناحية، ولا تسمح للمد الإسلامي الثوري في المنطقة بأن يهزم التواجد الإنجليزي والفرنسي لحساب قيام وحدة إسلامية أو إمبراطورية إسلامية وهو الأمر الذي حذرت منه تقارير الاستخبارات الأوروبية والأمريكية، ونبه إليه الكثير من الباحثين والسياسيين في ذلك الوقت.

كما ظهرت إسرائيل في المنطقة سنة ١٩٤٨، وكان لها بالطبع مصالح تتعارض تماماً مع مصالح المنطقة من ناحية، وتتفق أو تتعارض ثانوياً مع مصالح الاستعمار القديم والجديد.

وعلى المستوى المحلي في مصر، كان النظام يمر بأزمة طاحنة، وقد أصبح أمر سقوطه حتمياً وليس ألا مسألة وقت لا أكثر ولا أقل.

فعلى المستوى الاجتماعي، ارتفع عدد الأسر المصرية في الريف المعدمة -التي لا تملك شيئاً- من ٢٠% من سكان الريف في بداية القرن التاسع عشر إلى ٤٥.٠/ سنة ١٩٥١، وكان ٤% من ملاك الأراضي يملكون ٣٥% من مساحتها، وكان ٥% آخرين يمتلكون ٣٠% أخرى، كما بلغ متوسط إيجار الفدان إلى حوالي ٧٥% من صافي إيراده .

ومن جانب آخر كانت البطالة تكتسح العمال، وكذلك ساهم التضخم وارتفاع الأسعار في إضعاف القوة الشرائية للجنبة المصري وبالتالي زادت أعباء الفقراء بحيث أصبح الوضع غير محتمل للكثير منهم.

وعلى المستوى الوطني ظهرت الخيانات الواضحة في حرب ١٩٤٨، وظهر فساد الملك والحاشية والأحزاب بما فيها الوفد، وكثر الكلام عن الرشاوى والعمولات والصفقات.

وعلى المستوى السياسي، كانت السلطات الإنجليزية قد لجأت إلى الوفد كمنقذ أخير لها إلا أن الوفد الذي نجح كثيراً في تطويق المد الثوري وتسريبه في قنوات جانبية، كان قد أصابه العجز والشيخوخة، وأصبح غير قادر على أداء مهمته التقليدية .

وعلى الجانب الآخر، كان الوعي الشعبي في ازدياد مستمر، وكان الشارع السياسي يغلي بالجماهير، فهناك المظاهرات المستمرة من الطلاب والعمال، وهناك الاضرابات المتوالية، حوالي ٢٠٠ إضراب كبير في عامي ١٩٥٠، ١٩٥١، ووصل الأمر بحكومة الوفد أن فقدت أعصابها لعدم قدرتها

على ضبط حركة الشارع السياسي، وهي مهمتها التقليدية، فقامت بقتل ثمانية من عمال مصنع سباهي في أغسطس ١٩٥٠ وألقت بجثثهم في ترعة المحمودية، وأحدثت حملة اعتقالات لزعماء العمال على يد الشرطة والقصر سنة ١٩٥١، وحدثت مجازر في مصانع الشوربجي بإمبابة وسباهي وكرموز وشبرا الخيمة والمحلة^(١).

وحدثت انتفاضات فلاحية كبيرة في محلة موسى، كفر بدوى، كفر البرامون، وتصاعدت تلك الانتفاضات في عامي ١٩٥٠، ١٩٥١، فحدثت انتفاضات في قري ميت فضالة، بهوت، أبو الغيط، كفر نجم، سخا، السرو. كما حدثت مظاهرات ضخمة من أكتوبر ١٩٥١ إلى يناير ١٩٥٢، واشترك في أحداها أكثر من مليون شخص، ورفعت ١٠ آلاف لافتة تهاجم بريطانيا، وأمريكا، وأصدر شيخ الأزهر فتوى يدعو فيها إلى قتال الإنجليز^(٢) واندلعت أعمال العنف التي نظمتها جماعة الإخوان المسلمون ضد التواجد الإنجليزي في القناة، وفي خلال ٥٠ يومًا كان ١١٧ إنجليزيًا قد قتلوا و ٤٣٨ قد جرحوا، فقام الإنجليز بضرب مبني محافظة الإسماعيلية بالمدافع في ١٧/١٢ / ١٩٥١، ورد الفدائيون على ذلك بنسف القطارات والمعسكرات الإنجليزية، ورصد الإنجليز مكافأة ١٠ آلاف جنيه لمن يأتي بالشيخ فرغلي زعيم الفدائيين حيًا أو ميتًا، وحاولت حكومة الوفد تطويق هذه الأعمال، وأعلن فؤاد سراج الدين ضم كتائب الفدائيين إلى الحكومة، وطلب من الأحزاب والهيئات أن تتخلى عن الإشراف على تلك الكتائب، وبرر فؤاد سراج الدين ذلك بأن الكتائب بعدت عن أغراضها !! وبالطبع لم يهتم أحد بمثل هذا الكلام وأزداد العمل الفدائي قوة واتساعًا، وفي ٨/١٢ حشد الإنجليز

٦٠٠٠ جندي و ٢٥٠٠ دبابة و ٥٠٠ مدرعة لاحتلال قرية أحمد عبده، حيث كانت قاعدة للعمل الفدائي، وامتدت أعمال العنف الفدائية إلى مناطق شرق الدلتا، فرد الإنجليز باحتلال التل الكبير، وأبو حماد ١٦ يناير ١٩٥٢، وقامت حكومة الوفد بالقبض على الفدائيين وترحيلهم إلى بلادهم بعد تجريدهم من السلاح، إلا أن عمليات العنف تصاعدت أكثر، وفي ٢٥ يناير ١٩٥٢ حدثت اشتباكات واسعة بين الشرطة المصرية والقوات الإنجليزية، وسقط ٧٠ شهيداً مصرياً، و ٤٠ قتيلاً إنجليزياً^(٣).

ومحصلة كل هذه الأمور تؤكد أن الثورة الشاملة على وشك الانفجار، فالنظام في حالة أزمة شاملة على كل المستويات، ومسألة سقوطه مسألة حتمية، وحتى الوفد نفسه باعتبار الاحتياطي الأخير في جعبة النظام، كان قد فشل تمامًا في تهدئة المد الثوري، وتجاوزته الجماهير تمامًا.

والجماهير في حالة ثورة حقيقية، طلابها، وعمالها، بل وفلاحها، وهناك كفاح مسلح ضد الإنجليز في القناة.

والمنظمات الشعبية الإسلامية تمتلك التنظيم والسلاح والخبرة القتالية، فالأخوان مثلاً كان لهم أكثر من ١٧٠٠ شعبة، وأكثر من ٢ مليون عضو، وكان لهم تنظيم سري على درجة عالية من التسليح والكفاءة، كما أنهم كانوا قد اكتسبوا الخبرات القتالية في حرب فلسطين ١٩٤٨، أو في الكفاح المسلح على ضفاف القناة ضد الإنجليز.

وهذه العوامل مجتمعة تؤكد أن ثورة إسلامية شاملة ستندلع حتمًا، ثورة تحقق الجلاء وتحقق أوسع مشاركة شعبية، وتحقق العدالة والحرية، وتحشد الجماهير وتعبئها ضد إسرائيل وأمريكا، والحضارة الغربية عموماً.

وكان من الطبيعي أن تتحرك القوي الشيطانية (إسرائيل وأمريكا) لوقف انفجار الثورة وإجهاض جنينها، وأتبع تلك القوي تكتيكًا شيطانيًا خبيثًا، فقامت باعتقال الإمام حسن البنا في ٢١ فبراير ١٩٤٨، حتى تحرم جماعة الإخوان، وتحرم الأمة من قيادة خبيرة وذات كفاءة، كما قامت بعدد من عمليات الاعتقال والسجن لقيادات وعناصر الإخوان المسلمين حتى تجعل الجماعة في حالة رد فعل، وبالتالي تفقد زمام المبادرة، ومن ناحية ثالثة قامت تلك القوي الشيطانية بإحراق القاهرة لتحقيق نوع من الفوضى، والتخلص من أحمد حسين باتهامه بارتكاب الحريق.

وهكذا تم إعداد المسرح جيدًا لانقلاب عسكري، يحقق للقوي الشيطانية أهدافها في إجهاض جنين الثورة الشعبية، وإطالة عمر الأنظمة العميلة، وتحقيق أهداف إسرائيل في الوجود والتوسع والهيمنة، ومساعدة أمريكا في وراثة النفوذ الاستعماري الإنجليزي والفرنسي في المنطقة وهكذا جاء انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

هوامش

- (١) طارق البشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢، دار الشروق.
- (٢) نفس المرجع السابق .
- (٣) أسامة حميد، موجز تاريخ مصر في الحقبة العلمانية.

فهرس الجزء الثالث

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
التكتيك الاستعماري	٦
السيطرة على الجيش والبوليس	٨
دعم الاستبداد وتقليص الحريات	١١
ضرب حالة من التخلف والفساد على البلاد	١٢
السيطرة على السودان	٢٠
وقود جديدة في الشعلة الوطنية	٢٧
الاستفادة من التناقضات الثانوية	٤٥
الحركة الوطنية وعلاقتها بالخدوي عباس حلمي	٤٩
إسلاميون لا طائفيون	٥٣
حادثة دنشواي تكشف حقيقة الحضارة الغربية	٨٣
الحزب الوطني والنضال السياسي	٨٩
محمد فريد	٩٢
الشيخ عبد العزيز جاويش	١٠٠

كفاح شعب مصر

١ - عصر محمد علي .

٢ - الثورة العربية .

٣ - مصر تحت الاحتلال

الإنجليزي .

تأليف

دكتور/ محمد مورو

